وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس – المدية –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: مالية وإدارة المخاطر.

الموضوع:

واقع الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر
دراسة حالة الجزائر

إعداد الطالبان :

سايح محمد

بوجلال محمد

إشراف الأستاذ:

أ د/ سعداوي موسى

لجنة المناقشة:

د.سالمي الرشيد	.....(جامعة المدية)	رئيسا
أ د. سعداوي موسى	.....(جامعة المدية)	مشرفاًومقرراً
د. سعودي محمد	.....(جامعة المدية)	عضوا ممتحننا

السنة الجامعية 2017/2016


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و عرفان

قال صلى الله عليه و سلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" و قال "

من صُنع إليه معروف و قال لفاعله جزاك الله خيرا فقد ابلغ في الثناء "

أما بعد:

فالشكر و الحمد لله عز وجل الذي انعمنا بنعمة العقل

المفكر و قدرنا على إتمام هذا العمل و أمدنا بالصحة و العافية

بالقوة و العزيمة و رزقنا هذا دون غيرنا.

وخالص الشكر إلى من كان مرشدا نستدل به في طريقنا إلى المعرفة

و قبوله الإشراف على هذا العمل الأستاذ"سعداوي موسى"

و جزيل الشكر إلى من كان لهم الفضل في تعليمنا من الطور الإبتدائي

إلى الجامعي سائلين الله عزّ و جلّ أن يجعلها في ميزان الحسنات

و فائق الشكر إلى أساتذة اللجنة و قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

و الشكر الخالص إلى كل من ساهم في إنجازهذا العمل وأخص بالذكر

محمد،إبراهيم

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى من أوصانا الله بهما خيرا ولن افيهما حقهما مادمت حي امي و ابي العزيزين حفظهما الله لي

وإلى إخواتي اعزاء.....

إلى كل أقاربي سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل.....

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء.....

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة .....

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل **عملي هذا نفعا يستفاد منه** .

محمد



ملخص:

عاني الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الاجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالاضافة الى ارتفاع معدلات خدمة الدين وماتشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي الى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الاساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية الى وضع استراتيجية شاملة للاصلاح الاقتصادي تهدف الى تصحيح الاختلالات السعرية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسة التحرير .

ولقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق هذه الاصلاحات على نطاق واسع مما يعتبر تراجعا عن الساسات الاقتصادية التى كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية واتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالاضافة الى السياسة الدعم الواسع الامر الذي نتج عنه في النهاية اختلالات اقتصادية كبيرة .

والإجراءات إلى وضع المؤسسات المسيرة ذاتيا تحت وصايتها المباشرة لتحل محلها المؤسسات العمومية ،ولقد كانت المؤسسات الصناعية وفي كل مرة المجال الاساسي لتطبيق هذه الإصلاحات، وان دراستها تستلزم وضع كل إصلاح في سياقه التاريخي الخاص به سياسيا، إيديولوجيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، للإلمام بجميع جوانبه والبحث في العلاقة بينهما، إذ يُشكل ركود النشاط الاستثماري حديدا لأي دولة و الجزائر، أدركت ووعت باهمية نهوض الاستثمار باقتصاديات الدول، فعملت على تنشيطه بانتهاج مختلف السياسات الإصلاحية في شتى المالات الاقتصادية وأصدرت العديد من اللوائح والتشريعات، الرامية إلى توفير مناخ استثماري ملائم كما عمدت في مطلع الألفية الجديدة على تبني سياسات تنموية طموحة تتلاءم والتغيرات الدولية الحاصلة، في شكل ثلاث مخططات (الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)،البرنامج التكميلي(2005-2009)،المخطط الخماسي(2010-2014)). غير أنّ النتائج المحققة على أرض الواقعلا تعكس حقيقة حجم الجهود المبذولة التي كانت الجزائر تطمح إلى تحقيقها، الأمر الذي يبعث الكثير من التساؤلات. لقد اخذ هذا النمط من التسيير في التراجع بقيام الدولة، بمجموعة من التساؤلات.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر الاهداء فهرس المحتويات قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: ماهية الاصلاحات الاقتصادية	
تمهيد	2
المبحث الأول : مفهوم الاصلاحات الاقتصادية	3
المطلب الأول : تعريف الاصلاحات الاقتصادية	4
المطلب الثاني : الاطار النظري لبرنامج الاصلاحات الاقتصادية	5
الفرع الاول : مقاربة ميزان المدفوعات	5
الفرع الثاني : مقاربة الامتصاص	9
الفرع الثالث : مقاربة مدخل المرونات	11
المبحث الثاني : مضمون برنامج الاصلاحات الاقتصادية	14
المطلب الاول : الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية	14
الفرع الاول : تشخيص يؤسس الجيل الاول من الاصلاحات	14
الفرع الثاني : محتوى الجيل الاول	17
الفرع الثاني : عدم كفاية الجيل الاول	18
المطلب الثاني : الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية	20
الفرع الاول : طبيعة الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية	20
الفرع الثاني : الخلفية النظرية للجيل الثاني من الاصلاحات	20
المطلب الثالث : تكاليف برامج الاصلاحات الاقتصادية	24
الفرع الاول : التكاليف الاقتصادية	25
الفرع الثاني : التكاليف الاجتماعية ، السياسية والثقافية	27
المبحث الثالث : دور المؤسسات في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية	32
المطلب الاول : مفهوم المؤسسات	32

المطلب الثاني : تاثير المؤسسات على اهم المجالات ذات الصلة بالاصلاحات	35
الفرع الاول : المؤسسات والقطاع الخاص	35
الفرع الثاني : المؤسسات والاستثمار الاجنبي	36
الفرع الثالث : المؤسسات والتنمية المالية	37
الفرع الرابع : المؤسسات والانفتاح التجاري	38
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني : أفاق ومراحل النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني	
تمهيد	42
المبحث الأول : واقع الاقتصاد الوطني قبل الاصلاحات	43
المطلب الأول : تبلور الفكر الاشتراكي في الجزائر ومبادئه الاساسية	43
الفرع الأول : مرحلة الانتظار 1962-1966	45
الفرع الثاني : مرحلة التصحيح الهيكلي الاول 67-79	46
الفرع الثالث: مرحلة التصحيح الهيكلي الثاني 79-87	46
الفرع الرابع : مرحلة التصحيح الهيكلي الثالث 88-92	46
المطلب الثاني : المؤسسات الصناعية في ظل التسيير الاشتراكي	47
الفرع الأول: المؤسسة الصناعية من التسيير الذاتي الى التسيير الاشتراكي	47
الفرع الثاني : أجهزة التسيير الاشتراكي للمؤسسات	48
المبحث الثاني : الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية	52
المطلب الأول : الجيل الأول من الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر	52
الفرع الأول : تشخيص يؤسس الجيل الأول من الاصلاحات	52
الفرع الثاني : محتوى الجيل الأول من الاصلاحات في الجزائر	54
الفرع الثالث : محدودية نتائج الجيل الاول من الاصلاحات	58
المطلب الثاني : البرامج التنموية	60
الفرع الأول : محتوى البرامج التنموية	60
الفرع الثاني : ضرورة دعم البرامج التنموية	62
المبحث الثالث : ماهية الخوصصة في الجزائر	65
المطلب الاول : مفهوم الخوصصة	65
الفرع الاول : تعريف الخوصصة	67

الفرع الثاني : الخوصصة اسبابها ومبرراتها	69
الفرع الثالث : أهداف الخوصصة	74
المطلب الثاني : **مشاكل ومعوقات وأثار الخوصصة**	77
الفرع الأول : مشاكل الخوصصة	77
الفرع الثاني : **معوقات الخوصصة**	81
المطلب الثالث : الأثار الناتجة عن الخوصصة	86
الفرع الأول : الأثار الايجابية	86
الفرع الثاني : **الاثار السلبية**	87
خلاصة الفصل	93
الفصل الثالث : أثر الاستثمار في أداء النشاط الاقتصادي على المستوى الخارجي	
تمهيد	95
المبحث الأول : ماهية الأستثمار الاجنبي المباشر	96
المطلب الأول : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر أشكاله وخصائصه	96
الفرع الأول : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر	96
الفرع الثاني : أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	96
الفرع الثالث : خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر	97
المطلب الثاني : **واقع** الاستثمار الاجنبي المباشر	98
المطلب الثالث : الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الاجنبي المباشر	100
الفرع الأول : البيئة السياسية والادارية وأثارها	100
الفرع الثاني : نقائص ومحدودية الاقتصاد الوطني	105
المبحث الثاني : المناخ الاستثماري والتنمية الاقتصادية في ظل برنامج الدعم	108
المطلب الأول : ماهية البرنامج التكميلي للدعم والنمو	108
الفرع الاول : التعريف بالبرنامج	108
الفرع الثاني : محور برنامج التكميلي للدعم والنمو	108
المطلب الثاني : المناخ الاستثماري في ظل برنامج التكميلي للدعم والنمو	110
الفرع الأول : المناخ الاستثماري	110
الفرع الثاني : **تقرير المناخ الاستثماري**	111
المطلب الثالث : تقييم برنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي	114

الفرع الأول : برنامج التكميلي للدعم ومعدل النمو	114
الفرع الثاني : برنامج التكميلي للدعم ومعدل البطالة	116
المبحث الثالث : المناخ الاستثماري في ظل برنامج التوطيد الاقتصادي	119
المطلب الأول : المناخ الاستثماري خلال سنة 2010-2014	119
الفرع الأول : المناخ الاستثماري خلال سنة 2010-2011	119
الفرع الثاني : المناخ الاستثماري خلال سنة 2012-2013	119
المطلب الثالث : برنامج النمو الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي	123
الفرع الأول : برنامج التوطيد والنمو الاقتصادي	123
الفرع الثاني : برنامج التوطيد ومعدل البطالة	125
الفرع الثالث : تقييم المناخ الاستثماري حسب المؤشرات الاقتصادية	126
الفرع الرابع : إيجابيات وسلبيات المناخ الاستثماري	129
خلاصة الفصل	130
الفصل الرابع : نتائج وأفاق الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	132
المبحث الأول : نتائج الاصلاحات الاقتصادية	133
المطلب الأول : تعزيز المنشآت الاساسية	133
الفرع الأول :المنشآت الاساسية للطرق والموانئ والمطارات	133
الفرع الثاني : منشآت النقل الاساسية	134
المطلب الثاني : مدى مواصلة التنمية الاقتصادية	135
الفرع الأول : ميزان المدفوعات	136
الفرع الثاني : المالية العمومية	137
الفرع الثالث : النمو الاقتصادي	138
المبحث الثاني: أفاق برنامج السياسة الاقتصادية في الجزائر	144
المطلب الأول : تعزيز المنافسة الاقتصادية	144
الفرع الأول : تحسين إطار الاستثمار ومحيطه	144
الفرع الثاني : تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية	148
الفرع الثالث : إنعاش الصناعة الوطنية	149
الفرع الرابع : ترقية الصادرات خارج المحروقات	153

المطلب الثاني : قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية	156
الفرع الأول : المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية	159
الفرع الثاني : المحور المتعلق بالتنمية البشرية	159
الفرع الثالث : المحور المتعلق بالنشآت الاساسية	160
الفرع الرابع : المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية	161
خلاصة الفصل	163
خاتمة	165-
قائمة المراجع	

فهرس
الجداول و الأشكال و الملاحق

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول

رقم البيان	العنوان	الصفحة
جدول (2-1)	تطور عدد المؤسسات الاقتصادية المسيرة اشتراكيا مع عدد وحداتها .	51
جدول (2-2)	توزيع 525 مليار ج ع لى القطاعات و الالات .	61
جدول (2-3)	بعض المؤشرات الاداء الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2006.	63
جدول (2-4)	نصيب الدولة من عائدات الخوصصة في العالم .	80
جدول (3-1)	تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة.	100
جدول (3-2)	المناخ الاستثماري الجزائري في ظل تقرير البنك الدولي لسنة 2005	110
جدول (3-3)	المناخ الاستثماري الجزائري حسب تقرير البنك الدولي 2008	112
جدول (3-4)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات 2005-2009	115
جدول (3-5)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات 2005-2009	116
جدول (3-6)	تطور متوسط سعر النفط خلال سنوات 2005-2009	118
جدول (3-7)	تطور معدلات البطالة خلال السنوات 2005-2009	118
جدول (3-8)	تقرير البنك الدولى حول مناخ الاعمال لسنة 2010-2011	119
جدول (3- 9)	المناخ الاستثماري الجزائري حسب مؤشرات التقرير الدولي	122
جدول (3-10)	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات 2010-2014	124
جدول (3-11)	تطور القطاعي لمعدلات النمو خلال سنة 2010	125
جدول (3-12)	معدلات البطالة خلال سنوات 2010-2014	126
جدول (3-13)	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية(التضخم – الادخار- معدل النمو	127
جدول (4-1)	نسبة النمو الاجمالي للناتج الداخلي الخام	139
جدول (4-2)	الاستثمار الاجنبي خارج المحروقات لسنوات 2008-2008	150

فهرس الأشكال

رقم البيان	العنوان	الصفحة
شكل (2-1)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية المسيرة اشتراكيا	50
شكل (3-1)	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال سنوات 2005-2009	115
شكل (3-2)	تطور معدل النمو االقطاعي خلال سنوات 2005-2009	116
شكل (3-3)	تطور القطاعي لمعدلات النمو سنة 2010	125
شكل (3-4)	تطور معدلات التضخم والنمو الاقتصادي لفترة 2001-2014	128

المقدّمة

مقدمة عامة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة، تحت عناوين وشعارات مختلفة، ولقد كانت الحجة المقدمة في كل مرة للقيام بهذه الإصلاحات هي النهوض بالاقتصاد الوطني فمباشرة بعد الاستقلال و نتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي خلفها الاستعمار، وكذا غياب سياسة تنموية واضحة عند الدولة الجزائرية الفتية، قام العمال وفي مبادرة عفوية بإدارة المشاريع الاقتصادية و الأراضي الزراعية خاصة، و أن ترحيل المعمرين ترك فجوة كبيرة في النشاط الاقتصادي والإداري للوطنيين، ليتم بعد ذلك تشكيل لجان التسيير الذاتي ليكون بعده واقعا اقتصاديا و اجتماعيا الأمر الذي دفع الدولة لتبنيه من خلال المرسوم رقم 63-95 الصادر في مارس 1963 ليكون ذلك أول تشريع لتنظيم المؤسسات الاقتصادية المسيرة ذاتيا.

و لقد أخذ هذا النمط من التسيير في التراجع بقيام الدولة بمجموعة من الإجراءات إلى وضع المؤسسات المسيرة ذاتيا تحت وصايتها المباشرة لتحل محلها المؤسسات العمومية، الممهدة للتكريس الفعلي للتسيير الاشتراكي للمؤسسات، باعتبارها نموذجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قائم على أساس التخطيط المركزي والملكية العمومية وفي هذا الإطار شكلت إستراتجية التصنيع والتأميمات الأداة الأساسية لتحقيق هذا النموذج التنموي .

ونتيجة الوضعية التي ألت إليها مؤسسة العمومية الاقتصادية حيث نقص مردوديتها وطغيان الجانب الاديولوجي والجماعي على نشاطها، بالإضافة إلى تفشي السلوكيات البيروقراطية في هيكلها التنظيمي وفي علاقتها بالوزارة الوصية والحزب، لجأ الطاقم الرئاسي والحكومي الجديد سنة 1979 إلى إحداث تغييرات في السياسة التنموية والاقتصادية للجزائر تمثلت على صعيد المؤسسات الاقتصادية في عمليات إعادة الهيكلة بشقيها العضوي والمالي والتي تلتها بعد سنوات عمليات إصلاحية أخرى هي استقلالية المؤسسات، ولقد أكدت هاتين العمليتين على التوجيه الجديد للدولة نحو اقتصاد السوق، هذا ما تأكد أكثر عند تطبيق عملية الخوصصة في التسعينات.

ولقد كانت المؤسسات الصناعية وفي كل مرة المجال الاساسي لتطبيق هذه الإصلاحات، انطلاقا من المكانة الكبيرة التي تحتلها في النشاط الاقتصادي ومن ثم لمى الجانب الاجتماعي وان الدراسة لهذه الإصلاحات تستلزم وضع كل إصلاح في سياقه التاريخي الخاص به سياسيا، إيديولوجيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا، للإلمام بجميع جوانبه وأبعاده ومنطقاته الحقيقية والبحث في العلاقة بينهما.

إذ يُشكل ركود النشاط الاستثماري تهديدا للدولة ،بحيث أ ا ستصبح مستهلكة لما يُنتجه غيرها وتفقد بذلك استقلاليتها الاقتصادية، كما تضطر إلى الاستدانة من الخارج لتغطية عجزها التمويلي بسبب هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج لعدم توفر فرص استثمارية لديها، وما ينجر عن هذا من استفحال ظاهرتي الفقر والبطالة التي تترتب عنهما آفات اجتماعية تنتهي بالمتمع إلى الانهيار في مختلف مناحي الحياة وفي هذا السياق نجد مساعي الدول النامية في البحث عن سُبل تشجيع وتنشيط الاستثمارات بها لما تتميز به(ضعف الحافز على الاستثمار) عن باقي شعوب العالم.

والجزائر هي أحد هذه الدول التي تعاني من ركود الاستثمارات، أدركت ووعت باهمية نهوض الاستثمار باقتصاديات الدول، فعملت على تنشيطه بانتهاج مختلف السياسات الإصلاحية في شتى المجالات الاقتصادية وأصدرت العديد من اللوائح والتشريعات، وأقامت العديد من الندوات والملتقيات الرامية إلى توفير مناخ استثماري ملائم كما عمدت في مطلع الألفية الجديدة على تبني سياسات تنموية طموحة تتلاءم والتغيرات الدولية الحاصلة، في شكل ثلاث مخططات(الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)،البرنامج التكميلي(2005-2009)،المخطط الخماسي(2010-2014)، غير أنّ النتائج المحققة على أرض الواقع لا تعكس حقيقة حجم الجهود المبذولة التي كانت الجزائر تطمح إلى تحقيقها، الأمر الذي يبعث الكثير من التساؤلات.

وفي ضوء هذا العرض تأكد لدينا أهمية دراسة الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى نجحت التدابير الإصلاحية في توفير المناخ الملائم خاصة في البيئة الاستثمارية، لتحقيق تنمية اقتصادية بالجزائر؟"

الأسئلة الفرعية :

قصد توضيح المشكلة يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، تتمثل في :

- ما هي المنطلقات الفكرية وآليات تطبيق هذه الإصلاحات الاقتصادية في مراحلها المختلفة؟
- ما هو مضمون الخوصصة و إلى أي مدى وصلت ؟
- ما هو مضمون الاستثمار الأجنبي المباشر؟وما هي أحكامه ؟
- إلى أي مدى ساهمت البرامج التنموية الأخيرة (2001-2014) و المعتمدة من قبل الحكومة في تحسين المناخ الاستثماري؟.

الفرضيات:

انطلاقا من إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية لها يمكن صياغة الفروض التالية:

- أحدثت الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة عدة تغيرات وظيفية وتنظيمية على المؤسسات الصناعية العمومية.
- الخوصصة وسيلة لتحقيق الكفاءة وليس هدفا في حد ذاته.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على جوانب ايجابية متعددة تساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي بالرغم من الآثار السلبية التي قد تترتب على هذا الاستثمار.
- إنّ البرامج التنموية المنتهجة في الألفية الجديدة قد استطاعت تحقيق نتائج إيجابية فيما يخص معدلات النمو و البطالة إلا انها لم ترقي إلى التطلعات المنشودة فيما يخص المناخ الاستثماري المثالي.

أسباب اختيار الموضوع :

- الاهتمام الشخصي بالتحويلات التي يعرفها الاقتصاد والمجتمع الجزائري في هذه السنوات ومنه للاطلاع ومعرفة الأسباب التي هي وراء هذا الوضع والتحول للتمكن من إيجاد الحلول المناسبة، لمعالجتها وخلق التنمية المستدامة .

- نقص البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي دفعنا للبحث فيه ليكون انطلاقا لبحوث أكثر تعمقا.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية لكلية العلوم الاقتصادية التي تخلو من هذه المواضيع والبحوث الجادة.

أهمية الدراسة :

يمكن تحديد أهمية الدراسة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال ما يلي :

- إن الأزمة متعددة الأوجه التي تعرفها الجزائر خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تجعل من الدراسة الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة ذات أهمية بالغة لفهم جذور وخلفيات هذه الأزمة وذلك لإبراز أهم المحطات والقرارات المقبلة .
- إبراز ودراسة تأثير مركز القرار السياسي على تنظيم البنية الاقتصادية والاجتماعية.
- ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات والتحولات على الصعيد الدولي .
- المساهمة في إيجاد وظائف جديدة والتقليل من البطالة .

أهداف الدراسة :

إن الهدف الذي تسعى لبلوغها وتحقيقها هذه الدراسة، تتمحور في قراءة للإصلاحات الاقتصادية من خلال واقع التحولات المختلفة في كل من المؤسسات العمومية الصناعية والفئة العمالية مرورا بإعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات حتى الوصول إلى الخوصصة كأداة لتحسين الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية والبحث عن أنجع الطرق للتنمية الاقتصادية والتي نراها في الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن ترجمة ذلك في النقاط التالية :

- محاولة الفهم والإلمام بالمنطلقات والمرجعيات الفكرية والإيديولوجية لهذه الإصلاحات.
- إبراز طبيعة العلاقة بين مختلف الإصلاحات التي عرفتها الجزائر .
- إبراز درجة ومستوى التحولات الاجتماعية وعلاقتها بالتحولات والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر.
- القيام بمحاولة تقييم لهذه الإصلاحات خاصة في العهدة الأخيرة لإبراز جوانب وعمق المشكلة للتمكن من البحث عن الحلول الملائمة لتجاوزها في ظل التحديات العالمية.
- إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى الاقتصاد السوق لمواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية بالإسراع في تطبيق الخوصصة كوسيلة والانتقال في اقرب الآجال إلى الإنتاج الحقيقي للثروات في ظل المنافسة المفتوحة.
- التركيز على واقع الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة لدفع عجلة التنمية.
- التركيز على مدى تفعيل دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل السياسات التنموية المنتهجة في الألفية الثالثة (2001- 2014).

صعوبات البحث:

- قلة الدراسة حول الموضوع .
- توفر الكثير من المعلومات في قطاع وقلتها في قطاعات أخرى.

- انعدام المعلومات حول الخوصصة في الجزائر والى أي مدى وصلت إليه.
- تعدد مصادر المعلومات وخاصة الإحصائيات مع عدم دقة الكثير منها.
- قلة المراجع التي تتناول **حيثيات الاقتصاد الجزائري، وتضارب الإحصائيات والأرقام المعلنة بين الحكومة** والديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي:

ويعد اهم المناهج المعتمدة في دراستنا مما له من أدوات منهجية تحليلية جيدة، **فهو لا يكتفي بالوصف لما هو ظاهرة للعيان، بل** أنه يتضمن الكثير من التقصي ساعيا لمعرفة طبيعة الظاهرة، وذلك بتشخيص الملامح الأساسية لها **ومن حيث علاقة هذا المنهج بالدراسة الحالية، فإنه يتوافق وطبيعة** إشكالياتنا التي تشمل قراءة لمسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأبعاد، وأهداف ونتائج هذه الإصلاحات **على عدة مستويات، ولربطها بالاقتصاد العالمي** والاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص.

المنهج التحليلي:

وهو المنهج الأساسي في دراستنا مكملا **للمنهجين السابقين،** باعتباره منهجا لا يقف عند الحدث بل يتعداه للغوص في مطلقاته، وأبعاده عبر تحليل محتوى النصوص السياسية الأساسية، **وكذا التقارير والأرقام والإحصائيات والنتائج المتحصل عليها.**

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي قامت بتحليل العلاقة بين الاصلاحات الاقتصادية والاستثمار ومن بين هذه الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث تمثلت في الابحاث التالية :

- **دراسة قلاق صليحة،** أثر الاصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري، **مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة** الماجستير **علوم اقتصادية جامعة شلف 2009-2010 ، حيث** توصلت هذه الدراسة الى توضيح نتائج **الاصلاحات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية على قطاع التأمينات والمراحل** التي تم من خلالها .

- **دراسة** ترقو محمد ، إمكانية تحرير تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية في ظل اختيار نظام الصرف الامثل في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في ميدان العلوم الاقتصادية جامعة شلف **2015-2016،** حيث توصلت هذه الدراسة الى توضيح **رؤوس الاموال الاجنبية** بصفة عامة، ثم نظام الصرف الامثل في الجزائر كما تم توضيح ذلك من خلال دراسة قياسية.

دراسة مولاي ولد بلـ ، الاصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع الخارجي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير علو اقتصادية جامعة الجزائر سنة **2005-2006،** حيث توصلت هذه الدراسة الى توضيح **الاصلاحات الاقتصادية** الاصولية بصفة عامة، ثم تطرق الى انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية المختلفة على القطاع **الخارجي بكل جوانبه.**

تقسيمات البحث : **قصد الإلمام بكل جوانب الموضوع، تم تقسيم هذا البحث** إلى **الفصول التالية:**

الفصل الأول: يهدف هذا الفصل الى إعطاء نظرة شاملة **على الاصلاحات الاقتصادية بصفة عامة من تعريف** ومضمون وكيفية تطبيق هذه الاصلاحات.

الفصل االثاني: يهدف هذا الفصل الى أفاق ومراحل النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني والتركيز على الخوصصة في الجزائر.

الفصل الثالث: يهدف هذا الفصل الى أثر الاستثمار في أداء النشاط **الاقتصادي على المستوى الخارجي .**

الفصل الرابع : نتائج وأفاق الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر .

الفصل الأول:

ماهية الاصلاحات الاقتصادية

تمهيد:

واجهت الدول النامية في منتصف القرن الماضي أزمات حادة ومتنوعة مثلت عوائق كبيرة حالت بين هذه الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تنوعت أسباب المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي إكتسحت هذه الدول، **فمنها ماهو ناتج عن الصدمات والتطورات الخارجية السلبة،كارتفاع أسعار الفائدة الدولية وتدهور شروط التبادل** الدولي ...الخ.

وفي سبيلها للتغلب على هذه المشاكل لجأت أغلب الدول النامية الى المؤسسات النقدية الدولية من أجل **الحصول على تمويلات تقضي على مشكلة اللاتوازن سواء على المستوى الخارجي أو على المستوى الداخلي، مقابل** القيام ببرامج إصلاحات إقتصادية، وتتضمن هذه البرامج العديد من السياسات الاقتصادية التى من شانها ان تسهم حسب رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين في معالجة الاختلالات الاقتصادية في هذه الدول .

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مفهوم ومضمون الاصلاحات الاقتصادية أجنبية **وذلك من خلال** المباحث التالية:

– **المبحث الأول** سيتم التطرق من **خلاله** إلى **الإطار النظري و المفاهيمي للاصلاحات الاقتصادية، من خلال** مقاربة ميزان المدفوعات إضافة إلى **مقاربات الامتصاص والمرونات .**

– **المبحث الثاني خصص** لمضمون الاصلاحات الاقتصادية من خلال التطرق تشخيص يؤسس الجيل الاول والثاني **من الاصلاحات الاقتصادية** بالاضافة الى تكاليف برامج الاصلاحات الاقتصادية .

– **المبحث الثالث خصص لدور المؤسسات** في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية وتاثير اهم المجلات ذات الصلة **بالاصلاحات .**

المبحث الأول : مفهوم الاصلاح الاقتصادي

تعرضت الكثير من اقتصاديات العالم النامي خلال سنوات الثمانينات والتسعينات إلى العديد من الصعوبات الاقتصادية والهيكلية المزمنة، استجابة لهذه الوضعية، وضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية عرفت ببرامج التعديل الهيكلي.

برامج التعديل الهيكلي أو الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية والتي تعرف" بإجماع واشنطن " تحمل هدفين رئيسيين، القضاء على اختلالات الاقتصاد الكلي من جهة ووضع سلسلة من الإصلاحات الهيكلية القادرة على دفع النمو من جهة أخرى بعد أكثر من عشرية نتائج برامج التعديل الهيكلي في الدول النامية كانت ضعيفة، في نفس الوقت الدول الآسيوية التي طبقت استراتيجيات تنمية مخالفة بالمقارنة مع تعليمات المؤسسات المالية الدولية سجلت نتائج غير مسبوقة، هذه الأداءات المتباينة كانت أساس بروز الاهتمام بالجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية.

اية التسعينات تحول التركيز من الجيل الأول إلى الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، ومعه كان التحول على مستوى اقتصاديات التنمية من السوق إلى المؤسسات ومحاربة الفقر، استقرار الاقتصاد الكلي إصلاح القطاع المالي، الخوصصة، تحرير التجارة، إصلاحات ضرورية لكنها ليست شروط كافية لتحقيق التنمية.

من خلال تجارب الإصلاحات تبين أن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية " إجماع واشنطن "أنتج فوائدا كانت في الغالب اقل من المتوقع خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي بسبب غياب الإصلاحات المؤسساتية، وأدى إلى تكاليف اجتماعية أعلى من اللازم خاصة فيما يتعلق بزيادة الفقر، لذلك يعمل الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والذي يشمل محورين رئيسيين :الإصلاحات المؤسساتية ومحاربة الفقر، على توفير الإطار المؤسساتي والاجتماعي الضروري لتحقيق التنمية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي نمو اقتصادي، تنمية بشرية.

في هذا المبحث سنتناول مفهوم الاصلاحات الاقتصادية ومضمون برنامج الاصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية .

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي

تتعدد أهداف السياسات التي ترسمها برامج الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية بتعدد الاختلالات الاقتصادية والهيكلية التي تسود اقتصاديات تلك الدول، ومن بين ما هدف إليه برامج الإصلاحات معالجة مشكلة التضخم، وعجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تقديرات سعر الصرف بالعملات الأجنبية، والسعي إلى تحفيز الطاقة الإنتاجية، وتخصيص أحسن للموارد...الخ.

وفي سبيله لتحقيق تلك الأهداف، يوصي صندوق النقد الدولي بإتباع تشكيلة من السياسات تعمل في اتجاهين متضادين، الأول منهما يسعى للتأثير على الطلب هدف كبحه، أما الاتجاه الثاني فيهدف إلى زيادة العرض الداخلي للسلع والخدمات، وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج، والحد من هدر الموارد المتاحة، ودعم القدرة التنافسية للإنتاج[1] .

الفرع الأول: تعريف الاصلاح الاقتصادي: يعرف الاصلاح الاقتصادي بأنه:" مجموعة السياسات التصحيحية التدرجية التي تتبناها دولة ما لمعالجة التشوهات والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، ومواجهة الازمات الخانقة عبر إحداث تغييرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وتوزيعها وإدارة الانفاق ورفع الكفاءة الانتاجية بغية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وإشباع الحاجات والوصول لمستويات معيشية افضل لافراد المجتمع في إستراتيجية تستهدف تعديل بنية الاقتصاد الوطني ورفع درجة مرونته".

يعد الاصلاح الاقتصادي جسرا بين الإصلاحين السياسي والاجتماعي إذ يخدم الطرفين معا، فيعزز الديمقراطية والمشاركة السياسية من جهة، ويدعم الحراك الإجتماعي والتغيير الثقافي من جهة ثانية، ويتيح تأثير كل منهما في الاخر بصيغة تكاملية تسمح بإحياء الطبقة الوسطى وتسهم في إنعاش وتنشيط المعادلة الوطنية للعيش المشترك والاندماج الاجتماعي.[2]

كما يشمل أيضا الاصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والاجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكفء له وفقا لأليات السوق، بما يمكنه من الانتعاش والازدهار وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الاقليمية وإندماجه في الاقتصاد العالمي.

فإن هذا المفهوم للإصلاح الاقتصادي ينطوي على حسم لكثير من الجدال والمناقشات حول هوية النظام الاقتصادي وحول كثير من التفاصيل مثل دور الدولة والعلاقة بينه وبين دور السوق، والبعد الاجتماعي للتنمية.

ولا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يؤتي الثمار المرجوة على صعيد معالجة التشوهات والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ما لم يكن مقترنا برؤية جامعة للإصلاح الشامل السياسي والاجتماعي والثقافي فسياسي ينبغي توافر إرادة حقيقية لمعالجة الازمات السياسية الوطنية الحادة المتعلقة بوجود الدولة وسلامة كيانها، وحفظ تماسك وتعايش المجتمع وتفكيك الصراعات المحتدمة وتعزيز الشراكة بين السكان في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] - بلقاسم العباس، **التثبيت والتصحيح الهيكلي**، مجلة جسر التنمية، العدد 31 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي2004، ص:04.

[2] - محمد ولد محمود، **أثار برنامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة 1985-1995**، أطروحة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999ص:33.

وتقاس فعالية الاصلاح الاقتصادي بكفاءة ما ينتجه من مخرجات على صعيد التماسك الاجتماعي، فأية عملية إصلاحية كانت سياسية أم اجتماعية أو إقتصادية يفترض أن **هدف لتحقيق ما يسميه الوحدة الادبية بين** افراد الشعب والتي يرى انها تفوق قوته المادية كثيرا وتسهم في تقويم المجتمع وتهذيب نفوس الافراد ما يعني ان **الاصلاح الاقتصادي الناجح** لها اثار اخلاقية وسلوكية إيجابية على المجتمع [1].

والاصلاح الاقتصادي في النهاية فرع في مشروع متكامل للتعبئة الوطنية النهضوية الواعية هدفه تفجير طاقات المجتمع وجعل الجميع مشاركين في العملية التنموية بابعادها السياسية الاجتماعية والثقافية بإتجاه التغيير الجوهري في **حياة السكان وبناء النهضة الوطنية، فهو ليس عملية** محصورة في جانبها الاقتصادي الصرف فقط. **المطلب الثاني : الإطار النظري لبرنامج الاصلاح الاقتصادي**

تختلف **المذاهب وتتعدد المدارس الاقتصادية** التي **تؤطر فكريا، أو يتأثر بنظريا واضعو برامج الإصلاحات** في **صندوق النقد** الدولي **والبنك** الدولي **ومع ذلك تبقى المدرسة النيوكلاسيكية** eo-clssique التي **تدعو** إلى **عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،** وترك قوانين **السوق تعمل دون عوائق، والتيار النقدي** monetarism **(الطريقة النقدية أو** التفسيرالنقدي **لميزان المدفوعات لميلتون فريدمان) هما المرتكز الأساسي الذي تقوم عليه** هذه البرامج **بالإضافة** إلى بعض **الأفكار للكينزيين الجدد** post-keynesien، والتي **تجلت** في التفسير **الذي يعتمد على أسلوب الامتصاص، وأفكار روبنسون** robinson والتي **تدعمت بشرط مارشال** –ليرنر **وشكلت مرجعية مدخل المرونات.**[2]

الفرع الأول : مقاربة ميزان المدفوعات

من أجل تصحيح الاختلال الموجود في **ميزان المدفوعات وضع صندوق النقد** الدولي نموذجا يمكن **من خلاله معالجة هذا الاختلال حسب** تصوره لطبيعة **العجز الحاصل** في **ميزان المدفوعات،** ويعتبر **هذا الأسلوب بأن إختلال ميزان المدفوعات هو نوع من الاضطراب المرتبط بالاختلال** في **العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية، وعليه فإن معالجة الاختلال** في الميزان **تتم من خلال العمل على زيادة أو إنقاص حجم الكتلة النقدية المتداولة** في **السوق وتتكون عناصر هذا النموذج من:**

1- متطابقة عرض النقود

$$\Delta Ms = \Delta NFA + \Delta DC \quad \square \quad \text{..... (1)}$$

2- الطلب على النقود*

$$Md = F(y.r.p) \text{ ..... (2)}$$

---

[1] **محمد ولد محمود، أثار برنامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة 1985-1995** ، مرجعسبق ذكره، ص :38

[2]- محمد راتور، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجة الاختلالات الخارجية تجربة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2000 ص: 69

* هذا النموذج وضعه بولاك جي جاك والذي كان يشغل مديرا لدائرة البحوث والدراسات **في صندوق القد الدولي من** 1968**الى** 1979، ويعرف هذا النموذج بإسمه.

إن دالة الطلب على النقود تتناسب طرديا مع الدخل القومي (y) وعكسيا مع كل من معدل الفائدة (r) ومستوى الأسعار العام (p) وينطلق النموذج من أن السوق النقدي تكون في حالة توازن إذا ما توازن عرض النقود والطلب عليها أي عندما يكون:[1]

$$Ms = Md \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

ويمكن إبراز علاقة سوق النقد بوضع ميزان المدفوعات مما سبق كما يلي:

$$\Delta NFA = \Delta Md - \Delta DC \ldots\ldots\ldots(4)$$

تبين المعادلة (04) أن صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسيا بالتغيرات في صافي الائتمان المحلي وتؤدي الزيادة في الائتمان المحلي (ΔC) بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود (Md) إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية بنفس المقدار وعليه فان السياسة النقدية التي تنتهج التوسع في الائتمان المحلي بقدر أكبر من الزيادة في الطلب في النقود ستؤدي إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية، أي تدهور ميزان المدفوعات.

من هنا يمكن فهم إصرار خبراء الصندوق على وضع سقوف عليا للائتمان المحلي بشكل عام والائتمان الحكومي بشكل خاص بما يتناسب مع الطلب على النقود، ولتحديد حجم الميزان الكلي المستهدف لميزان المدفوعات انطلاقا من مركباته الأساسية.[2]

تحرص برامج الإصلاح الاقتصادي على تحديد أهداف ميزان المدفوعات أولا والمتغيرات في الاقتصاد القومي ثانيا، كالصادرات والواردات وصافي تدفق رأس المال، ويتم بعد ذلك تحديد حجم الواردات وحجم الائتمان المحلي.

3- تضمين الدخل والإنفاق في النموذج:

$$Y - A = CA = X - M \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

حيثA الإنفاق المحلي "الاستيعاب الداخلي".

CA الحساب الجاري.

تبين المعادلة (5) أن التوسع في الإنفاق "A "بدون زيادة الدخل بنسبة أكبر أو مساوية على الأقل للتوسع ستؤدي إلى تدهور الحساب الجاري في ميزان المدفوعات و يمكن أن نجد صياغة للمعادلة (5) في شكل توازنات للقطاع العام و الخاص و الخارجي كما يلي:

$$(Sp - Ip) + (T - G) = (X - M) \ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث (Sp)الادخار الخاص و (Ip) الاستثمار الخاص.

---

(1)- تحرير علي توفيق وأخرون، **صندوق النقد العربي، السياسات النقدية في الدول العربية،سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد2**، أبوضبي 1996ص :67.

(2)- جاري فاتح، **الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية**، أطروحة ماجستيرغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص :10.

وتوضح المعادلة (6) أن العجز في الموازنة الحكومية يؤثر سلبا على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وذلك مما يفسر الاهتمام بالقضاء أو بتقليص العجز الموازني في برامج التصحيح الهيكلي، وكذلك العجز في الحساب الجاري "CA"مضافا إليه العجز في ميزان رأس المال"KA"، أو ما يعرف بالميزان الكلي لميزان المدفوعات و الذي يساوي التغير في صافي الأصول الأجنبية للجهاز البنكي "DNFA".

$$CA+KA=DNFA \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

و بالرجوع إلى المعادلة (4) نجد:

$$CA + KA = DNFA = DF\ (Y.r.P) - DNC$$

$$\Rightarrow CA + KA = DNFA = DMd - DNC \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

و بالتعويض عنCA بقيمتها نجد[1]:

$$(Y-A)+ KA = DNFA = DMd - DNC\ldots\ldots (9)$$

ويتضح من المعادلة (9) أن ميزان المدفوعات يمكن تفسيره بالنظر إلى تطور الإنفاق المحلي مقارنة بالدخل وتدفق رأس المال، إذ يؤدي الإفراط في الإنفاق المحلي إلى تدهور ميزان المدفوعات،كما يمكن تفسير ميزان المدفوعات بالنظر إلى تطور الأئتمان المحلي المقدم للاقتصاد مقارنة بالطلب على النقود "DMd".

4-علاقات سلوكية لميزان المدفوعات

تعطى دالة الواردات من السلع والخدمات (M) حسب العلاقة التالية:

$$M = M(y, e, Pm , P\alpha) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

حيث: y: الدخل القومي، e : سعر الصرف، Pm: مؤشر سعر الواردات بالعملة الأجنبية،Pα: مؤشر السعر المحلي.

وبالتعامل مع دالة الواردات يزيد الأمر تعقيدا في تقدير حجم الائتمان كما يتبين من الخطوات التالية لوضع برنامج استقراري:[2]

-تحديد هدف للميزان الكلي (DNFA).

-تقدير قيم للمتغيرات التالية :الصادرات (X) و صافي تدفق رأس المال (KA) ويلاحظ أن تدفق رأس المال يتضمن قروضا الأمر الذي يثير مسألة المديونية الخارجية وقدرة الاقتصاد على تحمل أعبائها، وفي ضوء الخطوتين السابقتين يتم تقدير الواردات المستهدفة من المعادلة (7).

$$M = (X + KA) - \Delta NFA \ldots\ldots\ldots (11)$$

تقدير أو وضع هدف للدخل وللأسعار المحلية والأسعار الأخرى.

[1] - جاري فاتح، الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية، مرجعسبق ذكره، ص :15

[2] - جاري فاتح، الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية ، مرجعسبق ذكره ،ص :20 .

في ضوء تقديرات الدخل والأسعار، يتم تقدير حجم الواردات على أساس المعادلة (10) تتم مقارنة قيمة الواردات المقدرة في المعادلة (10) بقيمة الواردات المقدرة في المعادلة (7)، اذا كانت متساويتين يتم تقدير الائتمان المحلي من العلاقة بين التغير في صافي الأصول الأجنبية والطلب على النقود والائتمان المحلي .

$$(\Delta NFA) = Md - \Delta DC$$

أما إذا كانت القيمتان غير متساويتين فلا بد من مراجعة الافتراضات وبالتالي إعادة تقديرالواردات في الدالة (10)، والمعادلة (7) حتى تتساوى وعندها يمكن اشتقاق سقف الائتمان المحلي متسقا مع الميزان الكلي المستهدف[1].

5- تضمين السياسة المالية ببرامج الاستقرار:

في البداية نذكر أن الائتمان المحلي يساوي الائتمان للحكومة مضافا إليه الائتمان للقطاعات الأخرى.

$\Delta DC = \Delta NDCg + \Delta DCp$.....(12) ، وكذلك فان صافي تدفق رأس المال يتكون من جزء حكومي وآخر للقطاع الخاص.

$KA = KAg + KAp$.....(13)، ويعتبر الائتمان المحلي وصافي رأس المال مصدرين لتمويل العجز في موازنة الحكومة، فإذا أضفنا مصدر التمويل المحلي غير المصرفي تتحقق المتطابقة التالية:

$$G - T = \Delta NDCg + \Delta DCp + Bgp.....(14)$$

حيث Bgp:الاقتراض الحكومي غير المصرفي

ومن خلال المعادلات (12) و (13) و(14)، يمكن إعادة المعادلة (4) على النحو التالي:

$$\Delta NFA = \Delta Md - \Delta NDCg - \Delta DCp$$

$$\Delta NFA = \Delta Md - \Delta DCp-((G-T)-KAg - \Delta DCp).....(15)$$

وتبين العلاقة (15) أن الزيادة في عجز الموازنة الحكومي$(G-T)$ يؤدي إلى زيادة احتياجات التمويل، وما دام توفير التمويل للحكومة محليا، فإن ذلك يؤدي إلى تقليص الائتمان المقدم للقطاع الخاص وهذا فإن برامج الاستقرار الاقتصادي التي تستهدف حجما معينا من عجز الميزان الكلي، تضع سقوفا للائتمان المقدم للحكومة على ضوء الموارد المتاحة لها من الخارج.[2]

6- ائتمان السلطة النقدية:

تقيد ميزانية البنك المركزي بأن المطلوبات الالتزامات (تساوي الموجودات) الأصول أي أن:

[1] - صندوق القد العربي، السياسات النقدية في الدول العربي ، مرجعسبق ذكره، ص :74 .
[2] - صندوق القد العربي، السياسات النقدية في الدول العربي ، مرجعسبق ذكره، ص :76 .

$\Delta(H) = \Delta NFAcb + \Delta NDCcb$.....(16)

حيث H: النقود الاحتياطية، وتعرف بالقاعدة النقدية.

NFAcb: صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي.

NDCcb:صافي الائتمان المقدم من البنك المركزي (أو صافي الأصول المحلية للبنك المركزي).

وتتكون النقود الاحتياطية (H) من العملة المتداولة، واحتياطيات المصارف التجارية، ويرتبط عرض النقود (Ms) بالنقود الاحتياطية بصلات تأخذ الصيغة التالية:

$Ms = m (H)$.....(17)

حيث m:المضاعف النقدي.

فإذا كان المضاعفm مستقرا ويمكن تقديره، فإن السلطة النقدية تستطيع أن تقدم الائتمان الذي يتفق مع هدف ميزان المدفوعات.

وفي ضوء تقدير المضاعف m تحدد السلطة النقدية عرض النقود كمتغير، كما أنه في ضوء استهداف حجم معين للميزان الكلي(DNFA)، وعرض النقود المقدر "Ms" يقدر الائتمان المحلي المتفق مع الأهداف والفرضيات[1].

الفرع الثاني : مقاربة الامتصاص

مقاربة الامتصاص أو منهج الاستيعاب، أو طريقة الطلب الكلي مصطلحات عدة تحمل نفس المعنى ونفس الدلالة، وتعني من ضمن ما تعنيه أسلوبا معينا يتم إتباعه قصد معالجة الاختلال الموجود في ميزان المدفوعات، ويركز هذا المنهج أساسا على دور السياسة المالية انطلاقا من التحليل الكينزي حيث يسعى إلى خفض الإنفاق، أي العمل على تقليص ما يتم إنفاقه من قبل المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية والأجنبية.

وتستمد هذه الطريقة جذورها من أفكار كينز التي ترجع التضخم إلى وجود فائض طلب في الاقتصاد الوطني يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الداخل ويرى فريق من خبراء الصندوق أن هذا الإفراط في الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي ناجم عن طموحات إنمائية واستهلاكية تفوق موارد البلد إضافة إلى أخطاء السياسة الاقتصادية وسوء استخدام الموارد الاقتصادية بينما يرجع آخرون فائض الطلب هذا إلى الزيادة الكبيرة في مقادير الدخول الموزعة[2].

كما تفسر هذه الطريقة عجز ميزان المدفوعات على أنه زيادة عامل الامتصاص على الدخل القومي، وهناك فرضية ينطلق منها مهندسو سياسات الإصلاح الأصولية، مفادها ثبات الطاقة الإنتاجية في الأجل القصير، للدول النامية على الرغم أا غير مستغلة استغلالا كاملا، وانطلاقا من ذلك سيكون التغير المتوقع في الناتج،

[1] - محمد ولد محمود، أثار برامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان **المدفوعات الموريتاني خلال الفترة 1985-1995**، المرجع السابق، ص: 33

[2]- محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجة الاختلالات الخارجية تجربة الجزائر**، مرجعسبق ذكره، ص :66

ومن ثم الدخل محدودا مما يجعل الحل الوحيد المتاح في هذه الحالة (ثبات العرض الكلي)، هو إدارة صارمة للطلب الكلي.[1]

هذه الإدارة الصارمة تتجلى في تطبيق منهج الامتصاص الذي يعمل على معالجة عجز ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على توازن الميزان التجاري وفق قدرة البلد على امتصاص(استيعاب) السلع والخدمات مع ما تنتجه الدولة فعلا أي الدخل القومي.

وانطلاقا من مبدأ التوازن الكلي بين الدخل والإنفاق القوميين يعبر عن المنهج كما يلي:

$$Y = Cp + Cg + I + X - M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:Y الدخل القومي، Cp: الاستهلاك الخاص، وCg: الاستهلاك الحكومي،

وI: الاستثمار، X : الصادرات ،وM: الواردات.

وتبين المتطابقة(1) مكونات الطلب الكلي التي يمكن تقسيمها إلى قسمين:[2]

-قسم داخلي وهو: (Cp +Cg +I) ويمثل مجموع الإنفاق الموجه لكل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، أي كل ما تم استيعابه أو امتصاصه من طرف الاقتصاد الوطني الداخلي.

-قسم خارجي وهو رصيد المعاملة التجارية مع الخارج(X-M).

وإذا رمزنا للقسم الخارجي ب: BC والداخلي ب:A تصبح المتطابقة (1) على الشكل التالي:

$$Y = BC - A \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

تبين الجهة اليسرى من المتطابقة (2) الفرق بين الناتج الداخلي الإجمالي والاستيعاب الداخلي(فجوة الموارد المحلية)، بينما تبين الجهة الأخرى رصيد الميزان التجاري (فجوة التجارة الخارجية)[3].

وعند مقارنتنا الناتج الداخلي الإجمالي بالامتصاص الداخلي سنكون أمام ثلاث احتمالات أكثرها انتشارا وتداولا بالنسبة للدول النامية هو زيادة الدخل(Y) على الاستيعاب (A) مما يعني أن الدخل الوطني لا يغطي كافة متطلبات الاقتصاد الوطني وبالتالي يصبح من الضروري للبلد التوجه نحو الخارج لاستكمال الفارق بين (A) و (Y) الشيء الذي يتسبب في حدوث عجزالميزان التجاري.

وهذا يبن انعكاس فجوة الموارد الداخلية على فجوة التجارة الخارجية، أي أن النموذج يشدد على أن الاختلال في الميزان التجاري ينشأ بسبب الاختلال بين الدخل الوطني والاستيعاب الكلي ولأجل استعادة التوازن بين هذين الأخيرين فإنه يتم ما يلي :إما تخفيض الطاقة الاستيعابية مقارنة بالإنتاج، أو زيادة الإنتاج مقارنة بالطاقة الاستيعابية كما يمكن استعمال الطريقتين في آن واحد.

---

[1]- رمزي زكي ، **إنفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة والنشر، 2000 ص:159 .

[2] - ماري فرانس ليبرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث** ، ترجمة هشام متولي، دار طلاس، دمشق، 1993 ، ص:155

[3] - جاري فاتح ، **الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص:27

إلا أنه حسب الفرضية التي ينطلق منها خبراء صندوق النقد الدولي والقائلة بثبات الطاقة الإنتاجية في الأمد القصير للدول النامية، فإنه يصبح من الصعوبة بمكان اللجوء إلى محاولة زيادة الإنتاج كحل للمشكلة، مما يعني بالضرورة الأخذ بسياسة تخفيض الإنفاق الكلي(الامتصاص) الذي يفرض إتباع سياسة اقتصادية انكماشية سيكون لها الأثر المباشر على الفقراء والفئات الضعيفة في شكل تضاؤل فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة.[1]

الفرع الثالث : مقاربة المرونة

يعتمد أسلوب المرونات على طريقة تحويل الإنفاق بواسطة تغيرات سعر الصرف إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.

يركز هذا الأسلوب على صياغة مارشال ليرنرMarshal lerner وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة للسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات ولذلك فإنه يتم انطلاقا من ميزان متوازن وبافتراض ما يلي[2]:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف.

B: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية .

ex: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta x}{x}}{\frac{\Delta p}{p}} = \frac{\Delta x}{\Delta p}\frac{p}{x} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيثΔx : التغير في الصادرات.

Δp: التغير في سعر الصرف.

ex: قيمة التغيير الذي يحصل في قيمة الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف والعكس صحيح.

فإذا اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e\,x = \frac{\Delta x}{\Delta p}\frac{p}{x}$$

Em: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

[1] - مصطفى عبد الله، **التصحيحات الهيكلية والتحول الى إقتصاد السوق في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التى نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص:41.

[2] - سالم عفيفي حاتم ، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ، الجزء الثاني، دار المعرفة اللبناني، القاهرة، 1983ص:60 .

$$em = \frac{\Delta m}{\Delta p}\frac{p}{m} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث: ΔM التغيير في الواردات.

Δp: التغيير في سعر الصرف .

em: قيمة التغيير الحاصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة والعكس صحيح.

وإذا اعتبرنا الواردات في شكل دالة فان مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$em = \frac{\Delta m}{\Delta p}\frac{p}{x} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

لتقييمM بالعملة الوطنية نقوم بضربا بسعر الصرف وبالتالي فرصيد الميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

ولإيضاح أثر التغيير في سعر الصرف P على الميزان التجاري يتم اشتقاق بالنسبة لسعر B الصرف كما يلي:[1]

بإخراج m عامل مشترك نجد :

$$\frac{db}{dp} = m\left|\frac{dx}{dp}\frac{1}{m} - \left[1 + \frac{dm}{dp}\frac{p}{m}\right]\right| \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

وبما أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي : x=mpفإنه يمكن إعادة كتابة المعادلة (7) كمايلي :

$$\frac{db}{dp} = m\left|\frac{dx}{dp}\frac{p}{x} - \left[1 + \frac{dm}{dp}\frac{p}{m}\right]\right| \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

بتعويض المعادلتين، (3)(8)(4)مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد :

وهذا يعني أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$M(ex + em-1)$.

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون$ex + em > 1$

وهذا هوشرط ماريشال ليرنر.

أما إذا كان$ex + em = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان التجاري نتيجة تغير سعرالصرف يكون معدوما.

وفي حالة$ex + em < 1$ فإن التغيير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري .

[1] - سالم عفيفي حاتم ، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ، مرجعسبق ذكره ،ص:63.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري هي الصيغة الأولى، أي أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال ليرنر، فعند حدوث عجز في الميزان التجاري على الدولة أن تعمل على تخفيض قيمة عملتها، وعند حدوث فائض عليها أن ترفع من قيمة عملتها.

ويعتمد الأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري على مرونة الطلب العالمي، وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فان تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان التجاري كما أن رفع قيمة العملة سوف يؤدي إلى تلاشي الفائض.

المبحث الثاني : مضمون برامج الاصلاحات الاقتصادية.

في البداية نود الإشارة إلى أن هناك بعض القيود التي ترد على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي نظرا لطبيعة الدولة وقدرا على تطبيق السياسات والإجراءات المقررة، لذلك نشاهد تفاوتا في الأخذ بمفردات البرنامج من دولة لأخرى من ناحية حجم ومقدار الإجراءات، وطريقة التعاطي مع مقررات البرنامج، بمعنى أن جرعة العلاج قد تختلف للاعتبارات السابقة لكن مكونات الوصفة تبقى محل اتفاق الجميع .[1]

المطلب الأول : الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية" إجماع واشنطن"

منذ أواخر السبعينات عرفت دول العالم الثالث إختلالات عميقة ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية كان لها تأثيرها السلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، وهذا ما قادها إلى وضع سياسات تصحيحية، وفي معظم هذه البلدان كانت هذه السياسات محددة من قبل المنظمات الدولية على أساس رؤى اقتصادية لبرالية:[2]

الفرع الأول : تشخيص يؤسس للجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية.

قفزت ديون الدول النامية الخارجية من 68.6 مليار دولار عام 1970 إلى أكثر من 71.9 مليار دولار عام 1981 ومن ثم إلى 1279 مليار دولار عام 1989 كما ارتفعت خدمة ديونها من 9.3 مليار دولار عام 1980إلى 127 مليار دولار عام 1981 ومن ثم إلى 182.7 مليار دولار عام1986.

أدت الزيادة في الديون الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المؤكد أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى تزايد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصادية من جانب، ويلزمها بالضرورة تحويل بصورة منتظمة أجزاء كبيرة من ناتجها القومي للدول الدائنة من جانب آخر، وذلك وفاء لالتزاماتها الخارجية كما أدى ارتفاع خدمة الديون إلى استنزاف حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي مما ألحق الضرر بشكل رئيسي ببرامج هذه الدول التنموية تختلف اتجاهات تحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة المديونية، ويتمحور الاختلاف حول إذا كانت الأزمة تعود إلى سياسات اقتصادية ترتبط بالدول المدينة أو عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية .[3]

ساهمت العوامل الخارجية بقسط أساسي في هذه الأزمة وأهمها :

- تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية، وخاصة الدول المصدرة للنفط.
- ضعف الطلب على صادرات الدول النامية بسبب ركود النمو الاقتصادي في الدول الصناعية .
- إرتفاع أسعار الفوائد الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينات والتي زادت من تكلفة خدمة الديون الخارجية.
- إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي، ساهم في تقلص مداخيل صادرات النفط لأنه يقوم بالدولار الأمريكي.

أهمية العوامل السابقة لا يعني إغفال الأبعاد الداخلية للازمة الاقتصادية .

انتهجت معظم الدول المدينة لسياسات اقتصادية اتسمت بعدم الكفاءة في مجالات التسعير والرقابة على

---

[1] - محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجة الاختلالات الخارجية تجربة الجزائر** مرجع سبق ذكره، ص:122

[2] - مجدي محمود شهاب ، **الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ،1998، ص:15 .

[3] - سالم عفيفي حاتم ، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ، مرجعسبق ذكره ،ص:67.

الصرف، وكذلك انحراف قرارات الاستثمار، وانتشار الفساد الإداري إلى جانب انخفاض معامل مرونة الجهاز الإنتاجي، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية الاتجاه الذي يمثله صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يرى أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية ناتجة عن سياسات اقتصادية داخلية خاطئة أدت إلى ظهور اختلالات داخلية وخارجية في مثل هذه الدول أهم هذه الاختلالات :عجز الموازنة العامة، عجز ميزان المدفوعات، التضخم.[1]

حسب المؤسسات المالية الدولية هذه الاختلالات هي ناتجة عن سببين رئيسيين :زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، والتحديد الإداري للأسعار في الأسواق العينية والنقدية مما يخلق تشوهات في الأسعار.

1- إعادة جدولة الديون :أمام تعاظم خطر المديونية توجهت الدول النامية إلى إعادة جدولة ديونها، إعادة جدولة الديون هي عبارة عن إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي والذي يستلزم دخول الدولة المدينة في مفاوضات مع الدائنين للاتفاق معهم على تأجيل السداد، وتتضمن إعادة جدولة الديون نوعين من الديون : أولا: هو الدين الرسمي والذي يمثل القروض التي تضمنها الحكومات والوكالات الرسمية، والثاني هو دين البنوك التجارية الذي يعاد التفاوض فيه في إطار مجموعة من بنوك الائتمان المتخصصة التي يطلق عليها نادي لندن لكن إعادة جدولة الديون تخضع لشروط، والمتمثلة في تنفيذ سياسات التعديل الهيكلي.

ثانيا:سياسات التعديل الهيكلي: هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول المدينة التي تضطرها ظروفها لإعادة جدولة ديونها الخارجية.[2]

وينطوي مصطلح سياسات التعديل الهيكلي على إجراء التعديلات اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على نحو يعظم قدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية بمختلف أشكالها وأنواعها.

سياسات التعديل الهيكلي والتي تمثل الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية هي عبارة عن سياسات أصولية حيث تعرف السياسات الأصولية وغير الأصولية كما يلي:

أ- السياسات الأصولي Orthodoxes: وهي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي وتجد مظلتها الفكرية في الفكر النيوكلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية.

ب- السياسات غير الأصولية Heterodoxes : وهي تلك السياسات التي يتم اعتمادها بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية، معتمدة على أسس نظرية مختلفة عن مقاربات الصندوق وأهم مقاربة تعتمدها هذه السياسة هي المقاربة البنيوية.[3]

تستند السياسات الأصولية إلى نموذجين:[4]

---

[1] - سميرة إبراهيم أيوب ، **صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلة وتقيمية**، مركز الاسكندرية للكتاب ، 2006،ص :1

[2] -مجدي محمود شهاب ، **الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض البلدان العربية، مرجع**سبق ذكره ،ص : 38.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلة تقيمية** ، الطبة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ص: 271 .

2-Patrick lenaim ie FMI 3eme edition la decourerte paris 2002pp77-78

– نموذج **Alexander** أو مقاربة الامتصاص أو الاستيعاب **(l'approche de l'absorption)** عرض لأول مرة سنة 1952 من طرف الاقتصادي الكسندر.

– نموذج**Polak** أو المقاربة النقدية لميزان المدفوعات **(payementl'approche monétaire de la balance du** اقترحه بولاك في مقال نشر سنة1957 .

–أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب:

يستلهم هذا الأسلوب من الفكر الكينزي ويعتمد على معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

يقصد بالاستيعاب مجموع إنفاق المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية، وهو ما يتضمن مجموع الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي، وتنقسم السياسات التي تؤثر على الاستيعاب إلى مجموعتين أساسيتين، تتضمن الأولى سياسات خفض الإنفاق، وتتجه الثانية إلى سياسات تحويل الإنفاق ويعرف منهج الاستيعاب القائم على أساس خفض الإنفاق، بالسياسات المتعلقة بإدارة الطلب، إذ تستهدف تحقيق التوازن الداخلي من خلال تحقيق التوافق بين الإنفاق الكلي (الاستيعاب + صافي الصادرات) والناتج المحتمل تحقيقه في ظل القيد الخاص بمستوى الطاقة الإنتاجية في الأجل القصير.

تتجه سياسات خفض الإنفاق إلى الحد من معدلات نمو إنفاق القطاع العام، والعمل على زيادة موارده وكذلك تخفيض كل من الاستهلاك والاستثمار المحليين، من خلال زيادة معدلات الضرائب علاوة على التأثير على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بغرض التأثير في الإنفاق، وبالتالي الطلب الكلي.

وتنصرف سياسة تحويل الإنفاق إلى إجراء مزيد من التقييد في الطلب الكلي بغرض تحقيق التوازن الخارجي بافتراض نجاح سياسات خفض الإنفاق في تحقيق التوازن الداخلي، لعل من أهم أو ا:

استخدام سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، بغرض التأثير على الأسعار النسبية للصادرات والواردات في اتجاه زيادة الطلب العالمي على الأولى، وتخفيض الطلب المحلي على الثانية .

–النموذج النقدي لميزان المدفوعات:

ينطلق هذا النموذج من مقاربة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي ويسمح النموذج بحساب مبلغ القرض الملائم لهدف محدد من مستوى الاحتياطيات الخارجية، وهذا باعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان ومن هنا تؤدي السياسات النقدية دورا رئيسيا في سياسة إدارة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.

يدعو النموذج النقدي لميزان المدفوعات إلى إتباع سياسة انكماشية من خلال وضع حدود عليا للائتمان المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تخفيض الإنفاق العام وإلغاء الدعم المقدم من الحكومات للأسعار المؤسسات العاجزة ويمكن أن يكون رفع سعر الفائدة احد الأدوات التي تحد من حجم الاقتراض وكذلك العمل على إيجاد

الوسائل الكفيلة برفع الصادرات، ويكون ذلك بتخفيض العملة المحلية، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الخاص بإزالة العوائق أمامه.[1]

الفرع الثاني: محتوى الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

المبادئ الليبرالية التي تشكل أساس برامج التعديل الهيكلي لسنوات 1980 وبرامج مكافحة الفقر لسنوات 1990، التي وضعت بالاشتراك من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، لخصت من طرف جون وليامسون "John Williamson في عشر نقاط التي تؤسس إجماع واشنطن Consensus de Washington تمت صياغته مصطلح إجماع واشنطن من قبل جون وليامسون وهو مدير سابق للبنك الدولي، لوصف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين الخبراء الاقتصاديين في ثلاث وكالات هامة مقرها في واشنطن. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقسم الخزينة الأمريكية حول القاسم المشترك الأدنى من المشورة في مجال السياسة التي كانت موجهة إلى دول أمريكا اللاتينية ابتداء من سنة 1989، يتألف إجماع واشنطن من المبادئ العشرة الأساسية التالية :[2]

المبدأ الأول: الانضباط المالي.

المبدأ الثاني: تركيز الإنفاق العام على السلع العامة التي تشمل التعليم، الصحة، والبنية التحتية.

المبدأ الثالث :الإصلاح الضريبي نحو توسيع القاعدة الضريبية مع تعديل معدلات الضرائب الحدية.

المبدأ الرابع : معدلات فائدة موجبة وتتحدد في السوق.

المبدأ الخامس: معدلات صرف تنافسية.

المبدأ السادس :تحرير التجارة.

المبدأ السابع :الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبدأ الثامن :خوصصة مؤسسات الدولة.

المبدأ التاسع :إلغاء القيود التي تعيق المنافسة، باستثناء تلك المتعلقة بالصحة، البيئية، وحماية المستهلك، والإشراف الحذر على المؤسسات المالية.

المبدأ العاشر : الحماية القانونية لحقوق الملكية.

هذا البرنامج من الإصلاحات ذو النقاط العشر، والذي صمم أصلا كجدول أعمال للإصلاح في أمريكا اللاتينية، سرعان ما أصبح نموذجا موعة الدول النامية فهو يركز على انضباط الاقتصاد الكلي، خاصة المالية العامة، وعلى اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، على الأقل فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وعلى المستوى التجاري.[3]

---

[1] - عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلة تقيمية**، مرجعسبق ذكره، ص :275.

2 jeremy clift au de la du consensur de washington finances developpement sptonbre 2003 p9

الأوامر العشر لإجماع واشنطن يمكن إدراجها في مجموعتين، مجموعة من الإصلاحات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والأخرى تتضمن الإصلاحات الهيكلية .

1- إصلاحات الاستقرار (les réformes de stabilisation): تتمثل في تحقيق الانضباط الصارم في الميزانية وإعادة تحديد أولويات الإنفاق العام، تحرير أسعار الفائدة واعتماد معدل صرف مستقر وتنافسي.

2- الإصلاحات الهيكلية (les réforme structurelles) : المتعلقة بتحرير التجارة من خلال التخفيض في الحواجز الجمركية والحواجز الغير جمركية (إزالة الحواجز أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر) خصخصة الشركات المملوكة للدولة، رفع القيود (إلغاء أو الحد من القواعد التي تعيق المبادرة الاقتصادية والمنافسة الحرة)، الإصلاح الضريبي (من أجل توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق معدلات ضرائب حدية)، وتعزيز حقوق الملكية سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي (سياسات جانب الطلب)، تعمل على علاج المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل مشكلة التضخم ورصيد الاحتياطيات النقدية، وكذلك هروب رأس المال الوطني للخارج، علاوة على تزايد معدلات عجز الحساب الجاري، وعجز الموازنة العامة وفيما يتعلق بسياسات التصحيح الهيكلي(سياسات جانب العرض)، فتنصرف إلى مواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، مثل :الانحراف في حوافز الإنتاج (أسعار الصرف المبالغ في تقويمها) ، الرقابة والقيود السعرية، الرسوم الجمركية الباهظة، وكذلك القيود المفروضة على التجارة الخارجية .[1]

الفرع الثالث: عدم كفاية الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

هناك اعتراف متزايد من قبل المؤسسات المالية الدولية بأن انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي ليست كافية لوضع الدول النامية على طريق التنمية المتواصلة.[2]

تعتمد برامج الإصلاح الاقتصادي على العديد من الافتراضات، لعل أهمها الاعتماد الرئيسي على آلية السوق كأساس لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقها العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب، منها ما هو مرتبط هيكليا بعمل آلية السوق(من حيث السلع العامة، والعوامل غير المباشرة، والآثار البيئية) ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق.

إن الأسواق بحاجة إلى دعم من المؤسسات من أجل أداء جيد ثلاث مجموعات من التطورات المتباينة أدت إلى وضع المؤسسات صراحة ضمن جدول الإصلاحات :

- الفشل الذريع في روسيا لإصلاح الأسعار والخصخصة في غياب دعامة قانونية، جهاز تنظيمي وسياسي.

1- lamia yacoub la politique economique dans la mondilisation de la recusation au renovau leb RIL documents de travail n 2 11mars 2009 p10.

[2]- **أحمد كواز، إخفاق آلية الاسواق وتدخل الدولة**، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 69 2008، ص: 13 .

-عدم الرضا بشأن الإصلاحات الموجهة نحو السوق في أمريكا اللاتينية، والإدراك المتزايد بأن هذه الإصلاحات وجهت القليل من الاهتمام إلى آليات التأمين الاجتماعي وشبكات الأمان .

-أظهرت الأزمة المالية الآسيوية أن السماح بتحرير القطاع المالي قبل التنظيم المالي هي دعوة إلى الكارثة.

إجماع واشنطن أهمل الدروس المستخلصة من الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية حسب كلام رئيس البنك الدولي و كلام الاقتصادي الأول للبنك الدولي (ستجلتز 1998)و بوجه خاص أهمية المؤسسات المالية الجيدة والشفافة ومخاطر " رأسمالية المحاسيب" ، و عدم التعجل في تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود، وأهمية توافر بنية مؤسسية تحتية سليمة لنجاح الخصخصة، وأهمية توافر أسواق تنافسية.. الخ.

ويؤكد ستجلتز في هذا الصدد أن" إجماع واشنطن " عجز عن فهم دقائق عمل اقتصاد السوق، ولم يدرك أن توافر الملكية الخاصة والوصول إلى " الأسعار الصحيحة " (أي التحرير) لا يكفيان لجعل اقتصاد السوق يعمل بنجاح، فالاقتصاد يحتاج إلى بنية تحتية مؤسساتية ويقول رئيس البنك الدولي أن الخوصصة قبل إقامة إطار ضابط أو إطار تنافسي يمكن أن تؤدي إلى كوارث، كما يعترف بأن جانبا من الفشل في روسيا إنما يعود لعدم توجيه اهتمام كاف للشروط المسبقة لقيام اقتصاد سوق مكنت برامج التعديل الهيكلي في الكثير من الدول من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنا ومن الجانب الاجتماعي أدت إلى زيادة الفقر والبطالة بسبب إجراءات الخوصصة وما ترتب عنها من تسريح للعمال، وبسبب التحرير والتخلي عن دعم الأسعار، وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومي فحسب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة كانت زيادة البطالة من 9.7 مليون سنة 1980 إلى 22 مليون سنة 1985 أي بحوالي 40%من مجمل القوة العاملة .[1]

وقد تحول عدد الفقراء على مستوى أمريكا اللاتينية أثناء تطبيق التعديل الهيكلي ما بين 1980 و1990 من 130مليون نسمة إلى 180 مليون وكان من آثار برامج التكييف الهيكلي القضاء على جزء كبير من التقدم المحقق في الستينات والسبعينات كما زادت الفوارق بشكل كبير بحيث نجد أن 20% لأكثر غنى يحصلون على مداخيل تفوق ب 20 مرة مداخيل 20% من السكان الأكثر فقرا .

المطلب الثاني : الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية[2]

[1]- إبراهيم العيسوى ، **التنمية في عالم متغير، دار الشروق**، 2001الاسكندرية ، ص :87

[2]- John Williamson, un train de réformes, consensus de Washington : un bref et quelques suggestions, Finances & développement, septembre 2003, p 13

الجيل الثاني من الإصلاحات هو تلك الإصلاحات التي عرفت من قبل وكالات التنمية خلال سنوات التسعينات لتجاوز حدود برامج التعديل الهيكلي، الجيل الأول من الإصلاحات، ضعف السياسات المستوحاة من إجماع واشنطن في أمريكا اللاتينية كما في إفريقيا، في الدول الاشتراكية سابقا كما في أسيا كان واضحا مما جعل المؤسسين يصممون على تحليل الفشل .

الفرع الاول: طبيعة الجيل الثاني من الاصلاحات

تعرف بإصلاحات الجيل الثاني " Réformes du la seconde génération " لأنا تعتبر تكملة لإصلاحات الجيل الأول، كما تعد بمثابة توسيع لإجماع واشنطن لذلك أطلق عليها البعض عبارة ما بعد إجماع واشنطن" au de la du Consensus de Washington "وآخرون يفضلون عبارة Post Consensus de Washington أو إجماع واشنطن الموسع " Consensus de Washington augmenté ".

وقد كان Naim (1994) أول من أكد على أهمية الإصلاحات المؤسساتية في استكمال الجيل الأول من الإصلاحات والذي أطلق عليها اسم الجيل الثاني من الإصلاحات.

قام الجيل الثاني من الإصلاحات على ضوء الانتقادات الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية في أعقاب الأزمات اية سنوات التسعينات حيث نشأت الحاجة إلى الجيل الثاني من الإصلاحات من مصدرين رئيسيين.

- الاعتراف المتزايد بأن السياسة الموجهة نحو السوق قد لا تكون كافية دون أكثر جدية للتحول المؤسساتي.
- الرد على الانتقاد المتمثل في أن توافق واشنطن يؤدي تدريجيا إلى الفقر، وضرورة تعزيز السياسات الاجتماعية و برامج مكافحة الفقر.

الجيل الثاني من الإصلاحات هو ذو طبيعة أكثر مؤسساتية (more institutional) وأن الأهداف الأساسية الاجتماعية خاصة محاربة الفقر، يجب أن تكون هدفا رئيسيا للجيل الثاني من الإصلاحات وعليه يبرز محوران رئيسيان للجيل الثاني من الإصلاحات هما الإصلاحات المؤسساتية ومحاربة الفقر.

الفرع الثاني : الخلفية النظرية للجيل الثاني من الإصلاحات

نظرا للطبيعة الأكثر مؤسساتية للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، فان الخلفية النظرية له تعتبر مؤسساتية، وترجع إلى الاقتصاد الجديد للمؤسسات.

1- ما بعد إجماع واشنطن (جوزف ستيجلتز)

بالنسبة لJ.Stiglitz (1998)، فشل إجماع واشنطن يفسر بضعف الأدوات المستخدمة وبالرؤية الضيقة للتنمية، المرتكزة فقط على النمو الاقتصادي ما بعد إجماع واشنطن يجب أن يسلم بأن التنمية تتضمن أيضا زيادة في مستوى المعيشة والصحة والتعليم، التي يجب أن تكون مستدامة منصفة ديمقراطية ويجب أن تحمي البيئة للقيام بذلك دعا ستيجلتز إلى اعتماد تدابير كتعديل النظام المالي، الاستثمار في رأس المال البشري، نقل

التكنولوجيا نحو الدول النامية وتقوية دور الدولة فحسب جوزف ستيجلتز التغيير الاجتماعي والمؤسساتي هو الجزء المركزي للجيل الثاني من الإصلاحات[1].

ارتكز جوزف ستجلتز في كتابه« la grande désillusion » على أمثلة لتجارب الإصلاحات، لإبراز "طرق جديدة للوصول إلى السوق" ، وإبراز الإصلاحات التي يمكن أن تؤدي إلى عولمة ايجابية، والتي من أهمها:[2]

- الإصلاح الأساسي هو التشكيك في مبدأ السلطة المطلقة للسوق جميع الأسواق غير كاملة، عملها لوحده لا يؤدي تلقائيا إلى النمو، ولا تسمح بالتوزيع العادل لثمار النمو"علم الاقتصاد الحديث".
- تدخل الدولة أمر ضروري لتنظيم الأسواق، ووضع الأسس المؤسساتية الضرورية لعملها (النظام القضائي، التعديل المالي، شبكة أمان الفقراء...)، وتحفيز القطاعات الضرورية للنمو:

التكنولوجيا، النقل ، التكوين.. الخ.

- الإصلاحات يجب أن تكون مصممة مع أهداف النمو والحد من الفقر.
- توقيت ووتيرة الإصلاحات تشكل عوامل أساسية في عملية التحرير، خلق وظائف جديدة وإنشاء طاعات اقتصادية جديدة، قبل إعادة الهيكلة أو تدمير القطاعات المهملة، تنظيم الأنظمة المالية قبل تحرير الأسواق، فتح الحدود فقط عندما تكون الاقتصاديات الوطنية قادرة على مواجهة المنافسة.
- الحلول "مقاس واحد " قد لا تكون قابلة للاستمراركل إصلاح يجب أن يأخذ في الاعتبار السياق الوطني، التاريخ، الموارد و تطلعات الدول.
- الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يكون عميقا ومستداما إلا إذا كان يرتكز على التحول السياسي والاجتماعي كل تحول اقتصادي يجب أن يتم في إطار تغيير نظامي"chengement systemique".

2- أهم أعمال المؤسسات المالية الدولية والمبادرات الدولية

أ- الإطار الشامل للتنمية

سار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اية سنوات1991، في طريق التنمية المتكاملة développement intégré هذه المقاربة الجدية كانت للإجابة على الانتقادات الموجهة إلى برامج التعديل الهيكلي وترتكز التنمية الشاملة على:[3]

- ضمان بيئة ماكرو اقتصادية مستقرة ومنفتحة.
- بناء المؤسسات العمومية (قانونية، مالية، سياسية) المتضمنة والشامل.

[1]- Michel Camdessus, Second Generation Reforms : reflection and challenges, IFM conference on second generation reforms, Washington, November 8-9,1999.

[2]- عماد الإمام، **المؤسسات والتنمية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد2،2005، ص: 42.

[3]إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، مرجع سبق ذكره ، ص ص86 -87 .

- الاستثمار في الصحة والتعليم وبرامج الأمن الاجتماعي.

فقد اقترح البنك الدولي مدخلا كليا للتعامل مع تحديات التنمية، يجمع الجوانب المالية والاقتصادية من جهة، والجوانب الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية من جهة أخرى هذا المدخل الكلي هو ما أطلق عليه البنك الدولي الإطار الشامل للتنمية ولما كانت المؤشرات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والمالية مألوفة وشائعة سعى البنك إلى إبراز العناصر أو االات ذات الصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية وتتمثل الجوانب الهيكلية فيما يلي:

- **الحكومة الجيدة والنظيفة :**يجب أن تكون للبلد حكومة جيدة المعرفة والتنظيم ويتطلب هذا بناء القدرات، ووجود نظام تشريعي منفتح وإطار تنظيمي شفاف، وتوفير موظفين جيدي التدريب والرواتب مع التزام مطلق بنظافة(نزاهة) الحكم مع انه من الصعب بناء إطار حكومي فعال، فان ذلك يصبح امرا مستحيلا، إذا كان الفساد متشرا، لأنه أكثر العوامل تخريبا لعملية التنمية ويجب محاربته بانتظام على كافة المستويات ويجب أن تبدأ العملية بصورة خاصة بالتزام قوي ومتين من جانب القيادة في البلد المعني بمحاربة الفساد على كافة المستويات.

- **الجهاز القانوني و القضائي الفعال :**بدون حماية حقوق الإنسان وحقوق الملكية، ووجود إطار شامل للقوانين، يستحيل تحقيق التنمية المنصفة ويجب على الحكومات أن تضمن وجود نظام من قوانين الملكية والعقود والعمل والإفلاس والتجارة وقوانين الحقوق الشخصية والعناصرالأخرى لنظام قانوني شامل يطبقه بفعالية وحياد ونزاهة جهاز قضائي وقانوني متجرد يقوم بعمله على الوجه اللازم.[1]

- **النظام المالي الجيد التنظيم والخاضع للإشراف:** تتوفر أدلة كثيرة حديثة العهد من منطقة آسيا ومناطق أخرى من العالم على أنه ما لم يكن النظام المالي محكم التنظيم وخاضعا للمراجعة والإشراف، فإن البلد أو المنطقة المعنية تواجه خطرا محدقا، والفقراء هم الذين يعانون أكثر من غيرهم من جراء ذلك، ولذلك يجب على الحكومات إنشاء نظام فعال ومتعارف عليه دوليا للإشراف على البنوك، والمؤسسات المالية وأسواق رأس المال دف ضمان حسن عمل واستقرار النظام المالي كما يجب إتاحة المعلومات، الشفافية، وتوفير العاملين والمشرفين الجيدي التدريب فضلا عن معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها دوليا.[2]

- **شبكة الأمان الاجتماعي والبرامج الاجتماعية :**من الواضح أن تاريخ وثقافة البلد المعني وأوضاع التنمية الاقتصادية فيه هي العوامل التي تحدد مدى وطبيعة البرامج الاجتماعية التي يمكن للحكومة إتاحتها أو التي ترغب في إتاحتها ويجب توفير الرعاية للطاعنين في السن والمصابين بعجز يقعد عن العمل وللأطفال وللرجال والنساء غير القادرين على الحصول على العمل، وللذين يتعرضون لكوارث الطبيعة وللمتأثرين نتائج الحروب، سواء كان

[1]–Benoit Prévost, droits et lutte contre la pauvreté : ou en sent les institutions de Bretton Woods , Monde en développement,volume 32-2004/4-n°128, pp116-117.

[2]- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 2006 ، ص :15

ذلك بترتيب غير رسمي أو المساندة العائلية أو القبلية أو عن طريق البرامج التي تساندها الحكومة وفي بعض الاقتصاديات السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق، هناك حاجة لشبكات أمان لصالح المسرحين من العمل نتيجة عمليات الخصخصة الكبيرة وفي هذا الإطار فان توفر فرص العمل وشروطه يعتبران أمرين بالغي الأهمية بالنسبة لأي نظام يقوم بعمله على الوجه اللازم.[1]

ب– المؤتمرات و المبادرات الدولية

إن الخطوط الموجهة موعة الأعمال المتمثلة في إعلان الألفية ودورة المؤتمرات لسنتي2001- 2002 تأخذ أحيانا اسم ما بعد إجماع واشنطن Post-Consensus de Washington .

فهي تعكس الاهتمام المتزايد بالجوانب الاجتماعية خاصة محاربة الفقر والجوانب المؤسساتية، وما يتعلق بالحوكمة ومحاربة الفساد.

– **أهداف الألفية الإنمائية** :أدى إعلان الألفية الذي وقعه رؤساء 189 بلد سبتمبر 2000 إلى تبني أهداف الألفية الإنمائية، وهي مجموعة من ثمانية أهداف تتضمن غايات واضحة لتخفيض أعداد الفقراء ومصادر الحرمان البشري الأخرى وتعزيز التنمية المستدامة.

– **إجماع مونتري** :توصل إجماع للمتابعة عقده قادة العالم في منتري، المكسيك مارس 2002 إلى فهم مشترك لسياسات وإستراتيجية التنمية الواسعة المطلوبة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية إجماع مونتري يحوي 63 نقطة قائمة ليس فقط على المساعدة والمسائل الاقتصادية، لكن أيضا على الحوكمة "gouvernance" الفساد وحقوق الإنسان.

– **إجماع ساو باولو** :يندرج ضمن سلسلة المبادرات السابقة إجماع ساو باولو الذي يعتبر تجديد لإجماع واشنطن، والذي أقر بعدم كمال الأسواق وعدم قدرة سياسات الاستقرار والتعديل الأصولية على إجراء التحولات الضرورية لنمو مستدام في العالم الثالث.

ج –تقارير البنك الدولي وتوقعات صندوق النقد الدولي

– **تقرير عن التنمية في العالم1997** « The state in changing world »

أكد هذا التقرير على أن الحكم الراشد ضروري من أجل العمل الجيد للسوق، وعرف للدولة خمس وظائف أساسية :تثبيت النظام القانوني، استقرار الاقتصاد الكلي، الاستثمار في الخدمات الأساسية و البنية التحتية، حماية البيئة، تدعيم الإنصاف.

- **تقرير عن التنمية في العالم2001-2002** « Building Institutions for Markets »

[1] -جيمس دوولفنسون، **الإطار الإنمائي الشامل، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي**، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل العدد السادس 2–5 ماي 2000 دمشق، سوريا، صندوق النقد العربي، أبو ضبي ،. 2001 ، ص ص - 85 ، 87

حول بناء المؤسسات اللازمة لعمل السوق والتي تساعد على النمو وتقليص الفقر، أورد كيف تدعم المؤسسات السوق، وما الذي يجعل المؤسسات تعمل وكيف يمكن بناؤها.

3- تقرير عن التنمية في العالم2000-2001« Attaking Poverety »

الذي كرس لمحاربة الفقر، توصل إلى نتيجة مفادها أن التقليص المستدام لهذا الأخير يمر من خلال مقاربة الحماية الاجتماعية متمحورة حول المستقبل.

4- توقعات الاقتصاد العالمي2003 «World economic outlook, Growth and institution »

صندوق النقد الدولي في تقريره " توقعات الاقتصاد العالمي 2003 " ، يبحث في الأسباب التي أدت إلى ازدهار الشعوب وحول الأسباب التي تجعل بعض الدول تنمو أسرع من غيرها إجابة صندوق النقد الدولي كانت واضحة إا نوعية المؤسسات التي تؤدي إلى ثروة الأمم.[1]

المطلب الثالث :تكاليف برامج الإصلاحات الاقتصادية الأصولية

خلفت الإجراءات والتدابير التي اتخذت في مجال السياسة الاقتصادية والمدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي آثارا سلبية كان لها الأثر البالغ في االين الاقتصادي والاجتماعي، كما حملت هذه السياسات معها أساليب جديدة غيرت من حياة وثقافات شعوب البلدان التي طبقت فيها هذه السياسات بالإضافة إلى ذلك فقد شهدت الدول المطبقة للبرامج الأصولية عدة اضطرابات وقلاقل وانقلابات في الحكم مثلت جزءا من تكلفة عملية الإصلاح.

الفرع الأول :التكاليف الاقتصادية

في دراسة لصندوق النقد الدولي عام 1995 تبين – حسب خبراء الصدوق – أن المدخل الفكري لتصميم برامج الإصلاح الاقتصادي كان سليما، وان أغلب البلدان التزمت بشكل جيد ببرامجها، كما أن جل جوانب الأداء للاقتصاد الكلي قد تحسنت، وكانت ابرز المكاسب في الحسابات الخارجية، أما التقدم في الأهداف الداخلية الأساسية وهي التضخم، والاستثمار، والتنمية فكان أقل وضوحا .

وعلى العكس من ذلك يذهب اقتصاديون آخرون من خاج الصندوق إلى القول بأن الدول التي طبقت هذه البرامج قد واجهت صعوبات وآثارا سلبية على عدة متغيرات اقتصادية ومن ابرز الآثار الاقتصادية للبرامج المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التضخم حيث تساهم هذه البرامج في نشأته وتغذيته، كما أا تفرض حالة من الركود الاقتصادي[2].

[1] جيمس دوولفنسون، **الإطار الإنمائي الشامل، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي**،مرجع سبق ذكره، ص : 88

[2]-سوزان شادلر، **إلى أي مدى نجحت برامج التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي؟ التمويل والتنمية**، يونيو .واشنطن1996، ص:14

1-التضخم : إن غالبية الإجراءات التي يدعو الصندوق البلدان النامية القيام ا تقترن بالضبط بالمساهمة في رفع مباشر وغير مباشر لأسعار العديد من السلع والخدمات، ويظهر هذا الارتفاع على انه تكاليف سياسات الإصلاح.

فإلغاء الدعم أو تخفيضه على المنتجات الأساسية وزيادة الأسعار لدى المنشآت العامة، وكذلك تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، وإطلاق العنان لقوى السوق في تحديد الأسعار كلها أمور تؤدي إلى تفاقم التضخم وهنا نلمس التناقض الواضح في البرامج المالية للصندوق والمتعلقة بمعالجة التضخم الذي شغل حيزا هاما من اهتماماته وشددت دراساته التحليلية على ذكر الآثار السلبية للخلل الذي يؤدي إليه التضخم في الاقتصاديات الوطنية .

من خلال فحص ودراسة نتائج البرامج المالية لصندوق يتبن أا بشكل عام لا تؤدي إلى تقليص التضخم، إلا إذا استثنينا بعض الحالات المحدودة مع أا لا تبلغ الأهداف المسطرة في هذه البرامج فقد بينت إحدى دراسات الصندوق أن من بين برامجه الإصلاحية في إفريقيا خلال الفترة 1980-1981 كان أكثر من النصف(17مقابل 18) منها يؤدي إلى تفاقم معدل التضخم عوضا عن تقليصه .[1]

أما الفترة 1983-1987 ، فان مقارنة متوسط معدلات التضخم للبلدان الآخذة بالبرامج وعلى مدى ثلاث سنوات قبل وبعد سنة البدء بالبرنامج تبين أن متوسط مستوى التضخم قد ازداد بدرجة كبيرة، وبلغ باستثناء سنة 1986 ، المستوى ذاته المقدر مع بلدان العالم الثالث.

إن الإجراءات والتدابير التي تتخذ في مجال السياسة الاقتصادية تساهم بحد ذ ا في رفع الأسعار وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن المركز الحقيقي الذي يحتله التضخم ضمن اهتمامات الصندوق خاصة إذا علمنا أن تحرك الأسعار نحو الأعلى يشكل وسيلة لتحقيق بعض أهداف برامج التصحيح التي يمليها الصندوق على البلدان النامية وبذلك يتحول التضخم من هدف يراد تحقيقه إلى وسيلة لبلوغ هدف أو أهداف أخرى.

أما إذا كان الأمر يتعلق بالبلدان الصناعية فإننا نجد الصندوق قد أعطى الأولوية لثبات الأسعار وذلك قبل الاستخدام، ومعدل التنمية، أو حتى ميزان المدفوعات وهكذا نجده(الصندوق)، رغم التحفظات من حيث المبدأ قد قبل أو تقبل بشكل عام تفاقم عجز الموازنة وعجز الحسابات الجارية في الولايات المتحدة الأمريكية رغم ما لذلك من آثار سيئة على معدلات الفائدة وموازين المدفوعات في البلدان النامية.

وبهذه المعاملة المزدوجة تتلاشى صفة الحيادية التي يدعيها الصندوق، وتتضح بجلاء سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها هذه الهيئة.

2- الركود الاقتصادي: إن غالبية برامج الإصلاح الاقتصادي التي أخذ ا في الثمانينات هي برامج ذات طابع ركودي، ويرجع ذلك إلى تركيبة النموذج النظري المتبنى في سياسات الإصلاح، والى أدوات السياسة الاقتصادية

[1]- ماري فرانس لبيرتو ، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، ترجمة هشام متولي، دار طلاس، دمشق 1993 ص:215

التي يدعو الصندوق إلى إتباعها وما دام الاختلال ينسب إلى إفراط الطلب الإجمالي، والأدوات المستخدمة لإعادة التوازن هي أساسا سياسة مالية انكماشية، وسياسة نقدية انكماشية، وسياسة تخفيض معدل صرف العملة الوطنية، فالنتيجة لامحالة ستكون حصول ركود اقتصادي إن كل هذه العوامل تساهم في تشكيل ظاهرة انكماش الفعالية الاقتصادية أي :انخفاض الطلب العام، تقييد الائتمان، ارتفاع الأسعار بسبب التخفيض المشار إليه، وبالتالي هبوط القوة الشرائية لدى الأفراد ويتضح من ذلك عمليا أن ظاهرة الركود الاقتصادي هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تحسين الحسابات الخارجية فيما لو تم استبعاد إمكانية اللجوء إلى مراقبة الاستيراد.

وحسب الاتجاهات الناقدة لسياسات الصندوق، فان هذه الأخيرة تعتبر مسؤولة عن دورات الركود الاقتصادي المفرط وذلك أساسا بسبب رفض قبول إمكانية إتباع سياسة انكماشية انتقائية للمستوردات.

أما الصندوق فيرى أن تحرير المبادلات ليس المسؤول عن تلازم ظاهرة الركود مع برامج الإصلاح، ولكن السبب يرجع إلى عدم قدرة البلد المعني، أو رفضه اقتناص الفرص والإمكانيات التي يوفرها القطاع الخارجي وتضيف وجهة نظر الصندوق أنه عندما تكون اقتصاديات البلدان النامية غير مسلحة بشكل جيد من أجل تنشيط الصادرات وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات فان برامج الإصلاح تتضمن بالضرورة اتجاها نحو الركود الاقتصادي، وأن دورة الركود هذه تشكل مسألة لامناص منها وملازمة لكل برامج الإصلاح التي يدعمها الصندوق[1] .

ويدافع الصندوق عن وجهة نظره بالقول إن تخفيض الامتصاص لا يجب اعتباره تكلفة للبرامج، لان الامتصاص إنما يتوقف على الموارد المتاحة وهبوط معدل النمو يعتبر مسألة ضرورية عند التكيف للقضاء على اختلالات التوازن الكامنة في الاقتصاد، إذ يرمي التكيف إلى توجيه الاقتصاد نحو مسار نمو أكثر ثباتا وقدرة على الاستمرار بدلا من مسار أعلى لكنه غير قادر على الاستمرار .

ومن التكاليف الاقتصادية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية أيضا، زيادة عبئ المديونية المستحقة على البلد نتيجة تخفيض قيمة عملته الوطنية، سواء كان التسديد يتم بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية أويتم دفعه عن طريق التصدير، ومن المعلوم أن هذا العبء يتحمله الاقتصاد القومي.

الفرع الثاني :التكاليف الاجتماعية والسياسية والثقافية

نجم عن تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية آثار سلبية كثيرة مست جوانب عدة غير الجانب الاقتصادي، ومن أبرز تلك الآثار السيئة التي يعتبرها البعض بمثابة تكاليف يجب على الدول النامية دفعها كضريبة لتحقيق التنمية مايلي:

1- التكاليف الاجتماعية: إن الهدف الأساسي للبرامج التي يدعمها الصندوق هو مساعدة البلدان على إصلاح وتعزيز استمرارية توازن ميزان المدفوعات، وتحقيق هذا الهدف يفرض في الأمد القصير تكاليف وأعباء على البلد

[1] ماري فرانس لبيرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص 220

الذي عليه بعد أن عاش فترة فوق إمكانياته أن يخفض من نسق هذا الطراز من المعيشة ومن أكثر الآثار انتشارا تلك المتعلقة بتوزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع، وتلك المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى تدهور أحوال الفقراء وذوي الدخل المحدود.

أ- توزيع الدخل: إن سياسات الإصلاح الاقتصادي تؤدي بدون شك إلى تغيير تركيب توزيع الدخول، وتنعكس آثار هذا التغير بصورة متباينة على مختلف فئات أصحاب الدخول وهنا لابد من التمييز بين

دور الصندوق ودور حكومات البلدان النامية فيما يتعلق بسير عملية الإصلاح، فالتوصيات التي تتضمنها البرامج المقترحة من قبل الصندوق والمتعلقة بالسياسة الاقتصادية تتناول أساسا مقادير ومجاميع ذات صفات كلية مثل مقدار عجز الموازنة، أو الهامش المتوقع للتوسع في الائتمان...الخ.

ويمكن توزيع عبئ عملية الإصلاح على مختلف الفئات الاجتماعية، ومختلف بنود الإنفاق العام (نفقات مخصصة للتسلح، أو برامج اجتماعية) مثلا والحكومة هي التي تنتقي البنود التي يراد تقليصها[1].

تؤثر المقادير السابقة في حجم الدخل الإجمالي الذي يمكن بلوغه خلال فترة تنفيذ البرنامج ولكنها لا تعطي أي مؤشر حول كيفية توزيعه، وبشكل أدق، يمكن القول بان الأثر المباشر لمعايير الأداء والأهداف الكمية فيما يتعلق بتوزيع الدخل يتمثل في تغيير تلك الأجزاء من الدخل الإجمالي التي يمتصها القطاع العام والقطاع الخاص، ولكن هذا الوضع لا يحدد مسبقا بالضرورة أي تغيير في تسلسل مستويات الدخول، ويمكن أن يترك للحكومة المعنية اختيار هذا البند أو ذاك من الإنفاق العام .وذلك لأنا تملك من حيث المبدأ الحرية في أن تضحي إما بالإنفاق الاجتماعي أو التكاليف المظهرية، أو الإنفاق العسكري، أو الضغط على كتلة الأجور العامة، حيث تركز هذا الضغط على الأجور العليا أو الأجور الدنيا.

وهكذا يتضح أن الآثار الاجتماعية السلبية لتقليص وضغط الإنفاق العام تتولد عمليا بدرجة اقل من الإرشادات التي يقدمها الصندوق وبدرجة اكبر من طرق تطبيقها من قبل الحكومات .

على أن هذا التفسير يتغير إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى، أي عندما يؤخذ بعين الاعتبار المنطق الذاتي لسياسة التثبيت على صعيد الاقتصاد الكلي وأثره الملزم على توزيع الدخل.

إن فرط الطلب على الاستهلاك يعتبر المسؤول الرئيسي عن استمرار عدم التوازن الخارجي إذا ما نظرنا إلى العلاقة بين الأجور والأرباح وإنه من اجل تقليص ضغط الطلب وزيادة معدل الادخار في الاقتصاد يجب إذن ، بحسب وجهة نظر الصندوق، الحد من مقدار الأجور وتشجيع السعي نحو تحقيق الأرباح وان تدابير السياسة الاقتصادية المذكورة في خطاب النوايا المقدمة للصندوق للحصول على موافقته عليها لابد لها من احترام هذا المنطق الحد من الأجور لدى القطاع العام، مراقبة تحرك الأجور لدى القطاع الخاص، وأيضا اللجوء إلى خفض قيمة العملة

[1] - ماري فرانس لبيرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص: 223

الوطنية، زيادة الرسوم والتعريفات العامة، إلغاء الدعم والرقابة على الأسعار التي من شأنها الحد من الأجور الفعلية أكثر من إصلاح الدورات المالية والاقتصادية.

ويختلف هذا التصور عندما ينظر إلى برامج الصندوق من زاوية التحليل الاقتصادي الجزئي، ذلك أن الإصلاح ذو الطابع البنيوي يسعى لبلوغ هدفين اثنين :أفضلية العقلانية الفردية على عقلانية القطاع العام، والانفتاح الاقتصادي الشديد على المبادلات الخارجية .ولهذين العاملين أثرهما على التوزيع الوظيفي للدخل، أي الجزء الذي يذهب إلى مختلف الفئات الاجتماعية[1].

وتتعلق المسالة المطروحة بصدد هذا التحليل بوجود هذا النوع من التأثيرات بما تتضمنه من علاقة مع مفهوم العدالة الاجتماعية، أي من حيث نتائجها على مختلف الفئات الاجتماعية المميزة تبعا لمستوى دخولها فدعم التحليل القائم على عقلانية المبادرة الفردية يقضي بتحديد الأجور بدف تحقيق عائدية أفضل للمنشآت .ويقضي أيضا بإلغاء أو التخفيف من التدابير والإجراءات العامة بخصوص الأسواق، وكذلك التدابير المستخدمة لدعم الاستهلاك والرقابة على الأسعار وواضح ما لهذا النوع من التدابير من آثار على القوة الشرائية لدى أفراد الشعب.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني لسياسات الإصلاح البنيوي، أي انفتاح الاقتصاد على المبادلات الخارجية، فإن الصندوق يعلن بوضوح ضرورة حصول إعادة توزيع للدخل لصالح القطاعات التصديرية ولكنه يشير إلى أن إعادة التوزيع هذه ليست دوما سلبية على الصعيد الاجتماعي وخصوصا تلك المتعلقة بتخفيض قيمة العملات.

بصفة عامة يتبين أن لوصفات الصندوق آثارا مباشرة على توزيع الدخل، وأن هذه الآثار في مجملها هي اقرب ما تكون إلى السلبية وإذا كانت برامج الصندوق تترك للحكومات هامش خيار لاتخاذ تدابير ضريبية تخفيضيه بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية، وهي تدابير مطلوبة في البرنامج في حال إتباع سياسة تثبيت على الصعيد الاقتصادي الكلي، فإن حيادية الصندوق تختفي عندما يتعلق الأمر بالبرامج المرتبطة بسياسة الإصلاح على الصعيد الجزئي عندئذ يتعلق الأمر، وعلى العكس، باستخدام مباشر لآثار إعادة التوزيع للدخول بغية تحقيق أهداف اقتصادية[1] .

ب- زيادة معدل البطالة: تساهم برامج الصندوق بدرجة كبيرة في تزايد معدلات البطالة وإهدار قوة العمل البشري وقد تجسد ذلك في تخلي الدولة نائيا عن الالتزام بتوظيف الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي حتى يتم التحكم في بنود الأجور والمرتبات في الموازنة العامة.

كما أن للسياسات النقدية الانكماشية دورا هاما في زيادة معدلات البطالة، فوضع سقف للائتمان من شأنه أن يحد من قدرة القطاعات في تمويل المصروفات الجارية وبالتالي تخفيض الإنتاج ومن ثم التأثير سلبا على طلب العمالة، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى التحول عن الاستثمار وبالتالي خفض الطلب على العمالة .هذا

[1] - ماري فرانس لبيرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص -ص:224 -225

بالإضافة إلى دور الخوصصة السلبي على العمل والمتمثل في التخلي عن آلاف العمال في المشاريع والمؤسسات المخصخصة مما يزيد من معدلات البطالة[1].

ج- تدهور أحوال الفقراء وذوي الدخل المحدود

إن سياسات زيادة أسعار السلع والخدمات، وكذا سياسة إلغاء وتخفيض الدعم الحكومي للسلع والخدمات الضرورية والتي يستفيد منها الفقراء بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السياسات المتعلقة بزيادة الضرائب غير المباشرة، كل هذه السياسات من شانا أن تؤدي خاصة خلال المراحل الأولى لتطبيق البرامج إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد خاصة الفقراء منهم وذوي الدخل المحدود وكذا انخفاض مقدرم على توفير احتياجات المعيشية بسبب ارتفاع تكاليفها وتتحمل هذه الفئة الجزء الأكبر من التكاليف والآثار السلبية الناجمة عن تطبيق السياسات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية[2].

وإجمالا، فانه في ضوء الطابع الانكماشي الصارم الذي تتسم به برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، تؤدي هذه البرامج إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وخفض الأجور الحقيقية، ومن إعادة توزيع جذرية للدخل يترتب عليها تفاوت رهيب بين الفقراء والأغنياء وتردي درجة إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الموطنين وذلك نظرا لارتفاع الأسعار وانخفاض الإنفاق الاجتماعي .

ويذهب بعض المتشددين إلى حد القول بأن منطق الصندوق النقدي الدولي هو منطق مالي وتقني لايهمه الجانب الاجتماعي ولا الجانب التنموي، لان الاقتصاد في منظوره هو عبارة عن مًكانيك إذًا عرفت بعض العطل أو الاختلال يجب العمل على معالجتها والرجوع إلى نقطة البداية، أي التوازنات الأساسية (توازن الموازنة العامة، توازن ميزان المدفوعات) .

وفي الأخير نشير إلى أن الصندوق احدث تغييرا في مضمون البرامج المدعومة من طرفه في البلدان منخفضة الدخول، ويتمثل هذا التغير في إنشائه تسهيل تخفيض أعداد الفقراء وتحقيق النمو وبذلك يؤكد الصندوق على السياسات المناصرة للفقراء والمناصرة للنمو .

2- التكاليف السياسية: نتيجة لتعارض المصالح بين الأغنياء والفقراء تتضاعف الصعوبة السياسية في الاضطلاع بعملية الإصلاح الاقتصادي، فإذا تم تصميم هذه البرامج دون مراعاة آثاره على الفقراء فان افتقاره إلى الحساسية نحوهم سيصبح موضعا للاحتجاجات وقد يصبح من غير المحتمل الظفر بالتأييد العريض سواء داخل البلد، أو فيما بين الدائنين والمتبرعين المحتملين وهو تأييد ضروري لتحقيق نجاح حقيقي ومستدام ومن ناحية أخرى فان استهداف الفقراء هدف حمايتهم قد يفرض في الأجل القصير تكاليف ضخمة على فئات أخرى أيسر حالا من

[1] ماري فرانس لبيرتو، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره، ص -ص:224 -225

[2] -رمزي زكي، **انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى .للثقافة والنشر2000 ، ص:15

الناحية الاقتصادية ولها قوة سياسية اكبر، ومن شأن تجاهل احتياجاتها أن يقوض برنامج الإصلاح الاقتصادي تماما مثل تجاهل احتياجات الفقراء.[1]

وفي أغلب الأحيان يستلزم تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي وجود سلطة منحازة بشكل واضح إلى الطبقة الغنية في المجتمع والى رأس المال المحلي والأجنبي ودائما ما تواجه الدول التي تطبق برامج الصندوق بإخلاص وتفان احد أمرين :التضحية بالديمقراطية من أجل الاستمرار في تنفيذ هذه البرنامج أو حدوث انقلابات على الحكومة بعد ما تتضح العواقب الوخيمة لتنفيذ البرنامج وهذه التكلفة السياسية ينبغي عدم تجاهلها عند تقييم برامج الإصلاح.

وقد شهدت غالبية الدول المطبقة لهذه البرامج اضطرابات ومظاهرات شعبية مثل ما حدث في مصر سنة 1977ومرورا بسلسلة من الاضطرابات الحادة سنة 1984 و1985، في كل من تونس والمغرب، وبوليفيا، وجمهورية الدومينيكان، وهاييتي والسودان، وزامبيا، ونيجيريا، وفنزويلا سنة ... 1988الخ.

3- التكاليف الثقافية: تعمل برامج الإصلاح الاقتصادي على نشر وتعميم الخصوصية الحضارية للغرب في النمو والتطور وما يترتب عن ذلك من أنماط حياة وسلوك اجتماعي وقيم ثقافية، وقد اعتمدت هذه البرامج ومنفذوها على وسيلة التليين الفكري والترويض الثقافي مع الفئات الرافضة للثقافات الوافدة، وفي بعض الأحيان تعتمد التهميش والإقصاء والتشويه، وكل ذلك من أجل تسهيل إعادة الهيكلة التي تستدعيها الخصوصية الحضارية الغربية وتوطيدها وكانت أهم قنوات ممارسة ذلك التأثير ما يلي:[(2)]

- الإعلام الذي مهد ورافق سير البرامج.
- السلع والخدمات المستوردة التي أغرقت الأسواق أثناء تطبيق البرامج وبعدها، لما تحمله من قيم وأنماط حياة وما تؤدي إليه من إعادة تشكيل الاستهلاك وربطه بمخرجات الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة.
- وكالات السياحة والنقل والاتصال، لمالها من دور في زرع النمط الغربي.

المبحث الثالث: دور المؤسسات في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية

من أهم الأعمال المؤسسة للجيل الثاني من الإصلاحات، والتي تدعم محوريه الرئيسيين، أعمال بعض الاقتصاديين، إجماع واشنطن الموسع لداني رودريك وما بعد إجماع واشنطن لستيجلتز، وأعمال المؤسسات المالية الدولية والمبادرات الدولية التي منها :الإطار الشامل للتنمية الذي اقترحه البنك الدولي على خلفية نتائج الجيل الأول من الإصلاحات، إعلان أهداف الألفية الإنمائية(2000) ، إجماع مونتري وإجماع ساو باولو، وكذلك على

[1] - الحبيب المالكي، **الاقتصاد والأزمة**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء ، 1986 ص: 33

[(2)] - ماري افرانس، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره ، ص215

خلفية تقارير البنك الدولي، الدولة في عالم متغير(1997)، محاربة الفقر(2001)، بناء المؤسسات للسوق (2002)، وتوقعات الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي" النمو والمؤسسات(2003)"

بالنظر للطبيعة الأكثر مؤسساتية للجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، يتم تناوله من خلال مقاربتين: مقاربة من زاوية الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث يعتبر كشكل ثاني للانتقال أكثر مؤسساتية، وبعكس المعالجة التدريجية للانتقال، والمقاربة الثانية من زاوية التنمية حيث يعتبر الجيل الثاني من الإصلاحات تجديد لاقتصاد التنمية، والذي يشار إليه أحيانا الأسس الميكرو اقتصادية للنمو، وتعتبر المؤسسات من أهم العوامل المفسرة للنمو، حيث تحتل مكانة هامة إلى جانب النظريات الحديثة للنمو نظريات النمو الداخل، كما تعتبر من أهم المحددات العميقة لمستوى الدخل إلى جانب التجارة والجغرافيا .[1]

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات

لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا للمؤسسات، مصطلح المؤسسات يعرف بطرق مختلفة، لكن سيتم التركيز على مجموعة من التعاريف والمؤشرات المؤسساتية الأكثر استخداما والتي تساعد على التعرف على مفهوم المؤسسات.

تعريف Douglass North :

حسب(North 1990)المؤسسات هي " قواعد اللعبة في اتمع"، بمعنى أا كل تلك القيود التي يتعارف عليها اتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر.

المؤسسة هي مجموعة القواعد الرسمية " القوانين و التنظيمات وما إليها " والغير رسمية" التقاليد و الأعراف والعادات " التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل اتمع[2]

- **حسب تقرير التنمية في العالم" 2002 بناء المؤسسات للسوق:"**

المؤسسات هي القواعد القوانين التي تسير السلوكيات، آليات التنفيذ أو الميكانيزمات التي تنفذ أو تدعم هذه القواعد، المنظمات كالنوادي والبنوك التي تؤثر على دوافع الناس وتدعم معاملات السوق متنوعة عبر اتمعات الغنية و الفقيرة والدول، إا تساعد على نقل المعلومات، إنفاذ حقوق الملكية والعقود، وإدارة المنافسة في الأسواق جميع المؤسسات المساندة للسوق تقوم بواحدة أو أكثر من هذه الأشياء، و بذلك فهي تعطي للناس فرصا وحوافزا للانخراط في نشاط السوق المثمر.

من خلال مفهوم الحوكمة:

عادة ما تستخدم مصطلحات الحوكمة (gouvernance) المؤسسات (institutions) ونوعية المؤسسات "institutional quality" بالتبادل، لقد وضع الباحثون والمنظمات مجموعة واسعة من المفاهيم،

[1] - ماري افرانس، **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث**، مرجع سبق ذكره ، ص:216

[2] عماد الإمام، **المؤسسات والتنمية، جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد42 2005، ص :2

بعض المفاهيم واسعة جدا مثل التعريف الذي قدم في تقرير التنمية في العالم للبنك الدولي" 2002 بناء المؤسسات للسوق" ، أو التعريف المقترح من قبل North

حسب المفهوم المقترح من طرف البنك الدولي " الحوكمة هي الطريقة التي تمارس ا السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية "البنك الدولي (1992)، هذا التعريف يبقى دون تغيير تقريبا في إستراتيجية الحوكمة ومكافحة الفساد للبنك الدولي 2007.

ويعرف Zoido-Lobaton ، Kraay ، Kaufmann

الحوكمة بأنها:" التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما، وهي تشمل عملية إختيار مراقبة وإستبدال الحكومة، قدرة الحكومة على صياغة والتنفيذ الفعال للسياسات، وإحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية فيما بينها".[1]

من خلال أهم المؤشرات المؤسساتية:

يمكن التعرف على مفهوم المؤسسات من خلال أهم المؤشرات المؤسساتية المعتمدة على المستوى الدولي كثيرا ما تستخدم مجموعتين من المؤشرات المؤسساتية : الدليل الدولي للمخاطر القطرية ومؤشرات الحوكمة للبنك الدولي، هاتين اموعتين من المؤشرات تقدم فكرة عن نوعية المؤسسات في الاقتصاد، ومع ذلك فإا لا تأخذ بالضرورة في الاعتبار مجموعة الإصلاحات الجارية، مع الاعتراف بأهمية هذه المؤشرات، تعطى الأفضلية لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال والتي يمكن القول إا توفر قياس أكثر دقة وأكثر موضوعية.

أ- **الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG:** يقدم تقييما لمخاطر الدول مرتكزا على نوعية البيروقراطية، مستوى فساد الدولة، سيادة القانون، خطر المصادرة والتنصل من العقود من قبل السلطات العمومية.

ب- **مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي :**تأخذ في عين الاعتبار ستة أبعاد لنوعية المؤسسات :التعبير عن الرأي والمساءلة والتي تقيس التعبير عن الحقوق السياسية، المدنية والبشرية، عدم الاستقرار السياسي والعنف، فعالية الحكومة التي تقيس كفاءة البيروقراطية ونوعية أداء الخدمات العامة، عبء التنظيم الذي يقيس آثار السياسات الضارة على السوق، سيادة القانون ومحاربة الفساد.

ج- **مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال :**التي تسمح بقياس كيف يمكن للتنظيمات أن تساعد أو تعيق الأعمال في مختلف االات وهي عشر مؤشرات :بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، الضرائب، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع يمكن القول أن هذه المؤشرات توفر قياس أكثر دقة وأكثر موضوعية لبيئة الأعمال.

ثانيا :المفهوم الوسيط للمؤسسات

[1]- Daniel Kaufmann , Art Kraay, governance indicators : where are we , where should we be going ?, the world Bank Observer, vol. 23, no.1 , spring 2008 , p3

قدم Douglass North مفهوما واسعا جدا يشير إلى القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية تعاريف ضيقة وأسهل للفهم تؤكد على منظمات، إجراءات أو تنظيمات محددة على المستوى المتوسط، المؤسسات تعرف بالرجوع إلى حماية حقوق الملكية، التطبيق العادل للقوانين والتنظيمات، والى الفساد هذا المفهوم اقل توسعا الذي قدمه نورث، والذي يشمل كل القواعد التي تحكم التفاعلات الإنسانية عموما، الأعمال الحديثة حول محددات التنمية الاقتصادية استعملت هذا التعريف الوسيط.[1]

ثالثا :الاقتصاد الجديد للمؤسسات

في الأصل مصطلح المؤسساتية الجديدة nèo-institutionnalisme يشير إلى كل الاقتصاديين الأوائل من الجيل الذي تلا المؤسسين والذين ينضمون إلى برنامج المؤسساتية الذي عرضه commons. حديثا اسم المؤسساتية الجديدة يظهر كمرادف للاقتصاد الجديد للمؤسسات ، «la nouvelle économie institutionnelle » وهو مصطلح اقترحه وليامسون الاقتصاد الجديد للمؤسسات بدأ بمقال لكوز 1937 والذي ادخل تكاليف المعاملات في التحليل الاقتصادي.

حيث يرتكز الاقتصاد الجديد للمؤسسات على ألاعمال، ويدرس الاقتصاد الجديد للمؤسسات نوعين من المؤسسات:[2]

أ– التنظيمات المؤسساتية les arrangement institutionnelles نسمي التنظيمات المؤسساتية القواعد الرسمية تنظيمات داخلية، حقوق الملكية، حقوق العمل، حقوق التعاقدات (وغير رسمية) العادات، وغيره دور هذه التنظيمات المؤسساتية هو تعريف وضعية المتعاملين، تقليص عدم التأكد وتكاليف المعاملات، وتوجيه السلوكات والتصرفات الإستراتيجية وهو ما يساعد على استمرارية النظام الاقتصادي.

ب–البيئة المؤسساتية l'environnement institutionnel

حسب North نسمي بيئة مؤسساتية مجموعة :الجهاز القانوني، السياسي، القضائي الذي يؤطر ويشرع التصرفات الكلية والفردية ومن أهم نظريات الاقتصاد الجديد للمؤسسات :

- نظرية حقوق الملكية .
- نظرية تكاليف المعاملات .
- نظرية الوكالة .

نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي أصبحت رابطا قويا يدافع عنه من قبل الاقتصاديين المعاصرين يشهد على ذلك الحاصلون على جوائز نوبل في الاقتصاد مؤخرا منذ سنوات التسعينات، وأكثر حداثة لأبحاثهم حول الحوكمة الاقتصادية

المطلب الثاني : تأثير المؤسسات على أهم المجالات ذات الصلة بالاصلاحات الاقتصادية

[1] عماد الإمام، **المؤسسات والتنمية، جسر التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 5

[2] عماد الإمام، **المؤسسات والتنمية، جسر التنمية**، مرجع سابق ص 6

الفرع الأول :المؤسسات و القطاع الخاص

لشركات القطاع الخاص موقعها في عملية التنمية، فالشركات بكل أنواعها بدءا بالمزارعين وأصحاب مشروعات العمل الحر البالغة الصغر وحتى شركات الصناعات التحويلية المحلية والشركات المتعددة الجنسيات تستثمر بدافع السعي للربح في أفكار ومرافق جديدة تقوم بتدعيم أساس النمو والازدهار الاقتصادي، فهي تتيح ما يزيد على 90 في المائة من فرص العمل، وبالتالي تخلق فرص للناس لاستغلال مواهبهم وتحسين أوضاعهم، كما تتيح السلع والخدمات المطلوبة لاستمرار عجلة الحياة وتحسين مستويات المعيشة، وتعتبر الشركات أيضا مصدرا للإيرادات الضريبية مساهمة بذلك في الإنفاق العام على خدمات الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات، وعليه تعتبر الشركات جهات فاعلة أساسية في السعي إلى تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء .[1]

تحدي متعلق بخلق قطاع خاص متين و قادر على المنافسة ربما يشكل إحدى أولويات التنمية في المنطقة العربية وذلك ليس وحسب بغرض استحداث الوظائف لاستيعاب العمالة المتنامية و ذات المؤهلات المتزايدة، بل و أيضا بغية تنويع القاعدة الاقتصادية لتقليص حدة التقلبات الاقتصادية.

لكن القطاع الخاص بحاجة إلى التطور في بيئة تجيز الابتكار والأنشطة الإنتاجية، بدل تشجيع البحث عن الريع حسب الإطار الإنمائي الشامل، تعتبر الإستراتيجية الخاصة بالقطاع الخاص من القضايا الإستراتيجية التي تتطلب اهتماما خاصا، حيث يتطلب وجود قطاع خاص نابض بالحيوية تأمين العناصر البالغة الأهمية من السياسة الهيكلية، وتشمل هذه العناصر سياسة التجارة وسياسات الضرائب وسياسة المنافسة واللوائح التنظيمية فضلا عن نظام إدارة الشركات، ويجب يئة الأوضاع الملائمة لاكتساب ثقة المستثمرين من خلال القوانين واللوائح التنظيمية المتسمة بالوضوح والشفافية والضرائب المستقرة، وسواء أكانت القضية هي حماية حقوق الملكية أو ممارسات العمل المنصفة والعادلة، يجب على الحكومات أن يأ للمستثمرين الوضوح بشان أصول " اللعبة "فتوفير الائتمان والضمانات ومصادر تمويل المشروعات عوامل تساهم جميعها في تنافس الحكومات في البحث عن الاستثمارات وخلق فرص العمل، فما من شيء أكثر أهمية من القطاع الخاص بالنسبة للنمو الاقتصادي.[2]

وفي تقرير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(البنك الدولي) 2009 تشدد هذه الأجندة على دور الإصلاح المؤسسي باعتباره حجر الزاوية لأي إستراتيجية تنمية ذات مصداقية للقطاع الخاص، فهو يعتبر جوهر أجندة الحكم الراشد« good governance » يتمثل الهدف في زيادة الفعالية والاتساق اللذان تتفاعل ما الجهات العامة ومؤسسات السوق ومنها الجمارك ومصالح الضرائب وهيئات الاستثمار والمحاكم والجهات المعنية بالسوق العقاري الصناعي، وغيرها مع الشركات وتنفذ بها اللوائح الأعمال تتطلب وجود مؤسسات تنظيمية من شأ ا تعزيز المنافسة وتدعيم كفاءة توزيع الموارد وتصون حقوق الملكية وتكون قادرة على تنفيذ القواعد دون عرقلة

[1] -مصطفى النابلي، **الإصلاح المؤسسي للنمو الاقتصادي في الدول العربية**، المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، وقائع الندوة المنعقدة من . 2019 ديسمبر 2006 ، صندوق النقد العربي، أبو ضبي ، . 2007 ص: 37

[2] جيمس د.وولفنسون، **الإطار الإنمائي الشامل، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره ، ص:94

مفتعلة أو الاصطدام بالفساد، كما أن البنك الدولي، تقرير عن التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من الامتيازات إلى المنافسة، فك قيود القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،2009

تواجد بيئة قانونية صلبة قادرة على إدارة القوانين التجارية وتطبيقها وتوفر مؤسسات مالية فعالة وقادرة على حشد الموارد والقيام بتوفيرها بغية تمكين رجال الأعمال من إطلاق مشاريع جديدة وتمكين المشاريع القائمة من النمو والتوسع يمثلان عاملين هامين أيضا لتعزيز مناخ الاستثمار.

الفرع الثاني :المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لدفع النمو الاقتصادي لما يوفره من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال، والتعرف على الممارسات الحديثة في الإدارة، والاتصال بأسواق الدول المتقدمة لذلك فالحكومات يقع عليها عبء أساسي لتشجيع الاستثمار الأجنبي، والاستفادة القصوى من ذلك الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي لكن الملاحظ هو تفاوت وتباين واضح في تدفق الاستثمارات نحو الدول.[1]

لتفسير الفروق في مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرةIDE نحو الدول وتحديد لماذا الشركات تستثمر في دولة ما دون الأخرى، من الضروري أن نفهم ما هي المحددات المؤثرة على الخيارات المتعلقة بالاستثمار في الخارج عائلتين كبيرتين من العوامل التي ورد ذكرها في السنوات الأخيرة[2]:

1-المحددات التقليدية : بمعنى خصائص الاقتصاد بصفة عامة.

2-المحددات الغير تقليدية : بمعنى نوعية المؤسسات للدول المستقبلة بما في ذلك تنظيم القاعدة الملائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والإجراءات التي تعتمدا الدول لتشجيع و تسهيل دخول رؤوس لأموال.

استخلصDunning في دراسة أنجزت سنة 2002 ، بأنه بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول الصناعية، عوامل مثل السياسات الحكومية، الحكم الراشد و البنية التحتية المناسبة أصبحت أكثر أهمية في اختيار المستثمرين، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية لا يزال يتطلب محددات اقتصادية تقليدية(حجم السوق، مستوى الدخل، مستوى اليد العاملة المؤهلة، استقرار الاقتصاد الكلي..الخ).

في أدبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نوعية المؤسسات كعوامل مفسرة لنشاطات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثارت القليل من الاهتمام الأهمية العملية لتلك العوامل ازدادت حديثا عند اجتماع الحكومات لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية في جنيف جوان2003 من اجل جذب وزيادة استثمارات رؤوس الأموال المنتجة، يجب أن تستمر الدول في السعي لخلق إطارشفاف، مستقر ومتوقع، تخصيص آليات لإنفاذ العقود واحترام حقوق

-[1] Hussien Alasrag, Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, Published in: the IBK Papers Series No.83, December 2005, p28.

-[2]Kolman Fiodendji , la qualité des institutions et les investissement directs étrangers (IDE) en Afrique subsaharienne : une estimation par la méthode des moments généralisés en système,7èmes journées scientifiques du réseau « Analyse Economique et Développement de l'AUF »,Thème des journées « Institutions, développement économique et transition », Paris, 7 -8 septembre 2006, P 8.

الملكية، الربط بين سياسات الاقتصاد الكلي المصممة بشكل جيد والمؤسسات التي تسمح للشركات المحلية مثلما الدولية بممارسة نشاطاتها بشكل فعال ومربح ويكون لها تأثير اكبر على التنمية.[1]

الفرع الثالث: المؤسسات والتنمية المالية

أظهرت دراسات حديثة، تبحث عن وصف الآلية التي تؤثر من خلالها الأنظمة المالية على التنمية الاقتصادية، بأن تنمية القطاع المالي ستشجع على تعبئة أكثر للادخار وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية، فتحرض بذلك الاستثمارات المنتجة والنمو الاقتصادي ابتداء من سنوات التسعينات، مدفوعة من طرف المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، شرعت أغلبية الدول في برنامج واسع للإصلاحات المالية لكن في أوقات الأزمات، ظهراختلاف كبير فيما يتعلق بتأثير هذه الأخيرة على التنمية المالية والتنمية الاقتصادية، وهو ما يسمح بالتساؤل لماذا الإصلاح المالي ينتهي بالنجاح في دولة وبالفشل في أخرى؟ .وفي هذا السياق العديد من أعمال البحث أظهرت بان الإصلاحات المالية تستلزم إطار مؤسساتي سليم بمعنى آخر هذه الإصلاحات لست كافية إذا لم تكن مصحوبة بإصلاحات مؤسساتية مناسبة.[2]

تعرف التنمية المالية على أنا العوامل والسياسات، التي تؤدي إلى وجود نظام مالي فعال وكذلك أسواق مالية فعالة، بالإضافة إلى الوصول إلى خدمات مالية ورأسمالية عميقة وواسعة النطاق، يمتد هذا التعريف ليشمل دعم الأنشطة المالية المتعلقة بالمؤسسات وبنية العمل والوسطاء الماليين والأسواق المالية بحيث يضمن كفاءة تنوع المخاطر والتوزيع الأمثل لرأس المال، إلى جانب ذلك يهتم تعريف التنمية بنتائج عمليات الوساطة المالية لتشمل توفر رأس المال وكذلك الوصول إليه.

حسب تقرير التنمية المالية 2010 الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي تعتبر البيئة المؤسساتية احد المحاور السبعة للتنمية المالية (البيئة المؤسسية، بيئة الأعمال، الاستقرار المالي، الخدمات المالية المصرفية، الخدمات المالية غير المصرفية، الأسواق المالية، النفاذ المالي) .

تشمل البيئة المؤسسية الأنظمة والقوانين التي تسمح بعملية التنمية من أجل زيادة عمق وكفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية، تتضمن البيئة المؤسسية أربع مؤشرات:

1- تحرير القطاع المالي :الذي يقاس بحرية حساب رأس المال والالتزام باتفاقيات منظمة التجارة الدولية وتحرير القطاع المالي المحلي.

2- حوكمة الشركات :يعد مؤشر حوكمة الشركات الذي يعبر عن النظم المطبقة في إدارة الشركات من مؤشرات البيئة المؤسسية ويقاس هذا المحور عن طريق نظام التعويضات القائم على الحوافز، وكفاءة مجلس إدارة الشركات والاعتماد على الكفاءات في النظم الإدارية بالإضافة إلى القوة في التدقيق والتقارير.

[1]-Kolman Fiodendji, op.cit, P3
[2]-FMI, Algérie: questions choisies, op.cit, p8

3- القضايا التنظيمية والقانونية : بما أن البيئة المؤسسية تعنى بالأنظمة والقوانين، كان لابد من وجود مؤشر يقيس القضايا التنظيمية والقانونية ويعنى بدور الحكومة في سن القوانين والتشريعات وذلك من خلال قياس عبء الأنظمة الحكومية المركزية في اتخاذ السياسات الاقتصادية وتنظيم الأسواق المالية وحقوق الملكية وحماية الملكية الفكرية إضافة إلى قياس تحويل الأموال العامة وثقة المواطنين بالحكومة إلى جانب قياس كلا من مؤشر الفساد وقوة مؤشر الحقوق القانونية.

4- تنفيذ العقود : بالإضافة إلى المؤشرات السابقة المستخدمة في قياس البيئة المؤسسية، تم اخذ مؤشر يقيس إجراءات تنفيذ العقود من خلال قياس كفاءة الهيئات المشرعة للقوانين واستقلالية القضاء، والوقت اللازم لإنفاذ العقود، وعدد الإجراءات والتكلفة اللازمة لنفاذ العقود، إضافة إلى قياس مؤشر حماية المستثمرين.

الفرع الرابع: المؤسسات والانفتاح التجاري

يفترض أن تحرير التجارة يعزز النمو على المدى الطويل بفضل التحسينات التي ينتجها على مستوى التكنولوجيا والإنتاجية الإجمالية للعوامل، إذا كانت الدراسات التجريبية تتفق عموما فيما يخص الآثار السلبية للتجارة على النمو، الاهتمام ينصب منذ بضع سنوات على أهمية السياسات التكميلية القادرة على ترقية فوائد نظام تجاري أكثر انفتاح، وخاصة سياسات ماكرو اقتصادية سليمة، مؤسسات داعمة للسوق، بنية تحتية قوية، لوائح ملائمة لتصريف الأعمال، سوق ائتمان يعمل بشكل جيد، سوق عمل أكثر مرونة.[1]

إن الخلاصة التي توصل لها رودريك عند تقييمه لتجربة 25 دولة نامية شهدت أسرع معدلات النمو خلال الفترة (1975-1994)، في مجال الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو، هو أن اغلب ما يقال عن العلاقة الموجبة بين معدل النمو وهذا الانفتاح معبرا عنه بتخفيض التعريفة أو إلغاء القيود غير الجمركية أوتحرير حساب رأس المال... الخ، هو أمر ليس محل اتفاق، بل أن أكثر الشواهد المتاحة لا تدعم مثل هذا الاستنتاج.

ويشار في هذا المال إلى أن منافع الانفتاح تتركز أساسا في جانب الواردات القدرة على استيراد الأفكار، والسلع الاستثمارية، والمدخلات الوسيطة من الدول المتقدمة، التي من شانا تحفيز النمو.

إلا أنه وللتمكن من هذا الانفتاح لابد من توفر شروط داخلية منها :خلق بيئة مناسبة تقود إلى استثمار خاص منتج (إستراتيجية واضحة للاستثمار)، خلق مؤسسات ملائمة، ضمان قانوني للحريات المدنية والسياسية، المشاركة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي، وذلك حتى تتمكن البلدان النامية من تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تتمكن من التكيف مع الصدمات الخارجية، وفي ظل غياب هذه الشروط، وغيرها، فان سياسة الانفتاح لن تتمكن من تحقيق منجزات مهمة فيما يخص علاقة ودور التجارة بالنمو، فقد تفاوتت وجهات النظر، ففي الوقت الذي تعتقد فيه النظرية التقليدية الحديثة بأهمية تحرير التجارة والأثر المباشر على تعزيز النمو، فان نظريات التجارة الخارجية الحديثة تدعو إلى أهمية دمج النمو أولا لتعود لاحقا إلى تعزيز الصادرات من

[1]-FMI , Algérie: questions choisies, op.cit, p7.

جهة أخرى يعتبر الانفتاح التجاري رافعة للإصلاح المؤسسي، هناك كمية هائلة من الوقائع التي تثبت بأن الانفتاح التجاري والمنافسة يحفزان على إجراء المزيد من الإصلاح المؤسسي[1].

انفتاح الاقتصاد على مزيد من التجارة والمنافسة من شأنه تحسين المؤسسات من خلال توسيع دور قطاعات التصدير التي لا تعتمد على امتيازات ريعية، وتقوم هذه القطاعات الأكثر إنتاجية وفعالية في الاقتصاد بالمطالبة بتعميم المؤسسات الأفضل على كافة الأصعدة موفرة في ذلك آليات التغذية الراجعة الات أخرى من الإصلاح، وعلى سبيل المثال فقد أدى تحرير تجارة المكسيك من خلال نافتا إلى حث مجموعات الأعمال على الضغط على الحكومة بغية تخفيض عبء التنظيمات لمساعدا على المنافسة كما يرتفع الطلب على إصلاحات أخرى، بنية تحتية أفضل، قوى عاملة ذات مهارة ومعرفة جيدة وهو ما يترجم إلى أداء أفضل لقطاعات التصدير.

تشكل اتفاقيات التجارة والاستثمارات الخارجية والإجراءات الأخرى مرتكزات فعالة لمرحلة الانتقال المؤسسي، حيث أا تسمح للبلدان تجاوز الممانعة الداخلية والمراوغة السياسية المؤخرة لتقدم سياسات الإصلاح.

خاتمة الفصل

اية التسعينيات تحول التركيز من الجيل الاول الى الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية ومعه كان التحول على مستوى إقتصاديات التنمية من السوق الى المؤسسات ومحاربة الفقر ، استقرار الاقتصاد الكلي ، اصلاح القطاع المالي ، الخوصصة ، تحرير التجارة إصلاحات ضرورية لكنها ليستشروط كافية لتحقيق التنمية .

[1]- احمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 73 ، 2008 ص: 11

من خلال تجارب الاصلاحات تبين أن الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية (إجماع واشنطن) أنتج فوائد كانت في الغالب أقل من المتوقع خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي بسبب غياب الاصلاحات المؤسساتية ، وأدى إلى تكاليف إجتماعية أعلى من اللازم خاصة فيما يتعلق بزيادة الفقر.

لذلك يعمل الجيل الثاني من الصلاحات القتصادية والذي يشمل محرين رئيسين : الصلاحات المؤسساتية ومحاربة الفقر ، على توفير الاطار المؤسساتي والاجتماعي الضروري لتحقيق التنمية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي (نموإقتصادي – وتنمية بشرية).

الفصل الثاني:

أفاق ومراحل النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني

الفصل الثاني :

أفاق ومراحل النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني

تمهيد:

إن دراسة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال **دراسة اقتصادية فضلا على أنها** هدف علمي في حد ذاتها لانها ايضا تعيننا على فهم طبيعة الاقتصاد الوطني ومن ثم فهم المجتمع الجزائري والتحولات التي شهدتها، **وبناء على هذا تعد دراسة الإصلاحات دراسة شاملة لجميع جوانبها منطلقين من بداية تطور الاقتصاد الجزائري** بعد الاستقلال ومتتبعين كل محطاته وكذا التحولات التي طرأت عليه بفعل التغيير في السياسات والتوجهات الاقتصادية ولسياسية مهتمين بالابعاد الاجتماعية لها وانعكاساتها على المجتمع عموما والفئة العمالية بصفة خاصة بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين مختلف هذه الإصلاحات ومدى **التكامل فيما بينها من حيث مبادئها وأهدافها .**

و الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لا يتأتى إلا بالرجوع إلى مسارها التاريخي من أجل تتبعها وتقصيها، ولقد جاءت هذه الإصلاحات تحت عناوين مختلفة تسيير ذاتي، تسيير اشتراكي، إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات والتعديل الهيكلي والخوصصة، محدثة بذلك انعكاسات على مجمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجزائري، كما لا يمكن أن تكون هناك دراسة اقتصادية لهذه الإصلاحات دون **التحدث عن المؤسسة العمومية الاقتصادية.**

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على **أفاق النشاط الاقتصادي على المستوى الداخلي وذلك من خلال** المباحث التالية:

– **المبحث الأول سيتم التطرق من خلاله** إلى واقع الاقتصاد الوطني قبل الاصلاحات، **من خلال التعرف على** التصحيحات الهيكلية في الفكر الاشتراكي .

– **المبحث الثاني خصص** لمضمون الاصلاحات والبرامج التنموية من خلال التطرق تشخيص يؤسس الجيل الاول والثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر بالاضافة الى البرامج التنموية .

– **المبحث الثالث خصص** لمفهوم الخوصصة واسبابها ومبرراتها في الجزائر، بالاضافة الى **أهدافها .**

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الوطني قبل الاصلاحات.

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها تواجه أزمة متعددة الجوانب إذ لوحظت آنذاك مشاكل اجتماعية تتمثل في الفقر والجهل والبطالة ومشاكل سياسية تتمثل في انعدام نظام واضح تتبعه ومشاكل اقتصادية تمثلت في نقص رؤوس الأموال، هجرة الكفاءات وبالتالي الجهاز الإداري الذي يكاد يخلو من الإطارات القادرة على إدارة المؤسسات وما كان على المسؤولين إلا البحث وبسرعة على الطريقة التي تسمح بحل تلك المشاكل وخاصة الإقتصادية منها .

المطلب الأول: تبلور الفكر الاشتراكي في الجزائر ومبادئه الاساسية.

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل الالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وكون اتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها، وللقيام بذلك اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنوات 1986- 1989 التي تميزت بانخفاض سعر البترول، اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم ولتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت عدة سياسات منها: [1]

- اعتمادا على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة
- الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والإنظمام إلى السوق العالمية كهدف أخير.

نعتبر أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية:

مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 إلى 1993 والتي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات وخاصة البترول خلال السنوات 1973-1979-1981.[2]

مرحلة القرار الغير المستقل إبتداءا من سنة1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة، وتبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي .

يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن مرحلة القرار المستقل تميزت بقيام الدولة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ذاتية دون وجود ضغوطات خارجية (سيرورة التصحيح الهيكلي الذاتية للاقتصاد) وتتصف هذه المرحلة بصفة عامة ب :

الفرع الأول : مرحلة الانتظار(1962-1966)

1- فريدريك إنجلز ، **الاشتركية بين الخيال والعلم** ، ترجمة يوسف حرواني ، دار الحياة ، بيروت ،،2003 ص: 16.
2- عمر صخري ، **اقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعت الجامعية، ط3، الجزائر، 2003، ص: 25.

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك مراسيم 1963حول التسيير الذاتي، تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المال الصناعي والفلاحي والتجاري، تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة1963، والمناجم سنة 1966 بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة[1].

كما أن في مؤتمر طرابلس 1962 بدأت تظهر بقوة ملامح هذا النموذج " نموذج التنمية" إذ كان التوجه نحو إعطاء الأولوية للقطاعات الأخرى وتقليص الملكية الخاصة، وتشجيع الشكل التعاوني، وزاد هذا النموذج تاكيد نتيجة لخروج العمال على مختلف فئاتهم إلى المزارع والمصانع والإدارات المهملة لتسييرها من خلال خلايا ومجموعات وكان هدفها حماية الإقتصاد الوطني ومواصلة العملية الإنتاجية في هذه المؤسسات قصد مواجهة الحتياجات المجتمع .

إن هذه التجاوب من طرف العمال سهل عملية تجسيد التسيير الذاتي للمؤسسات في الواقع وذلك اعتبارا للأسباب التالية:

1- يجب على الجزائر المستقلة أن تضمن استمرارية الاقتصاد الوطني والمؤسسات .

2- الخلافات التي كانت مؤجلة خلال الثورة داخل الحركات الوطنية بدأت تظهر بعد الاستقلال مباشرة، وهذا ما دفع السلطة آنذاك لتقنين التسيير الذاتي تحت ضغط المعارضة ولكسب ثقة العمال والشعب من جهة أخرى .

3- وصل عدد المؤسسات الصناعية المسيرة ذاتيا سنة 1964 إلى ما بين 345 و413 مؤسسة وقد تميزت أغلبيتها بصغر حجمها بين 5% منها فقط كانت أكثر من 100 عامل .

أما مناهج التسيير الذاتي لم تدم طويلا حتى بدأ العمل على التقليل من انتشاره نظرا لوجود عدة مشاكل في الركن التي تدعم التسيير الذاتي منها :[(2)]

- نقص الموارد المالية لاسيما أن المستعمر غادر البلاد وترك الصناديق فارغة .
- عدم وجود علاقة واضحة بين الدولة وتسيير المؤسسات .
- انعدام الإطارات واليد العاملة المؤهلة.

[1]- -عمر صخري ، **اقتصاد المؤسسة** ، مرجع سبق ذكره .ص30

[2]--رياض عيسى ، **الظام القانوي للمؤسسات الإقتصادية الإشتراكية للجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1998، ص: 23.

ولهذا جاءت قرارات التأميم إلا تاكيد على ذلك وبهذه القرارات تحولت من هذه المؤسسة المسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية وتؤدي وظائفها كالإنتاج، التوزيع ..إلخ، تحت الواقبة المباشرة للدولة و أجهزا وأصبح العمال موظفين تابعين لها .

الفرع الثاني : التصحيح الهيكلي الأول(1967-1979)

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها :[1]

1- المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:إعتبر بمثابة مخطط تجريبي بالنظر لكونه أول مخطط تنموي تعده وتنفذه الجزائر و الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى"هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2 %من إجمالي الإستثمارت لسنة 1967مقابل 13 %سنة 1963 ، ولقطاع الزراعة 12.5 %سنة 1967 مقابل 17.5 %سنة1963".

2- **المخطط الرباعي الأول 1970-1973** : مثل الانطلاقة الحقيقية لأسلوب التخطيط، إذ تبنى هذا المخطط نظرية الصناعات المصنفة التي تتضمن إنشاء أقطاب صناعية تتميز باستخدام كثيف لكل من عنصر رأس المال والعمل وذلك في قطاعات الحديد والصلب والميكانيك، الصناعة البتروكيميائية ومواد البناء كما اهتمت كذلك بالمؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، إن الهدف المرجو من ذلك المخطط هو أنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد .

3- المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977: تكملة للمخطط السابق والمحروقات، ومواد البناء والميكانيك، والكهرباء، والألكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة هدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، وأهم ماميزه إهتمام الكبير بقطاع الصناعة إذ استحوذ هذا القطاع على نسبة61"% من حجم الاستثمارات الفعلية إلى جانب اهتمام بتحسين الإطار المعيشي والاستهلاكي للسكان .

وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي كانت المخططات السالفة هدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

4- تقييم المخططات الثلاثة الأولى (1967-1977)

إن أهم مايلاحظ خلال هذه الفترة هو:

[1] رياض عيسى ، **الظام القانوي للمؤسسات الإقتصادية الإشتراكية للجزائر، مرجعسبق ذكره** ، ص :25

- إرتفاع حجم الاستثمار الموجه للقطاع الصناعي حيث بلغت القيمة المنجزة منها 132 مليار دينار أي نسبة 60%
- إرتفاع تكاليف المشاريع الصناعية حيث بلغت 248 مليار دينار.
- تأخر في انجاز المشاريع المبرمجة وتمديد أجلها حيث بلغت 116 مليار
- انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعة في الانتاج الداخلي الاجمالي .
- عجز القطاع الزراعي على تلبية احتياجات المحلية .

الفرع الثالث : التصحيح الهيكلي الثاني (1979 –1987)

مثل نقلة نوعية في سياسة تخطيط التنمية إذ جاء ليعالج الإختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة، وتميزت هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في:[1]

عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون81 /84 ثم القانون19 /87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت هدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى .ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 1980/10/04 وطبقت في بداية 1981 حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي، إن القيام بتلك الإجراءات، كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن المفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية "رأت الدولة أن تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وتم ضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص 82-11 وفي إطاره تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000 .

ستهدف الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسة العمومية، بغية تغير قانونا الأساسي، وتنظيمها وكيفية العمل، وعلاقتها مع الدولة ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية يفهم من ذلك، أن نية الإصلاحات هي جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.

الفرع الرابع : التصحيح الهيكلي الثالث (1988–1992) :

[1] - ياض عيسى ، **الظلم القانوني للمؤسسات الإقتصادية الإشتراكية للجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص :25

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال استقلالية المؤسسات العمومية قانون (01/88)، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية، هدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدراة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة إن قانون المالية88 /03 الصادر يوم 1988/01/12 يعتبرها كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري، ومنبع لتراكم رأس المال، ومولد للسلع والخدمات وقد حاول الأستاذ بوبعقوب أحمد أن يقدم مع التحليل الأهداف والمبررات التي رافقت عملية تبني النصوص الأولى للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات، حيث أعتبر التقارير(التقرير الأول في ديسمبر 1986 ، الثاني في جوان 1987، والثالث في مارس 1988) التي ناقشت هذا الموضوع ركزت على سلسلة من المبررات دون التطرق إلى مبادئ اقتصاد السوق، ونتيجة ذلك قام باستنتاج ثلاثة مبررات أساسية انطلاقا من التقرير الثاني لجوان 1987 حيث تتمثل في [1]:

- تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة، وبالتالي السعي إلى تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية.

- تحقيق تلك النتيجة السالفة الذكر، يتطلب أن تقوم تلك الإصلاحات بالربط بين التخطيط وعمل السوق، إلا أن هذه العملية تطرح إشكالية الضبط بين الخطة والسوق.

المطلب الثاني: المؤسسات الصناعية في ظل التسيير الاشتراكي

إذا كانت أولى الاصلاحات الاقتصادية خضعت بالدرجة الاولى الى القطاع الحقيقي من الاقتصاد، حيث ساد الاعتقاد أنذاك أن حجم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وتعاظم نفوذها هو السبب في عدم تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وقد مرت المؤسسات الصناعية بعدة مراحل نوجزها في التالية:[2]

الفرع الأول :المؤسسة الصناعية من التسيير الذاتي إلى التسيير الاشتراكي:

لقد كان الانتقال عبر التصنيع من تعايش أربع قطاعات اقتصادية (المسير الذاتي ، العمومي ، الخاص الخاص الأجنبي) إلى احتكار القطاع العام والشركات الوطنية للنشاط الاقتصادي الوطني، هذا الانتقال والتحول جاء في إطار سياسة وطنية عرفت بسياسة التأميم وإنشاء الشركات الوطنية ولقد تم في إطار هذه الأخيرة امتصاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسيرة ذاتيا من طرف الشركات الوطنية التي تتميز بكبر حجمها، والأهم هو معرفة الأوضاع التي عرفتها المؤسسة الصناعية العمومية في الفترة الممتدة من 1965 (أي بداية زوال التسيير

[1] - رياض عيسى ، **الظلم القانوني للمؤسسات الإقتصادية الإشتراكية للجزائر ، مرجع**سبق ذكره ص : 28

[2] - إيهاب الدسوقي ، **التصحيحية والإصلاح في الدول النامية**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مصر ، 1995 ، ص: 65.

الذاتي في الصناعة) إلى غاية 1971 (صدور ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات خاصة فيما يتعلق بالعلاقات ونمو التسيير).

لقد امتاز نمط التسيير والإدارة في المؤسسات الصناعية خلال المرحلة الممتدة من 1965– 1971 بسيطرة أعوان الدولة المعينين من قبلها على جميع مصادر القرار داخل المؤسسة الصناعية مع تهميش كبير لمشاركة العمال في الإدارة والتسيير بما ينتج عنه حالة من الاستياء والضجر لدى العمال زادت من تعميق فجوة عدم الثقة بينهم وبين الإداريين وصعوبة الاتصال والتحاور بين العمال ومسيريهم نتيجة تفاوت المستويات وحتى القيمة وكذا الأفكار المسبقة السلبية التي يشكلها كل طرف عن الآخر لذا يعد هذا التوتر الذي ميز العلاقات الانتاجية داخل المصنع خلال هذه الفترة من أحد أهم العوامل الأساسية التي كانت وراء الإجراء التنظيمي للمؤسسات والمتمثل في ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات والقوانين والمراسيم المكملة له، وذلك بهدف تحقيق التغيير النوعي في العلاقات الانتاجية والتي تعد من أهداف الاشتراكية ويجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل الثلاثة التالية لفهم العلاقات الانتاجية و اتمع المصنع: [1]

- حداثة التصنيع ومنه حداثة مفهوم العامل الصناعي.
- الأصل الريفي للقوة العاملة وامتيازها بنقص التكوين .
- ازدواجي وتناقص في سوق العمل تتمثل في اليد العاملة غير المؤهلة من جهة، ومتطلبات مناصب العمل من جهة أخرى .

ولقد اكدت الدراسة التي قام بها " داد مبير" حول أسباب مغادرة العمال لمناصبهم عام 1970 في مركب الحجار للحديد والصلب، هذا الجو المضطرب في العلاقات التنظيمية، فمن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن نسبة مغادرة العمال لمناصبهم كرد فعل هي 55% عام 1969 وارتفعت لتصل إلى 59% في النصف الأول من سنة 1970 ما يدل على انتشار حالة من عدم الارتياح والصراع داخل المؤسسة الصناعية عشية صدور ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات

الفرع الثاني :أجهزة التسيير الاشتراكي للمؤسسات

1– مجلس العمال دوره واختصاصاته:

يعد مجلس العمال أحد الأجهزة التنظيمية في التسيير الاشتراكي للمؤسسات وخاصة بتفعيل وتطبيق المشارة العمالية، إذ ينتخب المجلس مدة تلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتراوح عدد اعضائها بين 7 و 25 عضو، ويتم انتظام بناء على قائمة تعدها لجنة مكونة من ممثلي الحزب والنقابة والوصاية، ويشترط في أعضاء المجلس ان يكنوا منخرطين في النقابة، في حين يتم انتخاب رئيس المجلس من طرف اعضائه.

[1]- إيهاب الدسوقي ، **التصحيحية والإصلاح في الدول النامية**، مرجعسبق ذكره ، ص: 67.

كل سنة يجتمع المجلس في جلستي عاديتين كما يمكن الاجتماع في حالات استثنائية بناء على طلب المدير او ثلثي الأعضاء أو بطب من مجموع العمال، وتتمثل اختصاصاته **فيما يلي** : [1]

- إبداء رأيه في مشروع مخطط مؤسسة والموضوعات المتعلقة بالميزانية وحسابات ومصاريف المؤسسة.

- المشاركة في تنفيذ المخطط السنوي وكذا مشاركة مجلس المديرية في وضع ومتابعة سياسة الموظفين والمستخدمين.

- **قيامه باختصاصات استشارية حول وضعية العمال** والتعديلات التي تتم على هيكل المؤسسة .

2- لجنة حفظ الصحة والأمن :

تتألف هذه الجنة من عضوين إلى خمسة أعضاء معينين من طرف مجلس العمال ومجلس المديرية ويترأسها مدير الوحدة **ومن مهامها** :

- **الرقابة من الأخطار المهنية وإجراء تحقيقات حول حوادث العمل** بالإضافة لتوفير **الشروط الأمنية للعمال، وتجتمع اللجنة مرة كل شهر وإلزاميا عند وقوع أي حادث عمل.**

3- مجلس المديرية :

ينشا مجلس المديرية بناء على قرار من السلطة الوصية على المؤسسة ويتراس هذا المجلس المدير العام، ويتراوح أعضائه **من** 09 إلى 11 **عضو وقد يكون أكثر حسب طبيعة وشكل المؤسسة، ويضم على جانب** المدير عدد من النواب وممثلي العمال الذين يتم انتخابهم من طرف مجلس العمال، ويجتمع هذا المجلس مرة في الأسبوع، وتتمثل اختصاصاته في ما **يلي:**

- تعيين ممثلي الإدارة في الجان الدائمة للمؤسسة .

- يساهم في وضع المشروع الأساسي للمستخدمين وجدول **الأجور** .

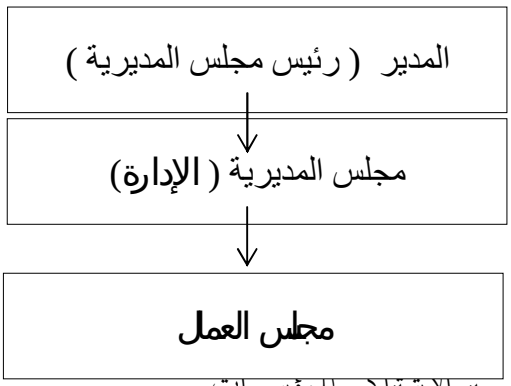
- ممارسة السياسة التجارية للمؤسسة والبحث عن بعض الأمور المتعلقة بالبرامج العامة لنشاط المؤسسة كالبيع **، الإنتاج ، التسويق.**

4- المدير

ويتم تعينه من طرف الجهة الوصية لكي يترأس مجلس المديرية وهو المسؤول الأول في المؤسسة، ولقد جاء في المادة 16 **من** ميثاق التسيير الاشتراكي :" **يتصرف المدير العام للمؤسسة تحت سلطة الوزير الوصي ويكون** مسؤول عن التسيير العام للمؤسسة في نطاق اختصاصه المحدد بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية في نطاق احترام الاختصاصات الموكلة إلى مجلس العمال، ويمثل المؤسسة في جميع أعمال الحياة **المدنية، ويمارس السلطة** السليمة على موظفيه، والشكل التالي يوضح ذلك :

[1]- **ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات** ، الجريدة الرسمية عدد 101 ،**سنة** 1971 ، **ص** 32.

الشكل رقم (2–1) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية المسيرة اشتراكيا.



المصدر : ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات .

1– تقيم أبعاد ومضامين الميثاق الاشتراكي للمؤسسات :

لقد أكدت المواثيق السياسية خاصة ميثاق 1976 على أهمية التسيير الاشتراكي للمؤسسات باعتبارها الوسيلة الملائمة لتسيير المرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا على أهمية في تنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا على أهمية في تنمية الاقتصاد الوطني ومصطلح التسيير الاشتراكي للمؤسسات العامة إذا وبعد صدور قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971 ثم استخدمت مصطلح التسيير الاشتراكي للمؤسسات بدلا من التسميات السابقة وللمصطلح بعدا إيديولوجي واضح للتأكيد على النهج الاقتصادي المتبع ولتعبئة المجتمع حوله وإذا اردنا تحليل معنى هذا المصطلح نجد ان التسيير الاشتراكي يعبر عن ازدواجية مكانة ودور العامل في المؤسسة وهي : العامل المنتج المسير والتسيير الاشتراكي بهذا المعنى له مفهوم إيديولوجي اكثر منه إداري اما مصطلح فهي هيئة او منظمة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة عن الدولة [1].

- الجدول رقم (2-1) : يبين تطور عدد المؤسسات الاقتصادية المسيرة اشتراكيا مع عددها ووحدا

[1]- **عبد المومن فؤاد، طبيعة التحولات على الطبقة العاملة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع، جامعة عين الشمس ،القاهرة ،1998ص : 220 .

السنة	عدد المؤسسات	عدد الوحدات	عدد العمال
1974	12	262	66903
1975	33	545	126008
1979	57	832	322714
1980	93	1015	417795
1981	104	1230	508000

المصدر: NOURDDINE SAADI : SYNDICATE ETY RELATIONS DU TRAVIAL DANS LES ENTREPRISES SOCIALISTES EN ALGERIE L'ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD.1984.

- ولقد جاء في ميثاق الستيير الاشتراكي للمؤسسات أن الصفة الممنوعة من الآن فصاعدا للعمال هي صدقة المنتج للمسير تمارس خاصة ضمن مجلس العمال المذكور والذي لا تنحصر مراقبته لنشاط المؤسسة في المظاهر التقنية وحدها بل تتخذ بعدا سياسيا على الخصوص وتركيز خطط الدولة في المجال الإقتصادي ومن جهة **أخرى** وهذه الوظيفة السياسية لمجلس العمال تكون حتما تحت الرقابة المباشرة للحزب تحكم العلاقة الإجبارية التي تحكم العمال به، **لكن في إذا لمس العمال أن العمال يمارس صلا**حياته ومهامه في استقلالية تامة[1]

- وفي تأكيد أخرى على أهمية التسيير الاشتراكي للمؤسسات ومساهمة في القيام بالثورة الاشتراكية جاء في **الميثاق** أنه يمكن للتنظيم الاشتراكي للمؤسسة أن يصل إلى إدخال تغيرات جذرية على تسيير الاقتصادي في عالم الشغل كله تسجيل تقدم عظيم في طريق النمو والثورة الاشتراكية وأن التنظيم الجديد للمؤسسات ليس مجرد **إصلاح بل هو مرحلة جديد**ة للثورة الاقتصادية والاجتماعية، ويتطلب إنجازه جميع الطاقات ومزيدا من الشعور بالمسؤوليات السياسية والتزاما كاملا في سبيل النضال.

المبحث الثاني : الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية .

[1] - عبد المومن فؤاد، **طبيعة التحولات على الطبقة العاملة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص : 225.

اعتمدت الجزائر ابتداء من 1966-1967 نموذجا للتنمية الذاتية ، (Développement autocentré) هذا النموذج يجد أساسه النظري فيما يسميه G.Destanne. De bernis الصناعات المصنعة (Les industries industrialisantes).

اختارت الجزائر من أجل تنميتها النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على الصناعات المصنعة كما اختارت المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، لقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب، الصناعة الطاقوية، المحروقات والصناعة البتروكيمياوية لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة .

المطلب الأول : الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

الفرع الأول : تشخيص يؤسس الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

1-التنمية الذاتية:

وكان ذلك من خلال المخططات التالية: [1]

أ- المخطط الثلاثي(1967-1969) : كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة، حيث أعطيت الأفضلية في هذا المخطط إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات.

ب- المخطط الرباعي الأول(1970-1973) : حددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري الموجهة نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات.

ت- المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) : هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق إلا انه يتميز بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط .

كما تم انجاز خطتين تنمويتين خماسيتين وهما المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

تم انجاز الكثير من هذا الجهود التنموي والمتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة سخرت لانجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار للفترة الممتدة بين عامي 1966 و 1990 لكن على الرغم من هذا الحجم الكبير للاستثمارات، فان النتائج لم تكن في المستوى المطلوب، وهذا نتيجة التأخر في الانجاز وتفشي البيروقراطية في الإدارات المركزية، وغيرها من الأسباب التي أضعفت الأداء في المؤسسات العمومية، هذه

[1] - عبد الله بن دعيدة، **الفصل الثاني عشر :التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية** ،، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المراكز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر ،مراكز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1999، ص : 35

الأخيرة التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط ا وعليه تراجعت السياسة الصناعية في الجزائر[1].

حصلت تغيرات جذرية في السياسة الاقتصادية الجزائرية في بداية الثمانينات، فالنمو الكبير للقطاع الصناعي المتكون من الصناعات الثقيلة تم العدول عنه حيث عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى بعض المشاريع الضخمة وتغيير هيكل الاستثمارات على حساب القطاع الصناعي، ولصالح القطاع الخدماتي، كالمستشفيات والمنشات القاعدية وبرامج السكن، إلى غير ذلك .

كما كان للأزمة البترولية سنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الايار بعد انخفاض أسعار المحروقات، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي .[2]

عانى الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات من صعوبات واختلالات كثيرة منها :انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام، تزايد عجز الميزانية العامة للدولة، ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدل البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتكلفتها ولعلاج أو الحد من الصعوبات والاختلالات قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية ذاتية.

1- الإصلاحات الاقتصادية الذاتية:

مرت الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بمرحلتين أساسيتين :مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية(الهيكلة العضوية والمالية)، ومرحلة استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية.

1-1 الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية

من أجل تحسين مردودية المؤسسات العمومية صدر مرسوم 242/80 المؤرخ في 4 أكتوبر والذي يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية، وتمثلت هذه العملية في تفكيك وتفتيت هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة للدولة، وكان الهدف من إعادة الهيكلة العضوية هو تعميم استعمال أدوات التسيير الناجحة على كافة الوحدات الاقتصادية انزاة، وتدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية تمت إعادة الهيكلة على أساس: التخصص، التقسيم الجغرافي، التقسيم حسب وجود المركز الرئيسي.

---

[1] -عبد الله بن دعيدة، **الفصل الثاني عشر :التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية** مرجع سبق ذكره، ص: 356

[2] -. إسماعيل بوخاوة،سمراء دومي، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد6 ، جوان 2002 ، ص :90.

فرض هذا التقسيم على الدولة القيام بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المهيكلة حديثا ومساعدا على مواصلة نشاطها الاقتصادي، ففي سنة 1981 تم إنشاء لجنة خاصة بالهيكلة المالية وذلك لدراسة أسباب اختلال التوازن المالي الذي انجر عن إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، والتي اقترحت مخطط نموذجي للتسوية قصير ومتوسط الأجل، حيث كلف البنك الجزائري للتنمية بإعطاء قروض جديدة لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات خاصة من خلال المخطط الخماسي (1984/1980) من أهداف الهيكلة المالية:

- الوصول إلى التطهير المالي للمؤسسات، توزيع الديون بين مختلف المؤسسات الناجمة عن الهيكلة العضوية والمؤسسة الأم، تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية .[1]

1-2استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:

تم العمل على تصحيح الوضعية بإعطاء الاستقلالية للمؤسسات من جهة وتمهيد الأرضية نحو الانتقال إلى اقتصاد السوق تبعا للآثار السلبية التي مست الاقتصاد الجزائري عقب الصدمة البترولية سنوات الثمانينات، والتي بينت وكشفت عن مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري، بعد صدور قانون استقلالية المؤسسات عام 1988 (القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988) والذي بموجبه تصبح المؤسسات العمومية على الشكل التالي :إما على شكل شركات ذات المسؤولية المحدودة، وإما على شكل شركات ذات أسهم لقد كانت نتائج هذه الإصلاحات محدودة، وقد ساعد على ذلك تدهور الوضع السياسي والأمني وغياب الاستقرار الحكومي .وخير دليل على فشل التصحيح الاقتصادي الذاتي في الجزائر هو إعادة جولة الديون الخارجية وتبني برنامج التصحيح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .[2]

الفرع الثاني: محتوى الجيل الأول من الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديواالخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 %من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى 7 ملايير دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايير دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993.

إن تعثر الجزائر في تسديد ديوا وأعبائها جعلها تتجه إلى إعادة جدولة ديوا اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي هدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد

[1] - سماعيل بوخاوة،سمراء دومي، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق**، مرجعسبق ذكره، ص 90 .

[2] - . صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ؟ دراسات** اقتصادية، العدد الأول، 1999 ، ص:123

الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية .

اعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات تدعم باتفاقين احتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي (الأول 1990/1989 والثاني 1991/1990) إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994 تلاه اتفاق أخر على المدى المتوسط سمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين 1995الى 1998.

إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة جدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ 1994 إلى 1998 يصل إلى 3 مليار دولار فضلا عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة، وهذا ما يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته 19 مليار دولار خلال الفترة 1998/1994.

1- اتفاقيات الاستعداد الائتماني

أ-اتفاق 30 ماي 1989 (STAND BY 1)

تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 ، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، و إلاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.[1]

ب-اتفاق 03 جوان1991 (STAND By 2)

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تطبيق برامج التعديل في معظم االات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخاج .[2]

1-برنامج التعديل الهيكلي

[1] - علي بطاهر، **التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول، ص180

تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية في اية 1993 ما مقداره 25 مليار دولار، أما خدمة الدين(مبلغ خدمة الدين / قيمة الصادرات) وصلت إلى82.2% وكان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات(المحروقات) اثر مباشر على احتياطيات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في اية سنة 1993 بحوالي 1.5 مليار دولار وقدر معدل التضخم سنة 1993ب 20.5 %، أما عجز الميزانية فبلغ 8.7 %من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب 25 %من القوة العاملة (1.5 مليون عاطل)[2]

2-برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994-1995)

يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي(STAND BY 3)الذي يمتد من أفريل 1994 إلى مارس 1995إلى استعادة النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية، ويتضمن هذا البرنامج الشروط التالية:

تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية(الأدوية ، المياه الصالحة للشرب) مع استمرارالدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات :الفرينة، السميد، الحليب.

تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة40.17 % في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.

ضغط عجز الميزانية إلى 0.3 %من الناتج المحلى الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي) تحرير التجارة الخارجية.

3-برنامج التعديل الهيكلي(1995/1998)

يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 %خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10.3 %، تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 مقابل 2.8 % خلال1994 - 1995، التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، وضع إطار تشريعي للخوصصة .

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

[2] - نعيمة برودي، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي وطرقة التعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي الأول : أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006 ، ص ص 8-9

- **الإجراءات ذات طابع الاستقرار[1]:**

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات
- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.
- تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتتحدد وفق قوى السوق.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

- **الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:**

دف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي ويمكن تحديدها فيما يلي:
-فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين الأمر95 /22.
-العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تامين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات).
-إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
-لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية (les holding) تعويض صناديق المساهمة بـ امعات هذه القطاعات.
-إصلاح النظام المالي والمصرفي، وبيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة[2].
-طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة تبادل حر.

الفرع الثالث: محدودية نتائج الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

[1] - علي بطاهر، **التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره .ص : 181.
[2] - نعيمة برودي، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي وصارقة التعديل الهيكلي**، مرجع سبق ذكره، ص : 10.

1- النتائج الاقتصادية: لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998 ، وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت ا الدولة، انه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها:

-انخفاض نسبة التضخم إلى 6% سنة 1997 بعدما كانت 39% سنة 1994 ، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة 2 %سنتي 1999 و 2000.

-الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و 8مليار دولار في اية 1997 ، وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.

-انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83 %سنة 1993 إلى 30 %سنة 1997 و 28 %سنة 2000.

-الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 2 %سنة 1993 ، قد عاد للنمو حيث سجل نسبة نمو تقدر ب4% سنتي 1995 و 1996 وأكثر من 4.2 %في السنوات الموالية حتى سنة 2000.[1]

2-الآثار الاجتماعية:

أ-تفاقم ظاهرة البطالة :إذا كانت عملية التصحيح مكنت بعد أربع سنوات من التطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، فان الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام .ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات شان سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين اثر على عمليات إعادة الهيكلة، و حل المؤسسات عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12.6 %سنة 1988 إلى 20.7 %سنة 1991 ، و 24.3 %في 1993 ، ثم 28.6%سنة2000 .

و تشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة تقنية بسبب إعادة الهيكلة، أو حل المؤسسات خلال الفترة 1994-30جوان 1998 يزيد على 360ألف عامل.

ب-تفاقم ظاهرة الفقر : حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة2000 ارتفعت نسبة الفقراء في الجزائر من 8 % سنة 1988 إلى 20 %في منتصف التسعينات، و حوالي 30% في اية التسعينات

[1] نعيمة برودي، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، مرجع سبق ذكره ، ص : 10.

تبلورت جهود الإصلاح سنة 1986 وتسارعت سنة 1995 ، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية وهو ما يؤكد على ضرورة وجود برامج للحماية الاجتماعية تساعد على محاربة الفقر والبطالة وعلى تحقيق التنمية البشرية.

من جهة أخرى ورغم الإصلاحات المنتهجة (الخوصصة، التحرير، تشجيع الاستثمار) الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل لم تكن في المستوى المطلوب نتيجة غياب مناخ الأعمال المناسب.

استقرار وانفتاح الاقتصاد الكلي، وجود مؤسسات فعالة، بنية تحتية جيدة، تعتبر العوامل الثلاثة الضرورية لتهيئة مناخ موات للاستثمار استقرار الاقتصاد الكلي شرط ضروري للنمو، ليس سوى خطوة أولية يجب أيضا توفير البيئة التي تحفز الابتكار والنمو بدلا من الأنشطة الريعية إصلاحات مؤسساتية عميقة ضرورية من أجل ضمان ظهور البيئة أين الفرص الناتجة عن التحرير والتغيرات الهيكلية الأخرى تستطيع أن تحفز النمو في غياب المؤسسات الفعالة، استقرار الاقتصاد الكلي لا يكفي .

إن إشكالية الفساد وغياب الرشادة في الحكم لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج على طريقة خاصة، بل هو جدول أعمال للإصلاحات الاقتصادية يكمل ويعزز جهود الجيل الأول وخاصة في مجال الاستثمار والتجارة .

تشير العديد من الدراسات إلى أهمية المدخل المؤسسي لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدول أثناء مرحلتها الانتقالية إلى اقتصاديات السوق، وعلى هذا الأساس فان العديد من العراقيل التي تحد من عملية الانتقال تعود في اغلبها إلى عدم فهم أو عدم وجود منظومة مؤسساتية تسند هذا الانتقال وتساعد على الأداء الجيد والفعال للاقتصاد وتعمل على حوكمة الشركات بطريقة منسجمة وناجعة من الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني من الإصلاحات نذكر محدودية نتائج الجيل الأول، واقتصاره على تحسين الجوانب النقدية والمالية وإغفال العوائق الجذرية العميقة للنمو، فمن هذه الأسباب ظهرت الحاجة إلى الجيل الثاني المتعلقة بمنظومة إدارة الحكم ومحاربة الفساد، ممارسة السلطة والمساءلة، الإطار المؤسساتي وكفاءة الإدارة.[1]

المطلب الثاني : البرامج التنموية

[1] - نعيمة برودي، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**، مرجع سبق ذكره ، ص : 18.

بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الانتعاش في إطار برامج الجيل الأول عملت الجزائر على وضع برامج تنموية هذه البرنامج تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية وتتمثل هذه البرامج في :

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001)

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2009/2005)

الفرع الاول :محتوى البرامج التنموية

1-برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى مكافحة الفقر أولا، وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي ثالثا هذا البرنامج يمتد على ثلاث سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دينار يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على[1]:

- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي.
- إعادة الاعتبار للمنشات القاعدية، وتقوية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية .

عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يبين

[1] - جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005 ص: 332.

الجدول التالي:

الجول رقم : (2-2): توزيع 525 مليار د ج ع ى القطاعات لو االات .

القطاع (المجال)	المبلغ (مليار دينار)	النسبة
دعم الاصلاح	45.0	8.6
دعم مسار الانتاج : الفلاحة والصيد	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	210.5	40.1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	**525**	**100**

المصدر : جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005 ص: 333

يتضح من الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي، حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1 %من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي بنسبة 21.7 %، ثم دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج و 45 مليار دج، أي بنسبة 12.4% و 8.6 %على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

2- برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004 -2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات

21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).[1]

الفرع الثاني : ضرورة دعم البرامج التنموية

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة الماليةعلى هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، ذات طابع كينزي هدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى .

ساعدت هذه البرامج على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والاستمرار في تعزيز الاتجاه الايجابي للتوازنات الاقتصادية الكلية المالية .لعل من أهم النتائج المحققة :انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 5.58 مليار دولار سنة 2006 ، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبته 6.8 %سنة 2003، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائرإلى أكثر من النصف خلال الفترة 1999- 2006 ، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2006 نسبة 12.3 % أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005 ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي :

الجدول رقم (2-3): بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2006

[1] - جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية، مرجع سبق ذكره . ص : **132**.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	1.8
معدل البطالة	29.5	27.3	25.9	27.71	17.7	15.26	12.3
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	2.52	3.65	1.64	1.8
المديونية الخارجية	25.272	22.828	23.523	22.158	22.158	16.839	5.583

المصدر :جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية**، ص: 133.

وإذا كان لا يزال من الممكن التحكم في هذا المنحى بفضل الوفرة التي يتيحها صندوق ضبط فان المستقبل ينطوي على الكثير من المخاطر على مستوى الوفرة المالية المرتبطة بالتغيرات التي يشهدها سعر البترول في السوق العالمية

الجزائر هي اقتصاد ريعي لأا ترتكز أساسا على إنتاج و تصدير المحروقات منذ 1990 الريع يمثل بين30 % و 50% من الناتج المحلي الإجمالي وبين 75 %و 95 %من الصادرات

الجزائر لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات على الرغم من الخطاب السياسي الرسمي الذي تطور اية سنوات السبعينات لتنويع النمو الاقتصادي .هذه التبعية القوية جدا حددت خاصة ثلاث نتائج سلبية والتي يكل الاقتصاد الجزائري :[1]

–قلة خلق فرص العمل في المال أين تكمن الميزة النسبية الرئيسية للجزائر، بسبب الكثافة المنخفضة لليد العاملة في إنتاج المحروقات.

–أسعار البترول متقلبة وهو ما يؤدي إلى تقلبات هامة في ميزان المدفوعات، إيرادات الميزانية والكتلة النقدية.

–الإيراد الناتج عن هذا القطاع سمح بخلق وإنتاج نظام المحسوبية والذي يعرقل تنمية الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية.

الجزائر بحاجة إلى تنمية القطاع الإنتاجي، حيث توجد الحوافز على المستويات التالية:

[1] - جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية**، ص: 133.

-الحوافز على المستوى الكلي.

-الحوافز على المستوى الجزئي والمؤسساتي.

الحوافز على مستوى الاقتصاد الكلي هي الأكثر تطورا في الجزائر، تتعلق أساسا بسياسة الاستثمار في السلع العمومية والتي ترفع من ربحية الصناعة، مثل البنية التحتية، رأس المال البشري وسياسة الابتكار تم تطوير هذه الحوافز خاصة من خلال البرامج التنموية.

الحكومة الجزائرية استخلصت بالتأكيد الدروس من الصدمات النفطية السابقة، بادخار جزئ كبير من الريع و استخدام الجزء الأخر لتعزيز تنويع الاقتصاد .خاصة بتطوير الحوافز على المستوى الكليالضرورية لتنمية قطاع إنتاجي من خلال البرامج التنموية، مع ذلك هذه الحوافز غير كافية وتبقى متوقفة بسبب نقص الحوافز الميكرو اقتصادية خاصة من حيث تكاليف المعاملات والوصول إلى القروض البنكية، ومن خلال مثبطات مؤسساتية لا تحصى، التي تترجم في النهاية بتكلفة باهظة للدخول إلى السوق بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الجدد .ومن هنا تبرز أهمية الإصلاحات المؤسساتية في دعم البرامج التنموية هدف خلق أنشطة إنتاجية خارج المحروقات.[1]

المبحث الثالث :ماهية الخوصصة في الجزائر

[1] - جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية**، ص: 134

يمكن تناوله من زاويتين، تتعلق الأولى بالتعريف الذي نص عليه الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية على اعتباره القانون الأول و الذي تمت بموجبه العمليات الأولى للخوصصة، أما الثانية فتقدم المفهوم الذي يحمله التشريع الجديد الساري المفعول، الذي يحل محل التشريع السابق، وهو المتضمن في الأمر رقم01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها و خوصصتها.

فحسب الأمر 22/95 فإن مفهوم الخوصصة يمكن أن يتجسد في شكلين، أولهما أن تتحول ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين بدورهم للقانون الخاص و يكون هذا التحويل بصيغ تعاقدية محددة.[1]

أي أن الخوصصة من هذا المنظور تتعدى عملية بيع الأصول لتشمل حتى خوصصة التسيير باستناد هذه المهمة لـ لخو ص دف تأهيل المؤسسات المعنية .

المطلب الأول : مفهوم الخوصصة وفقا للمشرع الجزائري:

الفرع الأول : تعريف الخوصصة وفقا للمشرع الجزائري:

عرفها القانون الاقتصادي الجزائري بانها التحول من الملكية العامة للدولة لصالح اشخاص طبيعية او معنوية تابعة للقانون الخاص، وهذا التحويل في الملكية يعني كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو في جزء منها، أو في تحويل تسيير المؤسسة العمومية إلى أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفيات تحويل التسيير وممارسته و شروطه، رغم تعدد التفسيرات إلا أن الخوصصة تجتمع في الأبواب التالية:[2]

- إلغاء التأميم وهو عبارة عن إعادة مؤسسة أو صناعة ما، كانت مؤممة في السابق إلى الخواص.
- المنافسة إن خلق أحسن جو للمنافسة يتوقف على نظم وقواعد السوق، على التقنيين في صالح المنافسة و على سياسة حرة في منح الرخص، إن التبذير و اللامبالاة اللذان يعودان إلى الظواهر البيروقراطية الموجودة في هياكل التخطيط المركزي، وحتى في المؤسسات الخاصة الكبرى، يدعو إلى ضرورة خلق نوع من المنافسة" التي يكون مرغوبا فيها في حدود تنشيط الفعالية(تحسين الإنتاجية، تخفيض سعر التكلفة، تحسين الخدمة المقدمة...).
- توسيع المساهمة في رأس المال: إن أغلبية عمليات الخوصصة في فرنسا و بريطانيا قد جرت بأسعار اقل من حقيقتها.

[1] أمر 95-22بتارخ 26 أوت 1995، **يتعلق بخوصصة المؤسسات، جريدة رسمية رقم**، 48 لسنة 95، ص:3

[2] راقول محمد، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتهاللاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية**،رسالة دكتوراة دولة غير منشورة،جامعة الجزائر00/99،ص :260.

فالمادة الأولى من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 29 **ربيع الأول عام** 1416 **الموافق لـ** 26 **أوت سنة** 1995 **المتعلق** بخوصصة المؤسسات العمومية.

فالحكومة كانت تفكر بأنه يوجد أثر خارجي مهم عن طريق التشجيع في التوسيع للمساهمة في رأس المال، بحيث كانت هذه الحكومات مستعدة لتدعيم هذا التوسع بهدف استغلال جميع الموارد المتمثلة في **رأس المال(الخاص و العام)** بغية جعله في خدمة القطاعات الاستراتيجية من حيث النشاط الاقتصادي.

- التسيير: عن خوصصة تسيير المؤسسات العمومية يهدف أساسا إلى حقن أكبر قدر من الفعالية، الكفاءة و **مقاييس الأداء، للتقييم وبكل موضوعية نتائج المؤسسات.** " إن مسألة التسيير تسيطر اليوم على النقاشات التي تدور حول تحسن التسيير و الموارد.

- **تحسين أداء الخدمة العامة:** إن القيام بـ **تحسين أداء الخدمة العامة، عملية يبدو أن تتحقق تحت** تأثير(**تقليص دور الدولة**) وتقوية ميكانيزمات السوق من أجل الوصول إلى تقييم موضوعي للعمليات المبرمة.

1- المسار التاريخي للخوصصة في الجزائر:

عرفت المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية منذ نشاتها العديد من الإصلاحات التي صاحبت انتقالها من اقتصاد مخطط خاضع لقوة القرار الإداري إلى اقتصاد تحكمه ميكانيزمات السوق وآلياته، فبعد مرحلة التسيير الاشتراكي **للمؤسسات انطلاقا من سنة**1971بهدف إشراك العمال في تسيير مؤسساتهم انسجاما مع التوجهات السائدة آنذاك ،ومع تفاقم المشاكل التسييرية.

فمع بداية الثمانينات جاء القانون81-01المؤرخ في 07 فبراير1981**و الذي تم بموجبه التنازل عن** الأملاك العقارية التي دخلت في الاستغلال قبل جانفي 81 **وعلى هذا الأساس فقد تم التنازل عن العديد من** الفيلات و السكنات المندرجة في قائمة الأملاك الشاغرة بصيغة التراضي وبأسعار رمزية.

وفي سنة 1986**تم تعديل هذا القانون بالقانون**86-03المؤرخ في 4 فبراير1986 **والذي وسع دائرة التنازل لتشمل** الأملاك العقارية التي دخلت في **الاستغلال ابتداءا من سنة** 1981.

لقد جاءت هذه الخطوة متبوعة في المجال الزراعي بالقانون 19/87 **المتعلق بالاستغلال الزراعي العمومي الذي تم على أساسها تفكيك** المؤسسات الزراعية المسيرة ذاتيا إلى مستثمرات جماعية وفردية وكذا توزيع الأراضي التي كانت تابعة لممتلكات **الثورة الزراعية على هذا الأساس.**

مع سنة1988 توسعت الخوصصة لتشمل القطع البترولي حيث تمت بصفة غير مقننة ثم تسارعت العملية بعد ذلك بحجة تسوية الدين الخارجي[1].

[1] راقول محمد، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتهاللاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص:261

ومنذ ذلك الحين فإن سوناطراك أمضت عشرات العقود مع شركات أجنبية تتعلق بامتياز في مجال البحث مع اقتسام الإنتاج في حالة الاستكشاف و الاستغلال.[1]

كما شهدت هذه الفترة الشروع الفعلي في عمليات الخوصصة وعلى نطاق واسع بوضع الإطار القانوني والمؤسسي بداية مع قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأسمالها بحدود 49% ليتم تجاوز حدود هذه النسبة إلى الخوصصة الكلية بصدور الأمر 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ولكن في مجالات محدودة ، واستنادا إلى ذلك فقد عرفت عملية حل المؤسسات و الخوصصة انطلاقتها الفعلية مع اية 1996 بإنشاء شركات جهوية قابضة التي استخلفت صناديق المساهمة بناء على الأمر 95-25 المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة ، وبحلول شهر أفريل 1998 فإن عملية الخوصصة أو الحل كانت قد شملت أزيد من800مؤسسة محلية كما حدد مع اية 1997 اعتماد برنامج يقضي بخوصصة 250 مؤسسة عمومية كبرى خلال سنتين 1998-1999[2]

وبدخول العام 2001 جاء الأمر01-04 لتتوسع الخوصصة إلى كافة مجال النشاط الاقتصادي.

2- شروط الخوصصة

لقد حجزت الدولة لنفسها دورا لضمان مراقبة، و استمرارية الخدمة العمومية فعندما تخوصص مؤسسة عمومية فيجب أن تضطلع بمهمة الخدمة العمومية حيث لا يجب أن تقرر عملية الخوصصة إلا إذا كان الهدف منها إصلاح المؤسسة أو تحديثها أو الحفاظ على كل مناصب الشغل في حالة نشاط لمدة خمسة سنوات كحد أدنى و هذا كشرط أساسي.

ويشترط قبل الشروع في عملية الخوصصة أن تكون عناصر الأصول التي هي بصدد الخوصصة ذات أهمية، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة التجارية الحقيقية وبخصوص شروط الدفع بموجب هذا الأمر يتم الدفع فورا ونقدا حيث لا يمكنه الاستفادة من تسهيلات مالية أو تخفيضات في السعر الحقيق للمؤسسة، ويمكن بصفة استثنائية أن تعفى عملية التنازل من كل الحقوق و الرسوم في إطار قانون المالية.

أما الشرط الأخير الذي وضعته الدولة لخوصصة أي مؤسسة هو حق العمال، حيث خصصت نسبة 5% من أسهم المؤسسات لصالحهم مجانا، و 5% بتخفيض من سعر السهم و تسهيلات في الدفع إضافة إلى تفضيل العمال في شراء 20% من إجمالي الأسهم وتكون بتخفيضات نسبية مقارنة بالسعر الرسمي للبيع.

من اجل تطبيق عملية الخوصصة يجب اولا توفر بعض الشروط للقيام بها[3] .

---

[1]Kama Bouadam l et A.Hakim Meliani, Problématique de la privatisation dans le monde, intervention présentée au séminaire international sur la qualification de l'entreprise économique, Faculté des sciences économiques de gestion, Setif, 2001

[2]راقول محمد، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتهاللاختلال الخارجي**، ص: 262.

[3]- محمد صبحي ،**الخوصصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو**،دار النهضة طبعة 1995، ص-ص: 33/32 .

أ) التحضيرات القانونية والشروط الموضوعية:

إن إنجاح عملية الخوصصة مرهون بالطريقة المتبعة والقوانين والنصوص التشريعية الضرورية من أجل تحديد القواعد العامة لخوصصة المؤسسات التي تملكها الدولة والأشخاص، كما يجب على الدولة أن تضمن استمرار الحرية العمومية ويجب أن لا تقرر عمليات الخوصصة إلا إذا كانت الغاية منها إصلاح المؤسسة والحفاظ على كل أو بعض مناصب العمل، كذلك ينبغي قبل الشروع في عملية الخوصصة أن تكون هناك الأصول والسندات التي هي بصدد الخوصصة موضوع التقييم، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة التجارية والحقيقية، وتضبط كل الشروط الملكية للمؤسسات العمومية أو تسييرها في دفاتر الشروط الخاصة التي يحدد فيها المتنازل والممتلك .

ب) الشروط المادية والمالية لتحضير المؤسسة لعملية الخوصصة:

إن عملية التحضير لبرنامج الخوصصة من طرف الحكومة وعرض مختلف مراحله يعتبر من المسائل المهمة لأن ذلك سيؤدي إلى تفادي المشاكل الاجتماعية المهنية، وعليه يجب التقيد برنامج واضح و شفاف وعموما فإن المراحل الاساسية للتحضير والاطراف الفعالة لاتخاذ القرار يمكن حصر خطواتها فيما يلي:[1]

- **مراحل توليد القناعة لقرار الخوصصة لدى متخذ القرار:** إن توليد القناعة لدى متخذي القرار تبدأ بجميع البيانات والمعلومات اللازمة بواسطة خبراء أكفاء وذوي الخبرة الواسعة والرؤية الصحيحة والواضحة، وتتم هذه العملية بطريقة منطقية من فرز وتصنيف البيانات...لنصل إلى المرحلة الأخيرة التي تعمل على تكوين القناعة وتوليدها لدى متخذي القرارات والتي تعتبر نتيجة التجربة إن صح التعبير، ومنه يتولد اليقين الصادق بضرورة القيام بعملية الخوصصة باعتبارها أداة لإحداث التغيير الإيجابي الفعال.
- **تحديد سعر التنازل:** تعتبر عملية تقييم الأصول من أهم العوامل الأساسية وأولاها في عملية التنازل عن الحصص أو غيرها لأن السعر الحقيقي يجب أن يكون مدروسا وخاضعا إلى جملة من الاعتبارات التي تكون محل دراسة معمقة وواسعة حيث يستند في هذه العملية إلى النقاط التالية :

  - العودة إلى نتائج وإمكانيات التسديد المالي للمؤسسة العمومية .
  - حساب ديون المؤسسة
  - الأخذ بعين الاعتبار معطيات الواقع الاقتصادي الحقيقي.

وبذلك فإن التقييم الحقيقي يجب أن يكون مبنيا على أسس صحيحة خاضعة لمتطلبات ومتغيرات السوق، إذ أن التقييم الأعلى يؤدي إلى خطر الانكماش مما يعطل من مسار الخوصصة، أما التقييم الأدنى قد ينتج عنه بالضرورة زيادة الطلب وهذا ما يعطل العملية من حيث الانطلاق والشروع فيها وينجر عن ذلك ردود أفعال كثيرة.

[1] - محمد صبحي ،**الخوصصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو**،مرجع سبق ذكره، ص: 34.

- **تحديد الملاك المستقلين** :يمكن للدولة أن تحدد مسبقا مجموعة المصالح والتوجيهات المستعملة للمؤسسة المعنية بالخوصصة (خوصصة جزئية، تحديد رأس المال الأجنبي أو المحلي، البيع الخاص للأسهم) لذالك فإن التحويل قد يأخذ عدة أوجه حسب الأهداف الموجهة في البرنامج ويجب على الحكومة المتبنية لقرار الخوصصة أن توضح:

- أساس ملكية رأس المال.
- نسبة امتلاك رأس المال بين القطاعين العام والخاص إذا كانت الخوصصة جزئية
- توضيح القواعد القانونية التي ستطبق على مؤسسات الملاك المستقلين.
- نسبة مشاركة رأس المال الأجنبي.

الفرع الثاني: الخوصصة أسبابها ومبرراتها في الجزائر.

1- دوافع و أسباب تبني عملية الخوصصة في الجزائر:

أ) أسباب انخفاض كفاءة المشروعات العامة

على المستوى العالمي، يمكن تبيان مجموعة من الأسباب تفسر انخفاض كفاءة المشروعات العامة أو فشلها. فغالبا ما تقوم هذه الوحدات الاقتصادية على أسس غير اقتصادية، إذ أن معظمها قام لاعتبارات اجتماعية وسياسية و أيديولوجية، بالإضافة إلى أن عمليات المشروعات العامة يمكن أن تكون مصدر استنزاف سهل للخزانة العامة، حيث تتلقى المشروعات العامة مساعدات حكومية صريحة في صور عديدة: تحويلات نقدية أو دعم نقدي، أو امتيازات ضريبية خاصة أو في صورة ائتمان بشروط ميسرة، أو امتيازات معينة تمنحها الحكومة للمشروعات العامة في الشراء...إلخ. [1]

و حتى إذا لم يكن هناك مساعدات صريحة في صورة أو أكثر من الصور السالفة الذكر، فإن المشروعات العامة قد لا تحقق أرباحا كافية حتى لتغطية متطلبات الاستهلاك أو لا تتمكن من توليد أموال داخلية للتوسع في انشطتها الراسمالية او عملياتها الإنتاجية، و يمكن ان تحدث مواقف لبعض المشروعات العامة تكون الأرباح فيها غير كافية حتى في ظل المساعدات و الدعم الذي تقدمه من قبل الحكومة، و ينتج عن ذلك أن تصبح المشروعات العامة عبئا كبيرا على الخزانة العامة، بل يمكن أن تضطر الحكومة إلى الاقتراض من الخارج لمساعدة هذه المشروعات على الاستمرار في النشاط. و قد ذكر المتوكل. أنه قد أجريت دراسة حول هذا الموضوع في الستينيات على عدد من الدول النامية انتهت إلى أن كل 1£ جنيه يصرف على نشاط المشروعات العامة يحتاج إلى مساندة الحكومة ب 0.33£جنيه من الإيرادات العامة، و مثلها من القروض. كما توصلت الدراسة إلى أن

[1] محمد صبحي ،**الخوصصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو**،مرجع سبق ذكره، ص:35

مثل هذا الاعتماد على مساندة الحكومة للشركات العامة كان في الدول الإفريقية بدرجة أكبر من دول أمريكا اللاتينية.

وتتميز عمليات المشروعات العامة في الدول النامية بعدم الكفاءة و بالعمل في جو بيروقراطي و بتقديم خدمات ذات نوعية منخفضة(الكهرباء، المياه، البريد، الهاتف، المواصلات...الخ).حيث إنه من الصعوبة، بل من غير المنتظر في مثل هذه الأجواء استقطاب الكفاءات الإدارية المتميزة، و القادرة على العمل المنتج، للعمل في المشروعات العامة. و يرجع المتوكل فشل عمليات المشروعات العامة في الدول النامية إلى السياسات السعرية، كما قدم شورت المزيد من المعلومات الشاملة حول هذا الموضوع، حيث قام بمسح عدد كبير من بحارب الدول في نهاية السبعينيات ببيانات عن فترات سابقة لبعض الحالات .

وقد توصل إلى أن المشروعات العامة في كل الدول النامية (في العينة) قد قيمت بما يفوق 8% من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار قد زاد زيادة فعلية في السبعينات عما كان عليه في الستينات ، وتتميز عمليات المشروعات العامة في الدول النامية بعدم الكفاءة ، وبالعمل في جو بيروقراطي وبتقديم خدمات ذات نوعية منخفضة(الكهرباء ، المياه ،التليفون، المواصلات ، مثلاً) ، حيث أنه من الصعوبة ،بل من غير المنتظر في مثل هذه الأجواء استقطاب الكفاءات الإدارية المتميزة ، والقادرة على العمل المنتج، للعمل في المشروعات العامة.

ب) أسباب تبني الحكومة للخوصصة:

لم تكن عملية الخوصصة محاكاة لتجارب دول أخرى، و إنما أملتها و فرضتها الدراسات و البحوث التي أجريت على مشروعات القطاع العام في كثير من دول العالم و التي أكدت نتائجها على أن درجة كبيرة من عدم الكفاءة الإدارية و التشغيلية تسود مؤسسات القطاع العام وشركاته إضافة إلى هدر المال العام و الترهل الإداري و تدني الخدمات التي تقدمها و ارتفاع المديونية[1]. و عليه فإن استقراء الواقع يؤكد وجود العديد من الأسباب التي دفعت الكثير من دول العالم للجوء إلى الخوصصة كأسلوب لإدارة المنشآت الاقتصادية، و تتمثل هذه الضغوط و القوى في ضغوط عملية تهدف إلى إيجاد حكومات اكثر كفاءة تطبق سياسات مالية افضل يترتب عليها اقتصاد في النفقات، و ضغوط أيديولوجية تقضي بتقليل دور الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية، و ضغوط تجارية تهدف إلى توسيع مجالات العمل و زيادة الكفاءة الإنتاج و ضغوط شعبية تسعى إلى خلق مجتمع افضل تتوفر لدى أفراده فرص أوسع في اختيار السلع و الخدمات، و زيادة مشار كتهم في النشاطات الاقتصادية... و أخيرا ضغوط دولية تهدف إلى إيجاد اقتصاد تتوفر لديه القدرة على المنافسة مع الاسواق و المنتجات الاخرى في ظل برامج التصحيح و النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تفرضه الدول الكبرى عن طريق المؤسسات الدولية كصندوق النقد و البنك الدوليين.

[1] UNCTAD, 1994 final report of the Ad Hoc working group on to the Trade and development Board

و تختلف أسباب الدعوة إلى الخوصصة بين دولة و أخرى تبعا لظروفها الاقتصادية و الاجتماعية.

هناك العديد من الدوافع و الأسباب التي أدت إلى تبني عملية الخوصصة في الجزائر يمكن أن نقسمها إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية.

1-الأسباب الداخلية: تتمثل هذه الأسباب في:

♦ **الصعوبات الاقتصادية:** إن معظم السياسات الاقتصادية الجزائرية تركزت على تسير أزمة المديونية الخارجية، وهذا الوضع أدى إلى فقدان التدريجي في التحكم في الحياة الاقتصادية، ومن ثم التأثير في القرارات الاقتصادية المتعددة وكل هذا خلق العديد من المشاكل التي واجهت الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على سيادة وحرية القرار[1].

وهذا ما يؤكد على أن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من أزمة المديونية الخارجية الخانقة ،ولا شك أن هذه الأخيرة تشكل قيدا يؤثر تأثيرا سلبيا على اتجاهات وكيفيات التأهيل الاقتصادي ،وبالتالي أصبحت المديونية أحد العوامل المؤثرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الفساد التي أصبحت تحد من كفاءة المؤسسات العمومية وهذا ما أدى إلى التفكير في التوجه نحو الخوصصة .

♦ **الصعوبات المالية:لا شك و**أن المؤسسات العمومية الجزائرية كانت تعاني من صعوبات مالية كبيرة أثرت سلبا على ادائها وفعالياتها ،فاغلبية هذه المؤسسات كانت تعاني من العجز المالي وبالتالي لا يمكن تمويل اي استثمارات جديدة سواء تتعلق باقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو بتجديدها .

فالجزائر كما في دول العالم الثالث كانت تعاني من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة وبالتالي كانت تحاول جاهدة إلى التخفيف من حجم الإنفاق العام، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تخلص الدولة من الأنشطة العامة وتركها للقطاع الخاص.

♦ مركزية القرارات في ظل المؤسسات **العمومية** :لقد كان للجهاز المركزي للتخطيط دورا سلبيا على سير المؤسسات العمومية وبالتالي تدهور أوضاعها الاقتصادية والمالية ،لأن هذا الجهاز هو الجهة المسؤولة مباشرة على اتخاذ القرارات وحتى البسيطة منها بالإضافة إلى النصوص القانونية التي تصدرها الوزارات الوصية التي تقمع كل منافسة حقيقية بين المؤسسات العمومية وهذا ما يدعو إلى ضرورة التوجه إلى القطاع الخاص[2]

ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية :إن مثل هذا الضعف والعجز لا يرجع فقط إلى أخطاء في التخطيط والتسيير بل هو أيضا مرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي المتبع في الجزائر(النظام الاشتراكي)، وهذا ما يؤكد فشل التجربة التنموية الجزائرية القائمة على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وهذا ما كان من بين أسباب الخوصصة .

2- صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01،جامعة سطيف2002، ص:51.

[2]- عماري عمار، **الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، ، مرجع سبق ذكره، ص:65.

♦ ضعف كفاءة الأداء الاقتصادي و المالي و الإداري:اعتبرت هذه الظاهرة ملازمة لأجهزة الدولة المتخصصة في تشغيل المشاريع الاقتصادية و المالية، و ناشئة عن نقص في خبراتها و كفاءتها، و تضخمها الشديد، و مع تعيين كوادر غير جديرة على رأس منشآت الدولة، إضافة إلى فرض القرارات الحكومية على إدارات هذه المنشآت وسياساتها، التي تتجلى في إغراقها بالمستخدمين و الايدي العاملة التي تزيد على حاجاتها الفعلية، و فرض اسعار بيع منخفضة على سلعها و خدماتها، و افتقار إدارتها إلى الحرية و الاستقلالية و مرونة الحركة، و عجزها عن اتخاذ الإجراءات المناسبة و غياب المعايير الموحدة لقياس كفاءة الإنتاج و الأداء فيها، و غياب المنافسة بين **مشاريع القطاع العام، و تمتعها بالحماية الواسعة و تغطية خسائرها و فشلها، و غياب أو فشل تطبيق نظم الرقابة و الحوافز.**

♦ توظيف موارد الدولة في مجالات اقتصادية ليست من اختصاصها:ينحصر اختصاص الدولة أصلا في مشاريع الأشغال العامة، و بالتالي يجب الابتعاد عن تحميل الدولة **تبعات و خسائر مالية، و ديونا داخلية و خارجية** مرتفعة و غير مبررة.

♦ إحجام المستثمرين الأجانب، و المحليين أيضا، عن توظيف رأسمالهم في اقتصاديات البلدان التي يلعب فيها القطاع العام دورا رئيسيا في العملية الاقتصادية، بسبب خشيتهم من قرارات المصادرة أو التأميم **مقابل تعويضات** غير المناسبة، أو بسبب قدرة القطاع الخاص(المحلي و الأجنبي) التنافسية، و يحرمه من تحقيق الأرباح العالية التي **يتطلع إليها.**

2- الأسباب الخارجية :يمكن إدراج الأسباب الخارجية فيما يلي :

♦ التعديل الهيكلي (دور الهيئات المالية الدولية):**تقم سياسة التعديل** الهيكلي التي تتبناها المؤسسات المالية **الدولية، وتكاد تفرضها على الدول النامية ومن بينها الجزائر بغية تصحيح أوضاعها الاقتصادية، تقوم على أساس** انسحاب القطاع العام من جميع الأنشطة وإطلاق السوق.

♦ **العولمة الاقتصادية:** هذه العولمة لا خيار لنا فيها سوى الارتقاء **بإمكانياتنا لنتمكن من الاستفادة بدلا من أن** نكون من ضحاياها، وهذا ما يستدعي قبل كل شيء تغيير مفاهيمنا الاقتصادية و التعامل مع ما تحمله من تطورات و تغييرات بما يتناسب معها من أساليب و أدوات.[1]

ت) مبررات الخوصصة في الجزائر

إن اقتصاد الجزائر برغم لأزيد من أربعين عاما على الاستقلال التي مرت هو خليط من ممارسات التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي ثم التحرير الاقتصادي والممارسة غير الر سمية، ولم يعرف اقتصاد السوق إلى اقتصادنا طريقا **ولن يعرفها – بالمفهوم العلمي** – إلا بعد صراع عنيف بين المجموعات السياسية بسبب المصالح ليس **إلا.ورغم هذا فإن(طابو)** الخوصصة على الأقل قد كسركما أصبح هذا المصطلح يردد في كل منبر بالرغم من أنه لم تتم خوصصة

[1]- عماري عمار، **الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، ، مرجع سبق ذكره، ص:67.

أية مؤسسة إلى إلى الآن بالمعنى التام للخوصصة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما هي المبررات التي تطرح للخوصصة في الجزائر؟ للإجابة على هذا السؤال نجد أن المبررات المطروحة للخوصصة في الجزائر تتمثل في:

1-هناك عدة دول قطعت اشوطا لا باس بها في برنامج الخوصصة كالمغرب وتونس.

نظرا إلى أن المؤسسات العمومية هي أحيانا عاجزة، فإن الخوصصة ستسمح للدولة بالتخلص من عبء ثقيل وضمان موارد مستقرة عن طريق الضرائب، كما أن بالا مكان أن تتخلص الدولة من جزء كبير من مديونيتها العمومية.

2-الخوصصة وسيلة أخرى لكسر وتكسير الاحتكار النقابي والإقطاعية المعششة في القطاع العام.

4-الخوصصة هي رد على تضخم الدولة (hypertrophic de letat) أي تضخم عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية.

5-إن المتمعن في الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي يستطيع أن يقف على أن هذه الظاهرة هي تقريبا الحدث الاقتصادي الاهم الذي ختم به القرن الماضي وابتدئ به القرن الحالي ن ولا يخطئ كذلك انها تنتشر ويتسع مداها يوما بعد يوم وتسري في الاقتصاديات العالمية منذ بداية العقد الماضي . أما الدول النامية فقد ورثت بعد تحررها هياكل اقتصادية ضعيفة ورأسمالا محليا منعدما تقريبا بما فيه رأس المال الخاص، وبذلك كانت مسؤولية الدولة كاملة في بناء الاقتصاد وفق التوجهات النظرية والفكرية الوافدة.

6- تتدرج الخوصصة – وهذا هو المبرر الأهم – ضمن برامج التكييف والتعديل الهيكلي التي تقترحها أو تفرضها مختلف الهيئات المالية الدولية للاستجابة لتقديم المساعدات المالية ، والمبرر في هذا الصدد هو فشل تجربة القطاع العام والعجز المالي الذي حققه نتيجة غياب مفهوم المردودية والتسيير الإداري وتحديد الكميات الاقتصادية خارج نطاق السوق.

7- معاناة القطاع العام في دول العالم الثالث من مشكلات عديدة قللت من كفاءته وفعاليته وجعلته عبئا على التنمية الاقتصادية في بعض الحالات بدلا من أن يكون عونا عليها، ثم تفاقم المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها مشكلات التمويل الخارجي وخدمة الدين الخارجي وتصور أن الخوصصة يمكن أن تمثل مخرجا من المخارج الملائمة والسهلة.[1]

8- تعديل المنظومات القانونية والتشريع الاقتصادي في اتجاه يؤدي حتما إلى الأخذ بالخوصصة .

9- هبوط أسعار المواد الأولية وقيمة العملات الصعبة الشيء الذي أدى إلى تقلص العائدات المالية التي تأكلها خدمة الدين بنسبة تكاد تكون كلية.

* **مبررات الخوصصة**:وهناك مبررات كثيرة للخوصصة في الجزائر منها:[2]

- تقليص أعباء الموازنة العامة بالتخلص من الشركات العامة-الخاسرة.

[1] - عماري عمار، **الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، ، مرجع سبق ذكره، ص:67.
[2] - عماري عمار، **الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، ، مرجع سبق ذكره، ص:67.

- توسيع حجم القطاع الخاص و إعطاؤه دورا أساسيا في النمو و التنمية الاقتصادية.
- تحسين كفاءة المنشآت الاقتصادية من خلال آليات السوق و المنافسة.
- توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الوطني.
- توسيع السوق المالية.
- وسيلة لتكسير الاحتكار النقابي.
- تندرج الخوصصة ضمن برنامج التكييف و التعديل الهيكلي التي تقترحها أو تفرضها مختلف الهيئات المالية الدولية للاستجابة لتقديم المساعدات المالية.

الفرع الثالث: أهداف الخوصصة

1- أهداف الخوصصة في الجزائر

رغم أن خوصصة المؤسسات العمومية لها سلبيات متعددة كتسريح العمال، البطالة، تقلص القدرة الشرائية للعمال على المدى القصير...الخ، لكن تهدف إلى تحقيق منافع أكبر يمكن حصرها في النقاط التالية:

- الخوصصة تجلب رؤوس أموال للمؤسسات العمومية التي تعاني من نقص السيولة و ذلك عن طريق بيع الأسهم أو عن طريق الاستثمارات المنجزة من طرف المالكين الجدد خصوصا إذا كان هؤلاء أجانب.

- تسمح بتجديد الإدارة خصوصا و أن كفاءات التسيير للمسؤولين في المؤسسات العمومية هي أقل من المعايير الدولية و ذلك راجع إلى أن معظم القرارات التي تخص النوعية، الكمية و الأسعار المطبقة تتخذ مباشرة من طرف المخطط المركزي دون اعتبار للخطر الذي تفرضه المنافسة الدولية.

- تسمح كذلك بإدخال تكنولوجيا جديدة، لا سيما و أن معظم المؤسسات العمومية لها تكنولوجيات متقادمة لا تستجيب لمعايير الإنتاج المفروضة من طرف المنافسة الدولية.

- تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للدولة و ذلك بطريقتين:

من جهة المبالغ المقدمة من طرف الدولة من أجل إعانة أنشطة المؤسسات العمومية أو من اجل تغطية عجزها سوف تتقلص أو تلغى بسبب الخوصصة مما يؤدي إلى انخفاض النفقات العمومية.

و من جهة أخرى، رؤوس الأموال الناتجة عن بيع بعض المؤسسات العمومية يمكن أن تستخدم في تطهير المؤسسات العاجزة التي لم يتم خوصصتها دون اللجوء إلى الإصدار النقدي، أو أن تستخدم في التخفيف من عبء مديونيتها الخارجية.[1]

-تؤدي إلى القضاء إلى الاحتكار مما يعني خضوع المؤسسة للمنافسة سواء المحلية أو الأجنبية و هذا يجبرها على تحسين نوعية منتجاتها و خدماتها و التقليل من التكاليف بمعنى تحسين اداء هذه المؤسسات لان التجربة الدولية

[1] - حسب تصريح رئيس مجلس الخوصصة " **عبد الرحمان مبتولي**" يومية الخبر، الخميس 1997/12/18.

في مجال الخوصصة أظهرت أن الخوصصة الكاملة لمؤسسة عامة تؤدي إلى زيادة قيمة مبيعاتها بين 5 % و 10% سنويا.

- تعتبر الخوصصة أداة فعالة من أجل تقليص و القضاء على تدخل الدولة، بيروقراطية الاقتصاد و التبذير الفاحش للموارد المالية.

- تؤدي الخوصصة كذلك في الجزائر إلى القضاء على التوزيع البيروقراطي المباشر أو غير المباشر للأجور و الامتيازات المرتبطة بمنصب العمل لأن المؤسسات العمومية الاقتصادية و في ظل تحرير أسعار السلع و خدمات العمل و رؤوس الأموال، يستوجب عليها تسديد عوامل الإنتاج بأسعارها الحقيقية.

الكفاءة و تحسين الداء المالي، على العكس مما هو موجود في القطاع الخاص حيث تقوم تلك المشروعات باتخاذ قرارات التسعير و الاستثمار و البحوث و التطوير و كلها موجهة ناحية السوق، و تحاول جميعها أن تركز على هدف واحد و هو هدف تعظيم الأرباح.

الخوصصة باعتبارها وسيلة إصلاح جديد هدف من وراء الدولة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتفعليه، فإنه إن تم الأخذ بمختلف المعايير الضرورية لإنجاح العملية يمكن للاقتصاد الجزائري أن يحقق العديد من النتائج بغد أن اختارت الانتقال نحو اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وتسعى السلطات الوطنية في بلادنا إلى تحقيق عدة أهداف منها:[1]

- **رفع كفاءة المؤسسات**

من اهم ما ترمي إليه الخوصصة هو رفع كفاءة المؤسسات المخوصصة التي عادة ما تكون منخفضة مقارنة بمثيلاتها في القطاع الخاص، وذلك بإدخالها إلى وسط تنافسي بجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة.

والكفاءة الإنتاجية تعتبر في نظر الكثير من الباحثين في السبيل الأساسي للوصول إلى مجتمع الرفاهية، وذلك لان كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بزيادتها والعمل على تحسينها ورفعها ومنه تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، ورفع الكفاءة الإنتاجية يتمثل في رفع كفاءة توزيع الموارد حيث يتضمن ذلك تحسين السلع والخدمات المنتجة كما ونوعا، الشيء الذي يدفع المستهلك شراءها ولو بأسعار مرتفعة.

- **تحسين نوعية المنتجات والخدمات**

لا شك أن القطاع الخاص الموجود في وسط تنافسي سيسعى دائما إلى تحسين نوعية منتجاته وخدماته المقدمة للجمهور ليتمكن من تسويقها، لأن المستهلك الرشيد يحاول دائما تعظيم منفعته باتفاق دخله المحدود وذلك يجلب السلع والخدمات ذات الجودة العالية نسبيا من السوق.

[1] - حسب تصريح رئيس مجلس الخوصصة " عبد الرحمان مبتولي" يومية الخبر، الخميس 1997/12/18.

- **تخفيض التكاليف**

تعتبر التكاليف كمؤشر وعامل أساسي بالدرجة الأولى في قياس الربحية، فتخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى معقول يتيح للمؤسسة فرصة تحقيق نتائج جيدة، حيثما يلاحظ في التمييز بين القطاع العام والخاص أن المؤسسات الخاصة تستعمل مواردها استعمالا عقلانيا وبصورة أحسن مما هو عليه الحال في المؤسسات العامة، وهذا ما يدعم فكرة كفاءة المؤسسات الخاصة عن العامة.

- **تطوير الأسواق المالية**

إن السوق المالية تحقق نوع من التكافؤ في الفرص بين كبار وصغار المدخرين، وتعتبر كقناة من قنوات توجيه المدخرات الوطنية والأجنبية، وتجميع هذه الموارد المالية والسلعية على أوسع نطاقا وطرحها في سوق الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وهذا ما يزيد في التوزيع الفعال للموارد المالية المتاحة نحو المشروعات الأكثر كفاءة وربحية.

والسوق المالي ضروري خاصة إذا تعلق الأمر بجلب المستثمرين الأجانب حيث من خلاله يسهل بيع الأسهم لهم، سواء كان ذلك بقيمها الحقيقية أو على الأقل بقيمة أحسن من بيعها عن طريق المؤسسات المصرفية أو أي طريقة أخرى.

- **جلب الاستثمارات الأجنبية**

بما أن الادخار والاستثمار في مؤسساتنا ضعيف رغم ما يلعبه هذا الأخير في التنمية فإن الخوصصة تسمح بدخول رأسمال الأجنبي الذي يخلق الديناميكية في التسيير الاقتصادي وبقوى المنافسة على أن ذلك يستلزم توفير شروط وضمانات أكثر بجلب الأموال عن طريق الشراكة وكذا صور ترحيل رأسمال من وإلى الخارج، ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الاستثمار في مرافق الانتاج فإنه له أهمية أكبر من ذلك، إذ أنه لا تضيف فقط إلى الموارد القابلة للاستثمار وتكوين رأسمال بل هو أيضا وربما كان أكثر أهمية وسيلة لنقل تكنولوجيا الانتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والأساليب الإدارية والتنظيمية.[1]

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا عند وضع الخوصصة كجزء لا يتجزأ من إطار عامل للإصلاح الهيكلي يتضمن تحرير التجارة و تخفيض القيود و الرقابة على الأسعار، لأن التجارب الدولية تبين فشل هذه الأخيرة في كثير من البلدان ذلك راجع إلى عدم دمجها في إطار مشروع كلي للتنمية بل جاءت نتيجة ضغوطات المؤسسة الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي اللذان يزعمان أن العجز في خزينة الدول راجع إلى العجز الذي تعاني منه المؤسسات العمومية و بالتالي لا بد من خوصصتها.

[1] - عماري عمار، **الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، ، مرجع سبق ذكره، ص:67.

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقا ت وآثار الخوصصة في الجزائر

الفرع الأول: مشاكل الخوصصة

1- غياب الإرادة السياسية:

بالرغم من أن الجزائر أصدرت القانون 1- 88بتاريخ 1988/11/12الذي يعطي لأول مرة بإخضاع شركات القطاع العام للقانون التجاري وإمكانية إفلاسها إذا ما عجزت بالوفاء بالتزاماتها بجاه الغير. ويعطيها الاستقلالية في اتخاذ القرارات ويخضعها لمبدأ التجارة إذا اعتبر النواة الأولى لتخلي الدولة عن القطاع العام، إلا أن عملية الخوصصة لم تنطلق إلا بعد عام 1995 بعد صدور المرسوم التنفيذي 22/95 المتعلق بخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

إن إمضاء هذه العقود ومباشرة الإصلاحات كانت في فترة عرفت عدم استقرار سياسي فتعدد الحكومات في التسعينات ساهم في التأخر للدخول الفعلي في اقتصاد السوق فمازلنا نتكلم عن مرحلة انتقالية، إذ في يؤكد هذا الصدد الخبراء[1]إلى أن غياب الإرادة السياسية وراء فشل الخوصصة فمنذ 1991 إلى 1996 هي الفترة التي منحت فيها الاستقلالية القانونية المالية بدقة بصفة تدريجية إلى كل المؤسسات العمومية وترافقت مع برنامج التطهير المالي لها، لك تكن للسلطات في هذه الفترة نظرة واضحة واستراتيجية للخوصصة على المدى القصير أو الطويل فلم تكن هناك دراسة حقيقية وواقعية من قبل مكاتب مختصة قد تكون وطنية أو أجنبية لأن الإدارة يضيف المصدر لا يمكن لها القيام بهذا العمل الذي يتطلب الموضوعية والدقة والذي هو من اختصاص الخبراء، إن عدم التحكم في أدوات الخوصصة أدى إلى الفشل الذريع لهذه العملية، كما أن خلق ثلاث هيئات: الشركات القابضة، مجلس الخوصصة لمجلس مساهمات الدولة كلها مكلفة بعمليات الخوصصة يتنافى واستراتيجية الخوصصة إذ أنه بعد أربع سنوات من إنشائها لم يتم بيع أي مؤسسة ولم يتم خوصصة أية مؤسسة خوصصة كليا كما أن هيئة الهولدينغ التي استحدثت لإعادة هيكلة القطاع العام والخوصصة كطريقة للتخلي عن أملاك الدولة (القطاع العام)، حيث تم إنشاء 11 هولدينغ تضم كل القطاعات ما عدا المحروقات والقطاع المالي، ابدى بشانها عدة ملاحظات وانتقادات والذهاب إلى الحكم بفشلها كطريقة خوصصة القطاع العام، فحسب السيد عبد اللطيف أشنهو، يرى بأن التجربة قصيرة حتى يمكن تقييمها، لكن يمكن ملاحظة أن الهولدينغ لا تمتلك سوى أموالا خاصة بها سوى ما تبقى من صناديق المساهمة التي سيستها، فالهولدينغ يضيف مالك لا يستطيع سوى بيع المؤسسات وعرضها في المزاد بدون ما يكون له الوقت لإعادة هيكلتها.

[1]حوار أجرته جريدة الخبر مع الخبير "شكيبار سلان" يوم 3 جانفي 2000 العدد 2798.

2- المشاكل الهيكلية:

هذه المشاكل تتمثل في ضعف القطاع الخاص، أو نجده في الجزائر مريض وغير قادر على المساهمة فعليا في عملية الخوصصة فرغم الحضور المعتبر للقطاع الخاص في الجزائر (نسبة مساهمته في انتاج القيمة المضافة الإجمالية 40%) إلا أن المستثمر الخاص في الجزائر يعاني حاليا من تداعيات وانعكاسات خسائر الصرف ومن تراكم الديون جراء قرارات لن يكن طرفا فيها ومسؤولا عنها.

فالجزائر وكغيرها من البلدان المغربية تعاني نقصا كبيرا في المبادرات الخاصة والسبب يعود إلى طبيعة النظام الذي يؤمم ولنموذج التصنيع بما أشد على عدة مبادرات لخلق مؤسسات، هذا النظام أدى إلى هدمها وبالتالي هدم الرأسمال (أحد عوامل الإنتاج والثروة) المتراكم ببطء وبصعوبة، حيث أنه إلى غاية سنة 1982 كان القطاع الخاص محصور في الجزائر بل وضعت عليه قيود تحد من نموه وتوسعه.

أضف إلى ذلك أن "يسعى القطاع الخاص وراء الربح السريع وغياب إستراتيجية واضحة لتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة فعلا،قد حالت دون تطوره في الاتجاه الصحيح والقطاع الخاص في الجزائر مركز في بعض النشاطات الاقتصادية فقط وأن الإصلاحات الجارية في الجزائر قد خصت القطاع العام فقط.

إلا أنه ظهرت ثغرات عديدة في عمل الوكالة، حيث كانت منح تصريحات وإيجارات وتسهيلات لشركات جديدة لا تدفع الضرائب والرسوم فيما تحرك شركات قائمة من تلك المزايا وغن قدمت مشاريع مماثلة أو أحسن منها وهو ما يخلق جوا تنافسيا بعيدا عن القواعد التجارية وقواعد السوق.

إذن يجب التساؤل عن قدرة المشترين المستقبلين للمؤسسات الاقتصادية العمومية فمهمتهم تتمثل في إيجاد الحلول الثلاثة لمشاكل هيكلية في:[1]

- عجز في التسيير.
- التأخر التكنولوجي.
- عدم التحكم في القواعد وأسواق التصدير.

أ) المشاكل التنظيمية والقانونية

إن الإطار التنظيمي والقانوني للإصلاحات لم يتكفل لحد الآن حيث أثبتت الممارسة الميدانية ضرورة وحتمية مراجعة بعض المفاهيم والتصورات كل مرة، وتكييف البعض الأخذ فمثلا المادة 2 من قانون الخوصصة تستثني المؤسسات المالية من عملية الخوصصة، وينص أيضا قانون الخوصصة على 3 تقنيات فقط للخوصصة وفي:

ب) التنازل عن طريق الأسواق المالية.

ت) التنازل عن طريق المزايدة.

ث) خوصصة التسيير.

[1] عماري عمار، **الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، ، مرجع سبق ذكره، ص:69.

أضف إلى ذلك أن "قانون الخوصصة تعتبر بنود بطيئة وبيروقراطية جدا، فبالنسبةللزبون كي يتمكن من شراء وحدة صناعية أو تجارية معينة فهي عملية تستغرق 12 شهرا وتستغرق في البلدان الأخرى 6 أشهر فقط". فبالإضافة إلى ذلك هناك شبه انعدام للتشريعات القانونية إلى التي تحكم نشاط الخواص مما يطرح مشكل القضايا الاجتماعية والاقتصادية (الاقتصاد الموازي)، وحجمه. فحسب آخر الأرقام 14 مليار دولار خارج مراقبة الدولة أو ما يمثل 30% من الناتج المحلي الخام هو حجم الاقتصاد الموازي وغير الرسمي الذي يبقى بعيدا عن رقابة الدولة، وعن التحصيل الجبائي والضريبي وهو رقم دلالة إذا علمنا أن نسبة المحروقات من الناتج المحلي الخام تقارب 32% يضاف إلى كل المشاكل السابقة مشكل العقار الذي يعتبر من أكبر مشاكل التي تطرح في الجزائر حيث صرح السيد عبد الرحمان مبتول "رئيس مجلس الخوصصة سابقا" أن هناك مشاكل مستعصية فيما يتعلق يتسلم أملاك الدولة للمؤسسات العمومية فشاهدات ملكية العقارات المنقولة وغير المنقولة التي تتملكها منذ إنشائها بخضع تسليم هذه الشهادات لعمليات معقدة تتداخل فيها المؤسسة والأملاك ولجان الولاية والخزينة .[1]

ثالثا : المشاكل الاقتصادية للخوصصة

إذا ما قورنت الخوصصة في الدول العربية مع بقية دول العالم، فهي مازالت رغم ما قطعته تتسم ب :

- ضعف عملية الخوصصة
- عدم وضوح استراتيجية اختيار المجالات التي تغطيها الخوصصة .

و لجدول التالي يوضح ضعف نصيب الدول العربية من مجمل عائدات الخوصصة في دول العالم ، رغم الجهود المبذولة والفترة الزمنية التي استغرقتها عملية الخوصصة .

الجدول (2-4) : نصيب الدول من عائدات الخوصصة في العالم.

الدول	دول عربية	شرق آسيا	أوربا الوسطى	أمريكا اللاتينية	جنوب آسيا	إفريقيا
النسبة	%5	%12	%23	%54	%04	%02

المصدر:تقرير للاقتصاد العربي الموحد، ص 158

ويرجع ضعف الخوصصة إلى عدد من المشاكل المتفاوتة بين الدول[2]:

[1] عماري عمار، **الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، ، مرجع سبق ذكره، ص:69.
[2] - شرابي عبد العزيز، **المديونية الخارجية للجزائر**، منشورات وحدة البحث إفريقيا والعلم العربي، جامعة منتوري، قسنطينة 1991 ، ص:76.

مشاكل متعلقة بالمؤسسات :الشكل التنظيمي للمؤسسة العمومية يحدد بصفة كبيرة المراحل الضرورية الواجب المرور عليها قبل تطبيق الخوصصة فإذا كانت المؤسسة ذات مسؤولية محدودة يتم التعامل في أسهمها حاليا فتسيير عملية الخوصصة بعرض كميات إضافية من الأسهم ، أو بيع جزء من الأسهم ،أما إذا كانت غير ذلك فيجب إجراء تعديلات عليها ، لتحويلها إلى شركة مساهمة تعمل في الإطار القانوني للشركات المساهمة ، أي إدخال تعديلات تشريعية ، ويتعين تحويل نظام العاملين فيها من النظم الحكومية إلى نظام العاملين في القطاع الخاص.

أ/ **الوضع الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي**:فغالبا ما يلعب الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الدولة (ركود، تضخم...) دورا أسياسيا في نجاح عملية الخوصصة أو فشله، كذلك النظام الاقتصادي و الوضع الاجتماعي المتمثل في معارضة العمال والنقابات لعملية الخوصصة. فتنفيذ الخوصصة يستدعي تهيئة الأطر والأنظمة التشريعية التي تحول الحكومات نقل ملكية المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما يستدعي سن القوانين اللازمة الذي قد يستدعي إصدارها وقتا طويلا لهيمنة البيروقراطية على الإجراءات و القرارات الحكومية.

ب/**تقييم المؤسسة**:أو تحديد قيمة المؤسسة بالأسعار السائدة في السوق، ويتطلب ذلك فحص حالة المؤسسة المالية وعملية التشغيل ثم إجراءات تقدير لأصول أو أسهم المؤسسة.

ويشمل هذا التحليل الأداء المالي في السنوات السابقة، وهيكل تمويل المؤسسة وتحليل موقف الديون المستحقة عليها، ومركزها التسويقي، وعادة ما تلجأ الدولة إلى نظام المزادات حيث يتم تحديد قيمة المؤسسة السوقية، أو بيع المؤسسة على دفعات، حيث يبدأ بيع مجموعة من الأسهم ثم تتزايد الأسهم المطروحة للبيع بشكل تدريجي لاتجاه الوقت أمام السوق للتكيف معها، وتمكين الحكومة من الحصول على سعر أفضل.

ت/ **ضعف التمويل**:ضعف التمويل اللازم لإعادة الهيكلة المالية و الفنية لعدد من المؤسسات لتخفيف عبء الديون عليها، و التحديث التقني، وو**ضع برامج مكثفة للتدريب.**

ج/ **البطالة**: باعتبار الخوصصة تعني تخفيض حاد في القوة العاملة و الحلول المقترحة لحل مشكلة العمالة الزائدة، التقاعد، و التقاعد المبكر، التدريب و إعادة التدريب، تعويض البطالة، إيجاد فرص عمل بديلة، المساعدة على إنشاء مشروعات خاصة صغيرة.

الفرع الثاني: المعوقات والصعوبات التي تواجه الخوصصة في الجزائر:

عملية الخوصصة تمثل طريقة من طرف إعادة هيكلة الاقتصاد التي أصبحت أكثر صعوبة فهناك عدة عراقيل وصعوبات تنظيمية وتقنية وذلك راجع إلى حداثة العملية وغياب نظرية اقتصادية تؤطرها.

فعملية الخوصصة تستلزم نظريا شروطا كوجود اقتصاد السوق متطور وجود ادخار داخلي هام، أسواق مالية كافية، ووجود نظام بنكي متطور (توظيف الأسهم) واقتصادا مستقرا حتى تتمكن من تقييم المؤسسات التي ستخوصص بكفاءة.

1- معوقات الخوصصة في الجزائر: بالرغم من اعتبار الخوصصة خيارا واضحا في إطار إعادة الهيكلية الاقتصادية وبالرغم من إنشاء وزارت ومجالس لهذا الغرض(وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، المجلس الوطني للخوصصة...) فإن هناك معوقات تقف أمام البدء في الخوصصة الفعلية في الجزائر، إذا استثنينا رفع رؤوس أموال بعض المؤسسات بنسب تبدأ من 20% (شركة الرياض صيدال، الأوراسي) وفتح ذلك للاكتئاب العام.

أ) **المعوقات الخاصة بالمؤسسات القابلة للخوصصة:**

ترتبط هذه المعوقات بالعوامل السياسية و الاجتماعية و بالوضعية السيئة للمؤسسات التي ستخوصص:

- **عوامل سياسية و اجتماعية داخل الهيئات المعنية:**

إن هذه العوامل يمكن إجمالها في مايلي :

- تعاظم القطاعات العمومية: تعطي المؤسسات العمومية، بشكل عام، جذبا لطالبي الشغل وبالفعل فإنالدخول إلى مناصب العمل في هذه المؤسسات يعطي نوعا من التأمين الشغل مما يؤدي إلى ارتفاع في التعداد الشيء الذي يطرح مسألة أو مشكلة تسيير الموارد البشرية على مستوى المؤسسة[1].

- أرضية العلاقات ذات الطابع الزبائني:إن التساهل في تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية أدى تدريجيا إلى تشكيل شبكات ذات طابع عائلي وسياسي... حتى أدى النمو العام لهذه الشبكات المشكلة وهاوسا!!.

- **التداخل الثرواتي الجديد:**

إننانقصد هنا بالتداخل الثرواتي الجديد الخلط بين الممتلكات العمومية والممتلكات الخاصة من طرف العمال والمسيرين في مؤسسات القطاع العام، وبالفعل فإنه أحيانا يكون تسيير هذه المؤسسات مطبوعا بما يلي:

- تحويل للأموال والوسائل.
- تمنح للمزايا المختلفة وغير المبررة (سكنات فاخرة، إقامة في الفنادق، إطعام مفرط، سفريات غير مبررة،...).
- الاستعمال السيئ للوسائل ومنشآت الإنتاج لأغراض شخصية .

إن المستفيدين من هذه الوضعيات يقفون بطبيعة الحال أمام كل فكرة خوصصة وحتى إن تم القبول بمبدأ الخوصصة فإن هذه الممارسات تميل إلى البقاء وتشكل معوقات لإنجاح الخوصصة .

- **المعوقات المرتبطة بمحيط المؤسسات القابلة للخوصصة:**

يمكن رصد هذه الصعوبات في مجموعتين :[2]

[1] شرابي عبد العزيز، **المديونية الخارجية للجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص:78

[2] - شرابي عبد العزيز، **المديونية الخارجية للجزائر**،مرجع سبق ذكره، ص:79.

- **سوق الخوصصة:**

في هذا المستوى يمكن تلمس الصعوبات على المستويات التالية:

أ.البعد التنافسي:

***حالة الاحتكار:وهي حالة مؤسسة القطاع** العام التي ستخوصص في حقل تنافسي بينما السوق محدود. **إن** عملية الخوصصة في هذه الحالة لن تؤدي إلى النافسة.

* **حالة تنافس حقيقي**:وهي حالة مؤسسات القطاع العام الاقتصادية التي نمت في محيط احتكاري وستعرضها الخوصصة للمنافسة، وهذه الوضعية ستسبب بالنسبة للمؤسسة المخوصصة في صعوبة الاندماج في التيار الخاص ، وهذه الصعوبة هي نتيجة المزايا المرتبطة بالاحتكار وأيضا نتيجة أن الاندماج سيزعج مصالح تأسست تحت إمبراطورية الاحتكار.

ب. سلوك المشترين المحتملين (الكامنين):

* عدم كفاءة أو حذر المشترين المحتملين المحليين:**إن عدم الكفاءة** أو الحذر هذا غير مبرر في حالة المؤسسات التجارية على اعتبار أنه في الغالب يكون المشترون المحليون هم أنفسهم الممارسون للمهنة. إن إقبال المشترين المحليين على المؤسسات التجارية كبير لأن الربح فيها سريع.

وعلى العكس يمكن الحديث عن حذر حقيقي من طرف المشترين المحليين في حالة التنازل عن المؤسسات الصناعية للقطاع العام. وهنا تطرح المسائل التالية:

- تكاليف إعادة الشراء الباهظة.
- التحكم التقني.
- التسيير الشاق.
- المر دودية على المدى البعيد

التي تميز هذه المؤسسات الاقتصادية عوامل منفرة خاصة إذا علمنا من جهة أخرى أن قنوات التمويل نادرة وإيجار النقود غال جدّا[1].

* **المستثمرون الأجانب**:إن المستثمرون الأجانب يعلنون عن أنفسهم في غياب نظرائهم المحليين عندما الأمر بقطاعات عالية المر دودية وتتطلب تحكمت تكنولوجيا جد متقدم مثل المحروقات، السمعي البصري، الاتصالات الإعلام الآلي،... على اعتبار أم يملكون استثمارية وعدة (بضم العين وفتح الدال وتشديده).

إن هؤلاء المستثمرون عندما تترجم تدخلا هم من بين ما تترجم بإعادة توطين للاستثمارات ذات التأثير على الاقتصاد المحلي وتنمية للمناولة[المقاولون من الباطن] وروح المقاولات المحلي فإهم يساهمون بالتاكيد في نجاح او تحقيق الأهداف الحقيقية للخوصصة(حديد وصلب، أعمال كبرى، فندقة، صناعة السيارات،.....) وعلى

[1]مبارك بوعشة، **المديونية الخارجية للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

العكس إذا كانت استثماراتهم لا تخص إلا قطاعات ذات قيمةمضافة متدنية او قطاعات ذات نمو كمي وفي العاملة أو قطاعات لا يهدفون من وراءها إلا الربح السريع أو مؤسسات ذات زائد قيمة عال فإننا نستطيع أن نتصور أن برنامج الخوصصة يمكن أن يقود إلى تلوين جديد سيء للاقتصاد.

- **المعوقات المؤسساتية:**

يمكن ذكر من بين هذه المعوقات مايلي:

- عجز في نظام الادخار المحلي، ذلك أن المشترين المحليين هم ضحية عجز القنوات البنكية بسبب عدم تقديم الذي يستحقه المشترون.
- القدرة على إيجاد حلول بديلة في ما يخص التمويل تتمثل في تنمية سوق للبورصة لخلق أقطاب مالية.
- الوضع القانوني: يتميز الوضع أو الظرف القانوني بمايلي:
  - جباية ثقيلة بالنسبة للمشترين المحتملين.
  - حقوق جمركية عالية.
  - أعباء اجتماعية مقيدة.
  - وجود منظومة تشريعية لصالح الاحتكار الشيء الذي لا يعطي مزايا للمؤسسات المخوصصة ولذلك لابد من بذل مجهود حقيقي لتعديل القوانين من أجل تليين الإطار القانوني لمحيط المؤسسات المعنية بالخوصصة.
  - إشكالية القدم وعدم المرونة القانونية في الدولة الجزائرية خاصة في ميدان القانون الإداري وقانون العمل اللذين يجب أن يكون مكيفين مع سياسة الخوصصة.

- عدم وجود سوق مالية فعالة تسمح بتقدير قيمة المؤسسات الحقيقية.
- مشكلة التضخم التي لا تزال دون الأرقام الدنيا المطلوبة(4%- 5%) إذ لا تبلغ في الجزائر قرابة الـ25%[1].
- ضعف النظام البنكي الجزائري الذي يعتبر غير قادر على توفير السيولة المالية الكافية لتغطية الطلب على القروض من طرف المستثمرين.
- ضعف رأس المال الخاص المحلي لتغطية امتلاك مؤسسات تبدو أكبر حجما من طاقته.
- عدم وضع أدوات تنفيذية لتقييم ممتلكات المؤسسة التي ستخوصص حفاظا على الممتلكات الوطنية.
- تردد واضح وتناقض لدى المقررين كون كلّ مسؤول يريد تحميل عملية تنفيذ الخوصصة إلى من سيأتي بعده وهكذا. حتى أن الأمر يكاد سيصبح من صلاحيات الرئيس وليس من صلاحيات الحكومة.
- عدم إجماع الطبقة السياسية (أحزاب وشخصيات) حول موضوع الخوصصة في رأي واحد.

الصعوبات التي تواجه عملية الخوصصة:

يشير الأدب الاقتصادي للعديد من الصعوبات التي قد تواجهها عملية الخوصصة، تختلف **درجتها من دولة** إلى أخرى، و قد كانت سببا في عدم تحقيق الخوصصة لأهدافها بل و فشلها في بعض الأحيان ففي الواقع العملي ومن خلال استقراء التجارب السابقة في مجال الخوصصة يتبين لنا الكثير من الصعوبات التي تواجه تبني مثل هذه البرامج و منها: [1]

- **زيادة عدد العاطلين عن العمل.** فمن المرجح أن ينتج عن انتقال ملكية المشروعات العامة إلى الملكية الخاصة تسريح العديد من العمال و خصوصا قد يكون البعض منهم في سن مبكرة، و هذا بدوره قد يؤدي إلى خلق المشاكل الاجتماعية و لذا يحرص معظم المستثمرين عند انتقال الملكية إليهم إلى ترشيد أعداد **العاملين و** الإبقاء على الأعداد المؤهلة و اللازمة للعمليات الإنتاجية و من الممكن أن يكون الاستغناء عن أعداد كبيرة منهم شرطا أساسيا عند الشراء مما يتسبب في خلق مشكلة اجتماعية كبيرة قد يكون لها أبعاد سياسية خطيرة.
- انخفاض القدرة الشرائية و بالتالي انخفاض الطلب على السلع و الخدمات مما يكون له الأثر السلبي على الشركات سواء في القطاع العام أو الخاص.
- **مشكلة التقييم:** يشكل التقييم عنصرا مهما في عملية الخوصصة، فالتقييم المرتفع قد يطرد المستثمرين أو يجعل معظمهم يحجم عن شراء الوحدة المراد بيعها و في المقابل فإن البيع بأسعار أقل مما يجب يؤدي إلى خسائر و انخفاض للعائدات المتوقعة للخزينة.
- يتطلب خوصصة الشركات مرحلة أخرى و هي إعادة هيكلتها و ذلك لمنع تعثر هذه الشركات و محاولة وضعها في المسار التصحيحي الحقيقي. **و يتم ذلك بإعادة هيكلتها ماليا و إصلاحها إداريا من خلال تطبيق أنظمة جديدة لمراقبة الجودة و التسويق و الصيانة و التكاليف و المعلومات.**
- هناك بعض الحالات التي قد تأخذ إجراءات التفاوض و البيع و التحقق من قيمة الأصول وقتا كبيرا من جانب المستثمر، مما قد يسمح بوجود متغيرات كثيرة في البيع التي قد يترتب عليها في النهاية توقف عملية البيع.
- التوقيت غير الملائم لطرح بعض الشركات، فمثلا قد يوجد شركة اخرى مناسبة تعمل في المجال نفسه وقت الطرح.
- الترويج غير الكافي من جانب المروجين للشركات, فإذا لم يحسن عرض الشركة للبيع فقد يتعسر أو يتم بقيمة متدنية أو لمشترين مضاربين و تتعرض الشركة للتوقف بعد فترة وجيزة.
- هناك معارضة من بعض الفئات الشعبية للخوصصة مما يجعل بعض الحكومات مترددة في طرح حصص كبيرة من الشركات المملوكة لها، و ذلك تفاديا لمشاعر هذه الفئات و خصوصا أن كثيرا من القطاعات تعتقد أن

[1]Khelif omar, Economie algérienne : Politique de privatisation , in colloque CREAD sur l'emploi, Alger 2004, P26

الخوصصة تعني سيطرة الأجانب على الأصول و المرافق الحكومية، و أن **الحكومة ستفقد سيطرا على القطاعات** الإستراتيجية للاقتصاد الوطني.[1]

- عدم وجود سوق مالية متطورة تساعد عملية التحرير الاقتصادي التي تشكل الركيزة الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المنتهجة في هذه الدول، و يسرع و يساهم في إنجاح عملية الخوصصة بشكل خاص. **و لكن لا** يتعين النظر إلى اسواق راس المال على انها عقبة غير قابلة للتغلب، إذ تمثل عمليات الخوصصة في كثير **من الأحيان الوسيلة المثالية لتوسيع نطاق أسواق رأس المال و تعميق مدى الوصول إليها.**
- مشكلة الديون التي تعاني منها معظم الشركات العامة، و الكيفية التي سيتم بها تسوية هذه الديون و معالجتها و دور المصارف بهذا الخصوص.

و يمكن باختصار القول أن هناك صعوبات و عوائق إدارية و قانونية و تنفيذية و مالية تواجه عملية الخوصصة. و هذه الصعوبات تحتاج إلى تضافر الجهود في إطار توافق عام كي يمكن التغلب عليها. **فعلى المستوى الإداري تتجلى** الصعوبات في العقلية الإدارية السائدة التي تقوم على الروتين و التكرار و الهدر، و في معارضة الموظفين غير المنتجين لفكرة الخوصصة و على المستوى القانوني تحتاج عملية الخوصصة إلى تشريعات جديدة، و إلى تعديل بعض التشريعات القائمة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية **و الإدارية و المالية و المؤسساتية. أما على المستوى** التنفيذي التقني هناك سلسلة من الأسئلة يمكن طرحها: ما المعيار أو المعايير لإجراء عملية الخوصصة؟ هل المعيار هو الخسائر اللاحقة بتلك المؤسسات؟ هل المعيار هو التراجع في معدلات النمو الاقتصادي؟ و من الجهاز الذي يقرر أو ينفذ عملية الخوصصة بما في ذلك تحديد أسعار الأصول و البيع للمؤسسات المراد تحويلها؟ و على المستوى المالي يطرح سؤال أساسي: من يمول عملية الخوصصة، و من هي الجهة التي يمكن أن تشتري المرافق **العامة؟ هل تمول العملية بقروض داخلية، أم بقروض داخلية و خارجية**، أم يتم اللجوء إلى الرأسمال الأجنبي؟ و **على المستوى الاجتماعي تتجلى الأمور المتعلقة بالعمالة و ازدياد ظاهرة البطالة، سواء كان ذلك عن طريق الاستغناء عن العمالة الزائدة أم تقليل فرص العمل نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة**...فما هو مصير العمالة المتوقع تسريحها **من المشروعات العامة؟**

و هنا لابد من التأكيد على أن العوامل الاقتصادية وحدها لا تكفي لنجاح العملية. فالعوامل الاجتماعية و السياسية و القانونية قد يكون لها دور كبير في النجاح أو الفشل. فهذه العوامل تسهم جميعها مساهمة فعالة في نجاح هذه البرامج.[2]

1 -Khelif omar, Economie algérienne : Politique de privatisation , in colloque CREAD sur l'emploi, Alger 2004, P27.
1 Khelif omar, Economie algérienne : Politique de privatisation , in colloque CREAD sur l'emploi, Alger 2004, P28-

المطلب الثالث: الآثار الناتجة عن الخوصصة في الجزائر.

يمكن تقييم أثر الخوصصة على الاقتصاد الكلي باستخدام طرق مختلة و استناد إلى الأهداف الأولية لبرامج الخوصصة، و يمكن قياس أثر الخوصصة على مؤشرات مثل زيادة حجم مشاركة القطاع الخاص قي الاقتصاد، انخفاض عجز الموازنة العامة، تطور أسواق رأس المال المحلية، تحسن الميزان التجاري، تغير معدل البطالة، و الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الأول :الآثار الإيجابية:

1-على المستوى الاقتصاد الكلي:

إن إيجابيات الخوصصة ملموسة في الاقتصاد ككل فهي تمثل خطوة جد مهمة في إطار النمو والرفاء الاقتصادي على المدى الطويل وهي تجلب إيجابيات متعددة على مستوى الاقتصادي الكلي منها:

أ- **تدعيم المنافسة:** بمجرد تخلي الدولة عن تدعيمها لوقاية المؤسسات العمومية من خطر المنافسة يصبح بإمكان مدراء المؤسسات المحلية احتراف السوق الجديدة أين تكون المنافسة حتى مع المستثمرين الأجانب.

ب- **استقرار الميزانية:** نظرا لتخلي الدولة عن الدعم الذي كانت تأخذه على عاتقها للمؤسسات العمومية الفاشلة، اصبحت تدخل تلك الاموال التي كانت تصرف في سبيل تغطية خسارتها إما من الخزينة او العمل على زيادة الاستثمارا ا من جانب آخر.

ج- **الاستثمارات الأجنبية:** إن برنامج الخوصصة فعال يمكنه على المدى الطويل تحقيق استقرار الميزانية مما ينجر عنه استقرار البلد ككل، فوجود محيط اقتصادي مستقر مهم لجلب المستثمرين الأجانب الذين يمكن أن يجلبوا منافع للبلد، كتحويل التكنولوجيا خلف مناصب عمل إنعاش التجارة الخارجية خاصة التصدير، هذه الأهداف تعتبر أساسية لتنمية وتطوير البلد، لهذا الهدف فإن الجزائر لاتشجع هذا النوع من الاستثمار (الاستثمار الأجنبي) لتبني إصلاحات اقتصادية موجهة نحو اقتصاد السوق.[1]

د- **تطوير أسواق رؤوس الأموال:** إن العلاقة بين الخوصصة ورئوس الأموال معقدة ولكنها مهمة، فبرنامج الخوصصة لا يعرف نجاحا كبيرا إذا كانت أسواق رؤوس الأموال غير متطورة، ففي البلدان أين الأسواق المالية محدودة فقإنه من الصعب على المؤسسات العمومية أن تبيع أسهمهم، الشيء الذي يدفعهم إلى الحذر، وأن المستثمرين الجدد يساهمون في تطوير نشاط وسيولة الأسواق المالية الوطنية.

ج- **تجديد الإدارة:** الكفاءة في التسيير التي يجب ان يتمتع بها مسؤولوا اغلبية المؤسسات العمومية يجب ان تكون خاضعة لمقاييس دولية، الكفاءة المقدمة من طرف المؤسسات العمومية هي أقل من الكفاءات المقدمة من طرف القطاع الخاص.

[1] جريدة الخبر: العدد 2039، يوم 14 أوت 2000.

المشكل أكثر أهمية في البلدان النامية حيث مسيري المؤسسات العمومية يفتقدون للخبرة أو الكفاءة التسييرية، حيث معظم القرارات المتعلقة بكمية ونوعية المنتوج والأسعار تتم من طرف المخطط الوطني، حتى وإن كانت الخوصصة لا تجلب المستثمرين الأجانب فالمستثمرين المحليين يكونوا بإمكانهم تغير طرق الإدارة، بالإضافة إلى ان المسيرين الجدد يصبحون محررين من القيود السياسية المفروضة على الإدارات.

د- جلب التكنولوجيا والتكوين: إن جلب رؤوس الأموال وإعادة النظر في الإدارة يتماشى في أغلب الأحيان مع تبني تكنولوجيا جديدة، كذلك فيما يخص تكوين الإطارات والموظفين.

الفرع الثاني :الأثار السلبية

تؤدي عملية الخوصصة إلى مجموعة من الإيجابيات على المستوى الكلي والجزئي وعلى مستوى المستهلكين وحتى بالنسبة للاجانب، إلا انها في نفس الوقت تسجل اثارا سلبية على المستوى الاجتماعي والسياسي.

1-على المستوى الاجتماعي:

تؤدي الخوصصة خاصة في المدى القصير إلى زيادة في معدل التضخم والتراجع في الاقتصاد الوطني أي تدني في الناتج الوطني نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وتقليص الرسوم الجمركية على السلع الخارجية التي أصبحت تعم السوق الوطنية بالإضافة إلى تقليص مناصب العمل، نتيجة إفلاس العديد من المؤسسات العمومية وبيعها للخواص، وحسب توجهات الرئيس بوتفليقة وحكومة بن فليس الهادفة إلى الخوصصة الشاملة، وتسيير المركزية النقابية لهذا التوجيه ومساندتها المطلقة للرئيس[1]،

وقد أكدت دراسة ميدانية قامت بها وزارة العمل والحماية الاجتماعية صدرت في جويلية أن الركود الاقتصادي الحالي الناجم عن غياب الاستثمار أدى إلى ضعف في مجال خلق مناصب شغل دائمة بنسبة 30% من مجموع الكلي على مستوى القطاع الاقتصادي[2].

مما سبق يتضح أن الخوصصة تعتمد على سياسة التشغيل للعمال العشوائية وذلك لتحقيق أكبر ربح ممكن، وبالتالي هيمنة الفكر التجاري والربح السريع على حساب الحياة الاجتماعية للفرد، مما يؤدي إلى تدني القدرة الشرائية وعدم تغطية الحاجات الجماعية، كالعلاج، التعليم، حيث أصبح القدر بدفع للحصول على هذه الخدمات بعد أن كانت تقدم مجانا، فإنه بلا شك انخفاض في التمويل لهيئة الميادين ينجر عنه لا محالة احتياج خاصة من طرف الدخل المتوسط والضعيف.

إذن نستطيع ان القول ان الخوصصة من دون حواجز حمائية من شانها ان تؤدي لا محالة إلى بحميد الهياكل القادمة، اقتصاد مهيكل عاجز عن خلق الأعداد الكافية من مناصب العمل وإنشاء ثروات معتبرة، مع فسح المجال ليروز طبقة "واسعة" جدا من المحرومين.

[1] جريدة الخبر الصادرة في 21 أكتوبر 2000

[2] – الخبر في 5 سبتمبر 2000.

2-على المستوى السياسي:

تعتبر الخوصصة من بين الإجراءات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان السائدة في طريق النمو وحتى نتمكن من الدخول إلى اقتصاد السوق، هذا الدخول يترتب عليه إصلاحات **سياسية تتماشى والإصلاحات** الاقتصادية المطبقة، هذا يعني أن هذه الدولة السائرة في طريق النمو تبني سياسات جديدة وفقا للشروط التي تمليها عليها المؤسسات المالية العالمية وبالتالي لا تكون لها حرية تحديد النظام السياسي الذي تنتهجه.

ا-الآثار الاقتصادية للخوصصة

إن للخوصصة آثارا تشكل العلامة المميزة لإعادة هيكلة اقتصادية جادة وسليمة وذلك بسبب آثارها الاقتصادية و السياسية:[1]

إنه لا يمكن الحديث عن خوصصة إلا ضمن إطار إعادة هيكلة الاقتصاد ومن ثم فإن أهمية الأهداف التي توضع في إطار إعادة الهيكلة عن طريق الخوصصة تكمن في حشر **أو تضييق على المؤسسات العمومية الاقتصادية عن طريق متطلبات من مثل النجاعة و تحقيق النتائج و تحقيق الأرباح أو الاعتماد فقط على الوسائل المالية الخاصة،** ويبدو أنه لكي تصل مؤسساتنا العمومية إلى ذلك لابد لها أن تصبح مؤسسات بأتم معنى الكلمة **أي** " مركز تسيير و **قرار مستقلين**" مزودة بطاقة بشرية وتقنية و تكنولوجية ومالية و يكون الهدف ساعتها **المنافسة**[2].

- **أثر الخوصصة على الكفاءة الإنتاجية**

تؤدي الخوصصة نظريا إلى زيادة درجة المنافسة بين المؤسسات مما يترتب عليه التخلص من عناصر عدم **الكفاءة،** القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية وعدم المحاسبة والإهمال والتسيب، **فالقطاع الخاص** اقدر على محاسبة ومساءلة العاملين التي تنمو في ظل البيئات المحمية اقتصاديا كما تؤدي إلى توليد الحافز على **التجديد وتساعد أيضا على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على تحرير الأسعار والتخلص أو تقليص التدخل** الحكومي في قرارات المشروعات الخاصة ورسم **سياستها،** فالدخل الحكومي الزائد يخلق جوا من البيروقراطية ويؤثر سلبا على تخصيص **الموارد،** كما أن الخوصصة تخلق جماعة **(مستثمرين) من الأفراد يهمهم مراقبة عمليات المشروع والتحقق من نجاحه،**كما أن الربحية ستكون الهدف الرئيسي **للمشروعات الخاصة،** كما يترتب على كافة أنواع الإصلاح التي تتم بالنسبة للمشروعات أو المؤسسات **الخاسرة قبل خوصصتها تحولها** إلى وحدات رابحة (في إطار **التأهيل) أو التخلص منها إذا** لم يكن هناك جدوى من إصلاحها، **وتوجيه الموارد لاستخدامات أفضل، ونتيجة لذلك فإنه من** المتوقع نظريا أن تترتب على الخوصصة تحسين الكفاءة وزيادة الناتج الكلي.

---

[1]-شبايكي سعدان، **هل تصلح الخوصصة لحل من الحلول المقترحة لمشكلات المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر؟** وقائع ملتقى واقع وآفاق المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، جامعة باتنة، ماي 1994، ص:12.

[2]-شرابي عبد العزيز، **المديونية الخارجية للجزائر**، منشورات وحدة البحث إفريقيا والعلم العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 1991، ص:80.

- **أثر الخوصصة على السياسة المالية والنقدية**

للخوصصة تأثير على كل من السياستين النقدية والمالية، فتأثيرها على السياسة النقدية يظهر في تنشيط سوق الأوراق المالية، حيث يصعب تطبيق الخوصصة دون وجود سوق نشط للأوراق المالية، ولا يمكن تنشيط الأوراق المالية دون وجود مشروعات خاصة تطرح أسهمها فيها.

أما في السياسة المالية فالخوصصة تؤدي إلى ترشيد النفقات العامة من جهة وتنمية الموارد المالية من جهة أخرى، حيث يتم ترشيد النفقات العامة عن طريق إلغاء الدعم المقرر للمشروعات العامة، وفي نفس الوقت تزداد الإيرادات نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الضرائب وزيادة أسعار الخدمات التي تقدمها بعد رفع الدعم عنها مثل أسعار الطاقة والنقل والمواصلات. كما يؤدي تحرير سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب إلى تقييم أسعار السلع والخدمات بأسعارها الحقيقية، وهو ما يؤدي إلى دقة الحسابات للدولة وجذب الموارد الأجنبية من خلال البنوك وشركات الصرافة. كما يؤدي تحرير أسعار الفائدة إلى المنافسة بين البنوك، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة العمليات المصرفية، ورفع استخدام القروض من جهة أخرى.

- **أثر الخوصصة على مديونية الدولة**

يؤدي تطبيق الخوصصة إلى تخفيض قيمة ديون الدولة وهذا نتيجة لما كانت تتحمله من أعباء المشروعات العامة عن طريق الدعم الذي كانت تقدمه، وهو ما كان يستدعي عقد القروض الداخلية في شكل أذون خزينة سندات، وكذا الاقتراض من الخارج لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب الدعم المقدم، أو بسبب تصحيح أوضاع المشروعات الخاسرة وأيضا لسد احتياجاتها، وتستخدم عوائد بيع الشركات العامة وتوجيهها لتغطية وتسديد هذا العجز بصفة تدريجية.

- **أثر الخوصصة على ميزان المدفوعات**

التحسين في ميزان المدفوعات يتم برفع الكفاءة، تخصيص الموارد المتاحة، وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي مع تحسين شروط التبادل التجاري ورفع نسبة تغطية الصادرات للواردات مع العمل على زيادة حصيلة الدولة من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تخفيض الديون وأعبائها، كل هذه الإجراءات والنتائج لا يمكن تحقيقها في الفترة القصيرة بل تستدعي فترة متوسطة وطويلة من الزمن حسب الاستجابة لعملية الخوصصة والتغيرات الهيكلية التي تحدث بدءا بـ:[1]

- تحرير المعاملات التجارية السلعية والخدمية مثل نظام حفز الاستيراد وتخفيض التعريفة الجمركية تدريجيا.
- ترشيد هياكل الحماية وتحقيق التوازن بين معدل التعريفة الجمركية على السلع تامة الصنع وبين المعدل المفروض على مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة.

[1]-شرابي عبد العزيز، **المديونية الخارجية للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص : 82.

2- الآثار الاجتماعية للخوصصة

لا يمكن الإشارة إلى الآثار الإيجابية للخوصصة سواء **على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، أو على الميزانية العامة أو على السياسة المالية والنقدية أو على ميزان المدفوعات والمديونية، فإن ذلك بعيد كل البعد** عن اهتمامات المواطن العادي الذي يسعى أولا وقبل كل شيء إلى الحصول على عمل يؤمن به حاضره و **مستقبله، حيث أنه من الخطأ الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي مع ترجيح الجانب الاقتصادي على** الجانب الاجتماعي ومعاملة الاثار الاجتماعية على انها اثار جانبية على افتراض ان النمو الاقتصادي دواء لكل **داء، فلا جدال أن الفعالية الاقتصادية مرهونة بالفعالية الاجتماعية.**

إن للخوصصة مفهوم هو ترك اليات السوق تعمل في حرية، غير ان اليات السوق ذاتها تعاني من تشوهات بجعل السوق أقل كفاءة مما يترتب عليه اختلال اعتبارات العدالة الاجتماعية وتدهور حالة محدودي الدخل

- **أثر الخوصصة على العدالة الاجتماعية**

إن نظام اقتصاد السوق بمفهومه المعاصر يتضمن التزاما أساسيا بتحقيق اعتبارات العدالة الاجتماعية، ولتحقيق ذلك هناك وسائل عديدة مستقرة ومطبقة فعلا، ومن هذه الوسائل مجموعة السياسات والإجراءات التي اصطلح على تسميتها بشبكة الأمان الاجتماعي والتي تشتمل على نظم للتموين، ونظم مساعدة كبار السن **والمعوقين** وغيرهم من الفئات المحتاجة.

من جهة اخرى إذا نظرنا إلى الخوصصة بانها تؤدي إلى رفع معدلات النمو والكفاءة ولهذا فهي تحقق افاقا واسعة لجميع المواطنين، كما تمكن الخوصصة الدولة من توفير مخصصات أكبر للأغراض الاجتماعية وشبكة الآمان **الاجتماعي وفرص أكثر للعمالة** المنتجة بدلا من البطالة المقنعة التي تتسم بها الاقتصاديات المركزية، مما ينتج **إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أفضل،** ومن الآثار الإيجابية **فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية هو تقريب** الفوارق الاجتماعية بين طبقة العمال والملاك، وذلك عن طريق فرصة إشراك العاملين في **الإدارة، وذلك بشراء** نسبة من اسهم الشركات العامة مما يحقق لهم تملك نسبة من المؤسسات التي يعملون بها.[1]

- **أثر الخوصصة على البطالة**

ازدادت مشكلة البطالة استفحالا خلال السنوات الأخيرة، وذلك لأن الاقتصاد لم ينمو بالمعدلات الكافية التي تسمح له باستيعاب القادمين إلى **سوق العمل،** رصيد البطالة القائم الذي مصدره العجز المتراكم **المسرحون من عملية تحويل الملكية.**

[1] - [1]-شرابي عبد العزيز، **المديونية الخارجية للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص : 82.

لقد عانت اقتصاديات الدول النامية من سياسة التشغيل الشبه تام للعمالة، التي كانت تقوم على مبادرات سياسية واجتماعية وليست اقتصادية، وهو ما نتج عنه بطالة مقنعة مما أدى إلى عدم تناسب رأس المال مع العمل[1].

لقد ترتب عن الخوصصة فقدان بعض الأفراد لوظائفهم والاستغناء عن الكثير منهم، ومن كانوا يمثلون بطالة مقنعة في المؤسسات العمومية حيث أن صاحب العمل الخاص لن يقبل هذا الوضع بأي حال من الأحوال نظرا لأنه يبحث عن أعلى عائد ممكن من وراء استثمار أمواله، ومن ثم لن يقبل إلا العامل الذي تكون المؤسسة في حاجة ماسة إليه. في ظل هذا الوضع سيتم الاستغناء عن الكثير من العمالة الزائدة.

3- الآثار السياسية للخوصصة

تتمثل الآثار السياسية للخوصصة في وضع حد للتمييز السياسي بين القطاع العمومي و القطاع وتغيير الفكرة الايديولوجية التي تعتبر القطاع الخاص مكملا للقطاع العام و بالتالي تمثل الخوصصة وسيلة للحد من الممارسات الاحتكارية للدولة والحد من البيروقراطية كذلك في المجال الاقتصادي، فالهدف المنتظر يكون إذا تنازل الدولة عن تسيير الاقتصاد وتخليها عن صلاحياتها التقليدية كدولة مالكة ومسيرة .

كما تعكس الخوصصة فشل محاولة الدولة الرامية إلى عدم الخضوع للتدويل الرأسمال و الإنتاج.

- توجيه واجتذاب رؤوس الأموال الدولية المتوفرة لدى القطاع الخاص نحو مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بعد إزالة كل العراقيل و الحواجز السياسية

تشجيع المواطنين المقيمين بالخارج و الراغبين في الاستثمار داخل الوطن بتقديم ضمانات من طرف الدولة المضيفة لإزالة الخطر، الناجم عن اللااستقرار السياسي في ظل اديولوجية الاشتراكية.

[1] مصطفى رشدي شيحة، **ضمانات التشغيل في اقتصاد السوق**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، 1997، ص 5

خاتمة الفصل

إن اللجوء إلى الخوصصة لا يعني تخلي الدولة عن جميع أدوارها أي أن الدولة ستتحول من مالك إلى المشرف و الموجه، وهذا يقتضي توفر أدوات الرقابة القانونية اللازمة لممارسة هذا الدور وما تتطلبه من قوانين لمحاربة الاحتكار و البطالة و التجاوزات...الخ

كما يجب على الدولة كذلك الإسراع في تفعيل سوق التداول للأوراق المالية على أسس سليمة لما تلعبه البورصة في تنشيط الخوصصة بجلب رؤوس أموال دائمة للمؤسسات الموجودة في الخارج للاستثمار و في الداخل. كما ينبغي إدراج سياسات مالية و نقدية مصرفية مشجعة لهذا الأمر تساعد على جذب هذه الاموال للعودة بها من الخارج مرة اخرى و إلا الت الخوصصة كمثيلاتها من الإصلاحات السابقة إلى الفشل و بقيت مجرد إجراء إداري لاجدوى منها إلا زيادة صفوف العاطلين و لانتشار مشاكل اجتماعية أكثر.

كخلاصة للخلاف القائم حول عملية الخوصصة فإنه لا ينبغي نسيان المقام المهم و المشترك للعلاقات الاجتماعية، و الإنسانية داخل المؤسسات إذ أن الخوصصة في المؤسسات العمومية تعني الرفع من المردودية عن طريق التقليص من عدد العمال(ما يعاب على النموذج) كما ان تهيؤها لاستقبال عدد كبير من اليد العاملة ذات كفاءة و إستراتيجية محكمة تقوم عليها المؤسسات العمومية.فالخوصصة تحدد التسعيرة على أساس التكلفة الهامشية فيما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات فينتج عنه تدهورا في الحالة الاجتماعية، ولكن هذه الحالة ظرفية عند المرحلة الانتقالية وبعد ذلك يتحسن الوضع.

فليس كافيا أن نعرف كيف نخوصص المؤسسة،وبعد ذلك لا نعرف كيف نكيف نموذج تسييرها مع المتغيرات الجديدة، ما يعني فشل العملية، فالهدف هو إنقاذ هذه المؤسسات و إيصالها إلى بر الأمان، دور وكفاءة المسير في

هذه الحالة يتمثل في كسر الحاجز الذي وضعته السياسة السابقة، وتغيير السلوكيات المكتسبة، وتغيير المفاهيم و بالتالي تتضح أهمية تكوين المسيرين و تزويدهم بكل النظريات في مجال التسيير حتى يتمكنوا من أداء مهمتهم دون اخطاء؟، من تم تبرز اهمية وجود المدارس الملقنة لمبادئ التسيير مع العلم انها تعد على الاصابع في الجزائر، و اكبر مشكلة تعاني منها المؤسسات الجزائرية هي غياب المسيرين الأكفاء. من ثم التغيير يجب أن يبدأ من الداخل، من الطاقات و الثروة الحقيقية لهذه المنشأة، ألا وهي العمالة التي تربت على أسس و ثقافة تسيير القطاع العمومي، و التي ترى فيه نظاما منحها امتيازات(العدالة الاجتماعية، المساواة، الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، تأمين منصب العمل)، يصعب أن تغير بين ليلة و ضحاها أفكارها، لتقبل الخوصصة.

الفصل الثالث:

أثر الاستثمار في أداء النشاط الاقتصادي على المستوى الخار

الفصل الثالث :

أثر الاستثمار في أداء النشاط الاقتصادي على المستوى الخارجي.

تمهيد:

رأينا أن الجزائر تعيش مرحلة تحولات عميقة ناتجة عن اختلافات داخلية، وعن تقلبات عالمية ترغم الوحدات السياسية التقليدية على الامتثال للتعاليم الجديدة المهيمنة، فنجد الجزائر مضطرة لتبني التوجهات الليبرالية لفتح أسواقها لتطبيق المعايير الدولية...، أي كل الآليات المتبعة عالميا والتي أصبح تطبيقها من الضروريات، ويكون فتح المجال لمستثمرين اجانب من بين هذه التعاليم، مع العلم أن مزايا إيجاد يد عاملة مختصة ورخيصة، سوق واسعة، مواد أولية متوفرة.....الخ، تعد عوامل معتبرة إلا انها نسبية في القرار الاستثماري مقارنة باهمية بيئة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، لهذا السبب وطبقا لسياسة الاعتماد على الشركة لإنعاش اقتصادها الوطني ودمجه في الاقتصاد العالمي، سعت الجزائر إلى توفير أفضل الظروف لاستقبال هذه الاستثمارات، أو بعبارة أخرى على تحسين البيئة التي ستحتضنها، سواء من خلال القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري، أو من خلال الإصلاحات المشروع في تنفيذها لإخراج البلاد من الأزمة وتكييفها مع المتطلبات الدولية الجديدة.

إن الحكم على نجاعة هذه الجهود معتمدة بشكل رئيسي على موقف المستثمرين الأجانب، من إمكانيات الاستثمار في الجزائر، هل هو موقف إيجابي أم سلبي؟ وهل هو موقف متقلب وبأية وتيرة؟ و ما هو تجسيد هذا الموقف على ارض الواقع، وعلى موقف القوى النافذة في الاقتصاد العالمي، لكن الأهم في ذلك أن هذا الحكم يسمح بإظهار السلبيات أو النقائص التي تحول دون استغلال كل إمكانيات البلاد أو التي تدفع بالمستثمرين إلى التردد في القدوم إلى الجزائر برؤوس أموالهم ومعارفهم الأدائية؟ ومنه نتمكن من تشخيص الحلول وقد ارتأينا في هذا الفصل إقامة مقابلة بين الجهود المبذولة والوضعية المحققة منها، بالنسبة للبيئة الاستثمارية وبين موقف أو رد فعل القوى الاقتصادية الأجنبية عليها.

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على أثرالاستثمارفي أداء النشاط الاقتصادي على المستوى الخارجي وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول** سيتم التطرق من خلاله إلى ماهية الاستثمارالاجنبي المباشر، من خلال التعرف على الاستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله وخصائصه .
- **المبحث الثاني** خصص لمضمون المناخ الاستثماري والتنمية الاقتصادية في ظل برنامج التكميلي للدعم والنمو.
- **المبحث الثالث** خصص لمفهوم المناخ الاستثماري في ظل برنامج التوطيد الاقتصادي2010-2014.

البحث الاول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد رأينا الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي وكيف **أنه يعمل على تكوين القدرات الإنتاجية** التي تحقق النمو ويدخل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المنطق لكن على مستوى الشركة الدولة، هو المستوى الدولي، أي أن هذا الشكل من الاستثمار يربط اقتصاد فاعلين يختلفان في انتمائهما الإقليمي أو جنسيتهما وذلك **من خلال مشاريع وإنجازات ملموسة.**

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر أشكاله وخصائص.

الفرع الاول :تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر:

عرف الاستثمار الاجنبي المباشر ريمون بيرتران (Raymond Bertrand) **بأنه:" نموذجا للإستثمار** المباشر الأجنبي يعني مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج، **أو الرفع من رأس مال** هذه الأخيرة، **أو** استرجاع مؤسسة أجنبية **أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب** ولهذا يعد **الاستثمار المباشر** الأجنبي وسيلة تحويل الموارد الحقيقة ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية **عند إنشاء المؤسسة.**

وعرفه صندوق النقد الدولي **بأنه:"** أخذ مساهمة في شركة أجنبية بخلق فرع أو شراء كل أو جزء من شركة محلية موجودة من قبل، بهدف ممارسة رقابة دائمة عليها، عكس ما يتم عند شراء اسهم لهدف مالي محض".

أما منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية ترى بأنه": كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر، إذ كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني أيضا فرعا، أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر المباشر الأجنبي".[1]

الفرع الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يتميز الاستثمار الأجنبي بالأشكال التالية:

1- **إنشاء مؤسسة أو فرع: أي إنشاء وحدات إنتاجية-تسويقية جديدة من العدم (exnihilo) تسيطر عليها بنسبة 100%و** كان هذا الشكل المهيمن حتى السبعينات، حيث كانت الشركات الكبرى ترفض القيام بمشروع لا **يكون ملكها بالكامل،** وقد بدأ هذا الشكل يتراجع لصالح أشكال أخرى إثر التحولات التي طرأت على العلاقات **الاقتصادية،** والسوق الدولي والتكنولوجيا.

2- **اكتساب الحيازة:** هو أخذ الرقابة بحيازة 50% على الأقل من رأسمال المؤسسة المكتسبة أو بحيازة النسبة المقبولة في **الدولة المضيفة،** هذه الطريقة تمكن المؤسسة المشترية من اكتساب أو استرجاع شبكات تسويق الشركة المنقذة، مرافقها **الإنتاجية، تكنولوجيتها وما يرافقها من يد عاملة مدربة، علامة...**الخ، وهي عناصر جد معتبرة في تقليل النفقات والجهود إذ أن أساس المشروع موجود وما يبقى إلا تطويره أو تحويله.

[1] **فارس فضيل، الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية،** مرجع سبق ذكره **ص:**09.

3-الشركات المختلطة: هي تعاقد مؤسستين أو أكثر لإحداث شراكة تتجسد في مؤسسة جديدة مستقلة نسبيا، لها رأس مال وسياسة إنتاجية خاصة بها، يتقاسم فيها الشركاء كل ما يخص تكوينها من تمويل، تجهيز، بحث تقني، إدارة...الخ، كما يتقاسمون الأرباح والخسائر.

فترتبط هذه الاشكال في كونها الوسائل التي تتخذها الشركات في تدويل نشاطها، دعم مكانتها في السوق الدولي أمام منافسيها **مع البحث عما يوفر أقل تكاليف.**

الفرع الثالث : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها:

– الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا **يقدم** المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى **الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.**[1]

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية **والمنافع** الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه **للاستثمار** في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ،يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير ، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلكفهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح ، أين توجد التسهيلات و **الإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.**[2]

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية –التي أصبحت **شديدة المشروطية** – في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق **هذا الاستثمار ،** بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

المطلب الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

موقع الجزائر في الخريطة الاقتصادية الدولية ونظرة الاطراف الاجنبية لها ولإمكانياتها في استقطاب **الاستثمارات الأجنبية**، من الطبيعي المواصلة بالنظر إلى التجسيد، أي تناول ما تم استقطابه إلى الإقليم الجزائري.

قبل كل شيء نقدم لمحة عن النتائج التي حققها قانون النقد والقرض لسنة **1990** فيما يخص الاستثمار عموما، فيقدم مجلس النقد والقرض، المكلف بمنح الموافقة رقم **300 طلب بالاستثمار أودع لديه خلال ثلاث سنوات**

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجعسق ذكره، ص** :253 -254

[2] المهران حسن ، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية** ، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، يوليو 2000 ، **ص**:07

ونصف (1990-1993)، تم الموافقة على 202 منها بتاريخ 31 ديسمبر 1993، أي ما يمثل 67% من مجموع الطلبات ،ضمن هذه المجموعة امكن إيجاد 105 طلبات لإنجاز مشروع استثماري، 13 مشروعا منها لمقيمين راغبين في الاستثمار خارج الجزائر، و5 تم التخلي عنها لتراجع اصحابها، مما يبقي على 87 مشروعا لغير المقيمين، أي 82.86% من الطلبات الموافق عليها أو 66.41% من مجموع الاستثمارات المطروحة للموافقة،ثم 31 مشروعا لإقامة بائعين بالجملة، أي 15% من المشاريع المقبولة أو 43% من الملفات المودعة لدى مجلس النقد والائتمان .

فلا يكون من مجموع المشاريع الموافق عليها إلا 184 موجهة للإقامة على الإقليم الجزائري في شكل مباشر من قبل غير المقيمين أو في إطار شراكة وموجهة بالأساس لمشاريع منتجة، بما يمثل أكثر من 52% من المشاريع الموافق عليها غير أن تناول حجم هذه الاستثمارات يظهر أمرا آخر، وهو هيمنة النشاطات التجارية وكلاء حصريون وبائعين بالجملة بنسبة 60% من حجم مجمل الاستثمارات مقابل 40% للاستثمارات المباشرة.

مع الاعتراف أن الاستثمارات التجارية المحضة (وضع شبكة توزيع وخدمة ما بعد البيع) لا تمثل سوى 4% وأن البقية مشروطة بقيام مشروع صناعي منتج[1]أما من حيث طبيعة الاستثمارات المقبولة فيستخلص أن المتعاملين غير المقيمين يفضلون الشراكة على العمل فرديا، ويفضلون التعامل مع القطاع الخاص الوطني على التعامل مع القطاع العمومي والدليل على ذلك أنه من مجموع 184 مشروعا مصرحا وجد 25 مشروعا (أي 13.6%) مملوكا بشكل مطلق من طرف المستثمر الأجنبي، 53 مشروعا في إطار شراكة مع مؤسسة عمومية، و106 مشروعا في شراكة مع القطاع الخاص الوطني (أي 66%) في شكل شركات صغيرة ومتوسطة الحجم أساسا.

يلاحظ خلال تناول جنسية المستثمرين الأجانب أن الأغلبية من الدول الأوروبية التي هي أصل 97 مشروعا على 184 مشروعا مصرحا، أي 53% مع اختلاف فيما بينها حيث نجد أن فرنسا هي أول شريك تجاري للجزائر بـ39% من مجموع المشاريع الأوروبية، تمثل 37% من التكاليف بالعملة المحلية (الدينار الجزائري) و50% من التكاليف بالدولار الأمريكي، أما من حيث القطاعات المقصودة فتركز 60% من استثمارها المباشر في قطاع المحروقات و الخدمات النفطية، وتركز أهم نشاطاتها التجارية (في شكل وكالة حصرية) في قطاع أو فروع السيارات والصيدلة أما المرتبة الثانية تعود لإيطاليا مع 21 مشروعا، أي 21% من مجموع المشاريع الأوروبية تقدر تكاليفها بـ 23% بالدينار الجزائري و26% بالدولار الأمريكي والمرتبة الثالثة لإسبانيا مع 16 مشروعا أي 16% من مجموع المشاريع الأوروبية مرتكزة بنسبة 73% في قطاع المحروقات.

أما باقي دول العالم فنجد أن الدول العربية تمثل 16 مشروعا على مجموع 184 مشروعا مصرحا به، أي 3%،يمثلون 3.6% من التكاليف العامة بالدينار الجزائري (أي 14 مليار) و3.5% بالعملة الصعبة.

1-قدي عبدالمجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ،مرجع سبق ذكره، ص: 254 -256

في السنوات التالية بدأ يلاحظ نوع من التحسن في مقدار التصريحات المودعة لدى وكالة الترقية من قبل المستثمرين الأجانب، لكن هنا يلاحظ أيضا أن نسبة مشاريع الشراكة قد بقيت دون مستوى آمال السلطات الجزائرية وأن قانون 1993 قد عمل على استقطاب أكثر المستثمرين الوطنيين، فمن اية 1993 إلى نهاية 1998 أحصت الوكالة 17736 تصريحا مثلت الشراكة فيها 237 مشروعا، من حيث قيمة المشاريع فمن مجموع 1900 مليار دينار جزائري مثلت الشراكة سوى 86 مليار دج أي 4.6%، أما مناصب الشغل المرتقبة فمن مجموع 619000 منصب جديد ينتظر أن تولد الشراكة 29000 منصب عمل أي نسبة 3.2% من امو ع[1].

فيما يخص التوزيع القطاعي فلا تزال الصناعة تستقطب أكثر المستثمرين الأجانب فتمثل نسبة 52.74% من المشاريع بقيمة تفوق 31% من المبلغ الكامل وينتظر منها حوالي 15700 منصب عمل جديد في المرتبة الثانية نجد قطاع الخدمات الذي يمثل قرابة 12% من المشاريع و40٪ من التكاليف الكاملة ويولد حوالي 2318 منصب عمل جديد، أي 7.83٪ من امو ع قطاع البناء و الأشغال العمومية و السكن .

وأخيرا من حيث جنسية المستثمرين فإذا كان هيكل التوزيع نوعا ما قد بقي على حاله فقد طرأت بعض الإضافات يمكن إظهارها كالتالي:

أ- **أوروبا:** لا تزال هيمنة القارة الاوروبية على حالها إذ انها صاحبة 158 مشروعا، أي نسبة 65% من مجموع التصريحات الأجنبية، ذات قيمة مقدرة بـ36.7 مليار دينار جزائري، أما من حيث مقدار المساهمات فلا يزال نفس الترتيب قائما مع احتلال فرنسا المرتبة الأولى ثم إيطاليا... إلخ، إضافة إلى دول أخرى من القارة شرعت هي أيضا في الاستثمار بالجزائر كهولندا، ألمانيا، بولونيا.

ب- **الدول العربية:** تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية مع 46 مشروعا (20% من امو ع)، بمبلغ 22 مليار دج و4327 منصب عمل جديد (16%) وهذا بفضل مستثمري الإمارات العربية والسعودية وبعض الدول كالأردن

ج- **أمريكا:** رغم أن هناك بعض دول أمريكا الجنوبية، التي أظهرت اهتماما للاستثمار في الجزائر إلا أن دو ل شمال القارة هي التي تغطي الثماني عشر(18) مشروعا(8%) بمبلغ يقدر بـ 20 مليار دج (28% من المبلغ الكلي) مع ما تمثل من 2320 منصب شغل جديد.

هـ- **الدول الأخرى:** حيث أن باقي المشاريع وهي 14، نابعة عن دول مختلفة، لكن الأساسي منها، أي 12 مشروعا،من أصل أسياوي يقدم 823 مليون دج و1500 منصب عمل، أما المشروعان المتبقيان فلا يمثلان سوى 4.8 مليار دج و420 منصبا[2]،وفي ما يلي نقدم جدول يمثل تدفق أهم الاستثمارات الأجنبية

الجدول رقم (3-1): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بملايين الدولارات.

[1] الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003 ص: 129.

[2] SLIMANI-AKACEM. Khadidja :évolution et approche théorique et pratique de l'investissement étranger en algérie.1962-1999, P104,140

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الجزائر	13	12	0	12	09	10	11	05
المغرب	85	167	165	320	429	522	591	417
تونس	60	79	76	125	371	238	194	250

SOURCE :TALAHITEF :LesI.D.EenAlgérie : tendances et perspectives .Guerraoui D : RICHET X .Les I.D.E facteurs d'attractivité et de localisation.

فنرى إلى أي حد تقدمت كل من تونس والمغرب الأقصى في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب وكيف هي الجزائر مهمشة، وقد ارتأينا تقديم في سياق ذلك بعض المعطيات التي بإمكانها تفسير هذه الفروقات جزئيا وهي قائمة على هيكلة تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة، أولا وثانيا في تنقيط الدول الثلاثة.

المطلب الثالث: الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتوفير الشروط المحفزة والمسهلة للإقامة استثمارات أجنبية مباشرة، يبقى هدف إدخال هذا العنصر في الاقتصاد الوطني غير محققا بصورة مرضية، فمن جهة نسبة تحقيق أو إنجاز المشاريع الموعودة ا ضعيفة جدا، إذا لا تتجاوز 10% من مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة، ومن جهة أخرى فإن كثرة زيارات وفود رجال الاعمال الاجانب وتصريحاتهم المؤكدة على مدى اهتمامهم بإمكانيات البلاد لا تخفي ترددهم في بجاوز مرحلة النية، لتفسير هذه النتيجة ارتأينا التعرض لبعض العوامل السياسية، الاقتصادية والثقافية، اجتماعية التي تبدو انها المتسببة في جعل من بيئة الاستثمار في الجزائر بيئة غير جذابة للأعمال.

الفرع الاول: البيئة السياسية والإدارية وآثارها

أقل ما يمكن قوله هو أن الحياة السياسية والإدارية قد اتسمت منذ عشرية بميزتين متناقضتين وهما اللااستقرار والسكون، فالاستقرار لوقوع تقلبات مفاجئة وترت التخطيط وسير الأعمال، والسكون لبقاء بعض المعطيات كالإصلاحات في نفس الوضعية منذ سنوات طويلة دون أي تقدم طيلة ثلاث عشريات حكمت الجزائر من طرف حزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني الذي اعتمد لإقعاد مشروعية على الكفاح المسلح والثورة لتحقيق حياة أفضل، غير أن أحداث أكتوبر 1988 ،دفعت بهذا الحزب إلى إعادة النظر في المبادئ العامة وفي التنظيم الذي كرس هيمنة واحتكار الدولة لمختلف مرافق الحياة، سعيا لتدارك فقدان المصداقية وتراجع المشروعية فاعتمد دستورا جديدا في 1989 يفتح المال للتعددية الحزبية، هذا القرار سيسمح بظهور عدد هائل من الأحزاب يمثل كل واحد منها مصالح فئات وجماعات تريد هي أيضا نصيبها من النفوذ، لكن هذا التمثيل لم يكن يجند أهم

نتائج المتمع، باستثناء حزب واحد هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فازت في 1990 بنسبة 54% من الأصوات في الانتخابات البلدية، وسيطرت على معظم الحكومات المحلية، تلتها الانتخابات التشريعية حيث فازت في الجولة الأولى بنسبة 47% من الأصوات وأصبح احتمال حصولها على الأغلبية في البرلمان عاليا مهما كانت الأسباب التي دفعت إلى ذلك فإن الحكومة قررت إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات في جانفي 1992، ثم حظر نشاط جبهة الإنقاذ الإسلامية في مارس بقرار من المحكمة العليا بتهمة تنظيم أعمال إرهابية.

ابتداء من هذه الفترة ستعرف البلاد مرحلة لا أمن ولا استقرار لمؤسسات الدولة الأمر الذي سيعقد ويبطئ مجرى التحولات السياسية والاقتصادية بشكل معتبر، **فمن حيث عدم استقرار مؤسسات الدولة نرى أنها** أخذت عدة مظاهر وتمت على عدة مستويات أولى هذه المستويات رئاسة البلاد التي شهدت استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 1992 [1]واستخلافه بمجلس رئاسي مكون من خمسة أشخاص يسمى "مجلس الدولة الأعلى" **وكان على** رأسه المرحوم محمد بوضياف الذي يغتال ستة أشهر بعد تعيينه، بعد ذلك يعين السيد علي كافي على رأس مجلس الدولة الأعلى لغاية إقامة نظام انتقالي آخر في جانفي 1994 يتمثل في تعيين رئيس الدولة(**وقد تسلم هذا المنصب الجنرال ليامين زروال**) ووضع المجلس الوطني الانتقالي كهيئة **مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القرارات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية**[2] والتي حددت مدتها بثلاث سنوات، وفي أواخر 1995 استند الرئيس زروال إلى الرغبة الجماهيرية العامة في تحقيق مصالحة سياسية، فعقدت انتخابات رئاسية بمشاركة مرشحين آخرين أدت على أساس 60% **من الأصوات** إلى تعيين الرئيس زروال رئيسا للجمهورية، لكنه يستقيل من منصبه قبل إنهاء فترته ويتركه للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي انتخب في أفريل سنة 1999، **فنجد أنه بين عام 1992 وعام** 1999 تتالى على رأس الجزائر خمسة رؤساء منهم من كان رئيسا للجمهورية ومنهم من كان رئيسا **للدولة**، ثاني هذه المستويات هو الحكومة **وهنا نكتشف أن الجزائر قد شهدت منذ عام 1988 تعاقب عدة حكومات وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الحكومية، مما يعطي معدل سنة لكل حكومة، فنجد:**

1-حكومة قاصدي مرباح (09 سبتمبر1988- 08 سبتمبر 1989) تحت رئاسة الشاذلي بن **جديد.**

2-حكومة مولود حمروش (09 سبتمبر 1989-17 **جوان** 1991) تحت رئاسة الشاذلي بن جديد.

3-حكومة سيد أحمد غزالي (18 **جوان** 1991- 18 **جويلية** 1992) .

4-حكومة بلعيد عبد السلام: (19 **جويلية** 1992- 20 **أوت** 1993) .

5-حكومة رضا مالك (21 **أوت** 1993- 10 **مارس** 1994) **كانت** في فترة انتقال زمام الامور من المجلس الأعلى للدولة إلى رئيس الدولة ليامين زروال.

[1]- عدة مراجع وطنية وأجنبية قد اعتبرت هذا الحدث كانقلاب عسكري وليس إرادية.
[2]-وفقا لما ورد في الوثيقة القاعدية حول الإجماع الوطني للمرحلة الانتقالية تكون أهم القرارات هي إقامة دولة قانون عدالة اجتماعية، تدعيم الاقتصاد من خلال هيكلة الصناعة وتشجيع الصادرات غير النفطية وبناء المساكن.

6-حكومة مقداد سيفي (11 مارس 1994- 30 ديسمبر 1995) تحت رئاسة ليامين زروال رئيس الدولة

7-حكومة أحمد أويحي الأولى (31 ديسمبر 1995-24 جوان 1997) تحت رئاسة رئيس الجمهورية ليامين زروال، والثانية (25 جوان 1997- 15 ديسمبر 1998)[1].

8-حكومة اسماعيل حمداني (15 ديسمبر 1998- 24 ديسمبر 1999)تحت رئاسة عبد العزيز بوتفليقة.

9-حكومة أحمد بن بيتور(25 ديسمبر 1999- 26 أوت 2000).

10-حكومة على بن فليس (27 أوت2000-03ماي2003 .

11- حكومة احمد اويحى (5ماي2003-20ماي2006).

12-حكومة عبد العزيز بالخادم (24ماي2006-20جوان2008).

13-- حكومة احمد اويحى(23جوان2008-02سبتمبر2012).

14-حكومة عبد المالك سلال(03سبتمبر2012الى يومنا هذا.

فيما يخص عدم الاستقرار الحكومي السائد في الجزائر تتعدد التفسيرات بين صعوبات تحقيق **الإصلاحات** وبين صراع مختلف القوى الناشطة في الحكم، اي على ان تغيير الحكومات انعكاس لميزان القوى السائد في المجال السياسي، وغالبا ما سنجد إن السببين متكاملان نظرا للعلاقة الوطيدة القائمة بين الفئات الاجتماعية في الحكم (جماعات مصالح) وهيكل الاقتصاد الوطني، وكذا علاقة القطاع الخاص مع الحكم، لهذا سنجد أن الحكومات قد غيرت لانها فشلت في تحقيق الوعود او في إحداث تقدم في الإصلاحات ومن الافضل تغييرها قبل ان تتعزز تنديدات وانتقادات القاعدة الشعبية.

هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن آثار هذه الوضعية على سير الأمور الاقتصادية وفرص الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فنحن نعلم أن المستثمرين يبغضون الاستثمار في بلد يتسم بالا استقرار السياسي لما يتضمنه من عواقب اقتصادية، ومن موانع في صنع القرار الاستثماري، ويمكن أن نفهم هذا الموقف أكثر مما نلاحظه في الجزائر وهذا على النحو التالي: [2]

1-تذبذب السياسية العامة للوزارات، إذا أن لكل وزير أسلوبه، الخاص في رسم السياسات وتحديد الأولويات وتصريف شؤون وزارته، فكم من ملف أو دراسة، أو مشروع أوقف أو ألغي لأن وزيرا تم تعيينه حديثا، أراد التحقق من فائدة مثل هذه الجهود بقصد الحرص على المصلحة العامة أو بهدف تحقير عمل سلفه او التشكيك في كفاءته، أو لأن نظرته للأولويات والسبل والأهداف مغايرة تماما.

[1]- رشيد بن إيوب، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الرغاية،الجزائر،1999،ص :78 .
[2] رشيد بن ايوب، **دليل الجزائر السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص:45.

2-أدى تعدد الوزارات والمؤسسات والهيئات والوحدات التابعة لها إلى الازدواجية في المهام والاختصاصات، مما نتج عنه تضارب وتعارض بينها في بعض الأحيان ،**وهذا إما بسبب** تناسي إعادة النظر في تحديد الصلاحيات، إذا كان **قد تم تجزئة** المؤسسة أو الهيئة، أو بسبب تنافس وتصارع الهيئات فيما يخص مجال نشاطها

3-تغيير مواقع الوزراء المتكرر أدى إلى تأخر عملية صنع القرار، ناهيك عن تنفيذه، فأول ما يقوم به رئيس منتخب **أو وزير معين حديثا هو تعيين** المستشارين ومديري المكاتب ومسؤولي الهيئات...، إلى غير ذلك ممن يساهم في صنع **وتنفيذ القرار.**

وطبعا لكل هذه التحولات والتعديلات انعكاسها على النصوص التشريعية التي **تمثل أداة تجسيد السياسات** والاهداف من طرف الإدارة فيلاحظ منذ نهاية الثمانينات ان الإطار التشريعي في الجزائر في تحول دائم مما يظهر غياب حد ادنى من الإجماع او غياب توجهات اساسية تحدد نهائيا الملامح والقواعد لمشروع مجتمع تسمح بتجنيد **الإمكانيات والوسائل السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية اللازمة ،ونجد هنا** عامل آخر هام يضاف إلى هذه **الوضعية الحرجة وهو أللآمن الذي تعيشه الجزائر منذ بداية التسعينات والذي يمثل عائقا مهما أمام مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية وأمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويمكن** تحديد آثار هذه المعطيات في النقاط التالية:[1]

1-انخفاض مستوى الإنتاج إذ هناك عدة عوامل تؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية منها :

أ. تعرض العديد من المشاريع الإنتاجية إلى التدمير نتيجة الأعمال الإرهابية وذلك دون التمييز بين المشاريع المملوكة **من طرف القطاع** العام أو القطاع الخاص، الوطني أو الأجنبي فبين **1991 و1996** وقعت حوالي **4000 عملية إرهابية دمرت 630 شركة عمومية وأكثر من 3432 وسيلة نقل وأداة للأشغال العمومية** .

ب. غلق العديد من المؤسسات الإنتاجية وتعطلها بسبب مغادرة غالبية اليد العاملة أو جراء الخسائر الناتجة للمؤسسات ،وحظر التجول.[2]

2-زيادة هجرة الكفاءات وذوي التخصصات النادرة إلى اوطان امنة تضمن لهم تلبية حاجياتهم.

3-زيادة حدة التضخم بسبب لجوء الحكومات المختلفة إلى زيادة الإنفاق على أجهزة الأمن الخاصة فقد أنشأت حوالي **3600 مفرزة بمعدل 30 عون بلدي** إضافة قوات الدفاع الذاتي وتجميد الأجور بحجة الأوضاع الحرجة.

4-زيادة مشكلة المديونية كون ان هذه الوضعية تشجع الحكومات على الاعتماد على الخارج في تغطية نفقاتها **الأمنية ومنه تغذية المديونية بديون أخرى إضافية.**

5-تدهور العملة الوطنية التي كان قد تم تخفيضها بنسب عالية أثرت سلبا في إحياء النمو الوطني.

1- R .TLE MCANI : Etat bazar et globalisation. L'aventure de l'infitah en Algérie, P53 [1]

[2] رشيد بن ايوب، **دليل الجزائر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص:46.**

6-تخويف المستثمرين الأجانب من القدوم للعمل بالجزائر فمنذ إعلان الإرهابيين عن استهدافهم أملاك وحياة الأجانب، المتهمين بدعم السلطة الحاكمة في عام 1994 وتجسيد هذا الإعلان في الواقع بخطف موظفي السفارة الفرنسية، تحويل الطائرة من الخطوط الجوية الفرنسية اغتيال مواطنين أجانب...الخ إضافة إلى الأعمال الإرهابية الاخرى قد جعل رجال اعمال الدول الاخرى يترددون في الاستثمار بالجزائر كونها لا تحقق شرط الامن والاستقرار.

هذا ما لم يكن ليخدم الدولة الجزائرية التي وجدت نفسها معزولة عن الساحة الدولية فبغض النظر عن فقدانها الإمكانيات اللازمة لمواصلة دبلوماسية نشيطة ومتحمسة وجدت الدولة الجزائرية نفسها في وضعية حرجة من حيث أن الوصم الأجنبية قد امتها بمعارضة المبادئ الديمقراطية انطلاقا من إيقاف المسار الانتخابي عام 1992 وإحلاله بنظام غامض لايضمن حقوق الإنسان، ولايضمن الحوار بين مختلف فاعلي الحياة السياسية والاقتصادية(أحزاب، منظمات، نقابات...) من أجل إيجاد حل سياسي ملائم يحقق الاستقرار والأمن اللازمين لحسن تطور الأعمال الاقتصادية و تحسين الوضعية وإكمال مسار الإصلاحات ومع وقوع أعمال إرهابية على التراب الفرنسي وتنظيم أولى الانتخابات الرئاسية الحرة وتحقيق نسبة مشاركة معتبرة كي تقبل العواصم الشمالية التعامل مع السلطة الجزائرية والشروع في التفكير في حلول بديلة وفي تقديم المساعدات المختلفة بما فيها دعم برنامج إعادة الهيكلة الصناعية الوطنية، وتشجيع مواطنيهم المستثمرين على الاستثمار بالجزائر غير أن ما يخص المستثمرين يظهر أن ملامح الاهتمام قد برزت مع بداية الحوار مع مختلف الأحزاب السياسية وأكثر مع أمل إيقاف الحرب الدامية مع مشروع الوئام المقترح من قبل الرئيس بوتفليقة في أواخر 1999 وتوجه العديد من الإرهابيين إلى ترك أسلحتهم للرجوع إلى الحياة المدنية[1]، هذا إضافة إلى تكريس مكانة متميزة للدبلوماسية الاقتصادية وعلى اعلى المستويات إذ يتكفل بها الرئيس بوتفليقة شخصيا.

الفرع الثاني: نقائص ومحدودية الاقتصاد الوطني

قد تم الإشارة باختصار في مطلب سابق للقدرات والمزايا الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر والتي يعترف بها في اوساط العمل الاجنبية على انها جد مغرية مقارنة مع دول اخرى وانها تفتح المجال واسعا لإمكانيات مربحة معتبرة لكن ذلك لا يمنع من و جود عوامل معطيات اقتصادية لا تدعم جهود استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها تشكل لرجال الاعمال اسبابا مانعة للشروع في مشروع منتج في الجزائر.

يمكن التمييز بين نوعين من العراقيل الاقتصادية أمام استقرار المستثمرين الأجانب في الجزائر: عراقيل اقتصادية معلنة وعراقيل اقتصادية كامنة

[1] طبعا كانت أولى الاتصالات مع القوات المسلحة المتطرفة قد وقعت في عهد رئاسة السيد زروال التي نجحت في الوصول إلى وقف إطلاق النار مع الجيش الإسلامي للإنقاذ(AIS)

1. عراقيل اقتصادية معلنة:

ونقصد بها تلك العناصر التي يشير إليها المستثمرون الاجانب علنا على انها اهم الصعوبات واهم العراقيل امام قيام مشاريع استثمارية مربحة، من هذه العناصر نذكر:[1]

أ- مشكل العقار

من الضروري لأي مستثمر يريد إنجاز استثمار دائم يمتلك الأرض التي سيحقق عليها مشروعه إذ أن ذلك سيجنبه تكاليف كراء والتعويضات المدفوعة لصاحب الأرض وسيضمن لنفسه حرية استغلالها تبعا لمتطلبات الاستثمار،كما سيبعده عن الخلافات القضائية التي قد تنشأ عن تعدد الملاك **(مالك الأرض، مالك الإنجاز الاستثماري،...) أي بعبارة أخرى سيدعم بذلك ملكيته للمشروع.**

في الجزائر ومهما كانت طبيعة المشروع الاستثماري أو ميدان نشاطه **(صناعي، تجاري خدمات ...) فإن المستثمر** الأجنبي يلقي مشاكل عويصة مع قضية العقار **(وذلك رغم ضمان كل من السلطة والنصوص التشريعية لإمكانية الحصول على أرض)** لدرجة أن الكثير من رجال الأعمال قد اعتبروه المشكل الأول فيكون المشكل سواء في غياب أرض في المنطقة المقصودة بالاستثمار أو جهل من المالك الأصلي للأرض فيصعب على الهيئات العمومية المكلفة **بالملفات العقارية منح عقد الملكية أو تمنح العقد الذي سرعان ما يقع موضع تنديد من قبل طرف يدعي أنه المالك.** كذلك نجد حالات حيث جمدت عملية توزيع وبيع الأراضي سواء بقرار من السلطات العليا، وهنا نتذكر ما حدث **سنة 1996** لما قررتحكومة أويحي تجميد توزيع الأراضي لغاية انتهاء تحقيقات مفتشي وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار جهود حماية الأراضي الزراعية وهو قرار بقي سائر المفعول طيلة حكومة حمداني لغاية إصدار مخططات التهيئة العمرانية التي تستعين بها البلديات في تسيير عقارها[2].

ب-المناطق الصناعية

أنشئت المناطق الصناعية مع بداية الثمانينات تحت ضغوطات مختلفة ناجمة عن المرحلة وعن أوساط وقوى في السلطة كانت بحاجة إلى انتعاش القدرات الإنتاجية وقد تم طرح المناطق الصناعية كحل مناسب إذ كان ينتظر من تهيئتها وبجهيزها وتسييرها وفق متطلبات الإنتاج الصناعي ان يتم إنعاش القدرات الإنتاجية في البلاد من خلال اقطاب محركة داخل الاقتصاد الوطني وبهذا تم إنشاء لغاية سنة **2000 ما يمثل 80 منطقة صناعية، 450 منطقة نشاط و150 منطقة توسع سياحية**[3]**كان ينتظر أن تستقطب أهم الاستثمارات الصناعية،** غير أن هناك مشاكل تحول دون ذلك من هذه **المشاكل نذكر:**

- أن السلطات لم تمنح للمناطق الصناعية وضعية قانونية واضحة.

[1] - رشيد بن ايوب، **دليل الجزائر السياسي، مرجعسبق ذكره،** ص:46.

[2] Liberté économique n°47, 02 novembre 1999.

[3] Liberté économique n°73, 17-23/05/2000

- أنه من الصعب الحصول على أرض مع عقد الملكية، أو ببساطة، يصعب الحصول على أرض، هذا إلى جانب بحميد توزيع الاراضي لاسباب مختلفة، كصعوبة معرفة المالك الاصلي او عدم إتمام تهيئتها.

- تدهور أو غياب المرافق القاعدية، ويمكن اعتباره من أهم المشاكل التي يواجهها المستثمر في هذه المناطق والعامل الذي يفقد هذه المناطق الصناعية قيمتها وسبب وجودها ويبعد المستثمرين الاخرين عن فكرة الاستثمار بها.

2-العراقيل الاقتصادية الكامنة: هي العناصر التي بإمكانها تشكيل معرقل في المستقبل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وهي في رأينا كامنة في النقاط التالية:

أ- مشكلة المديونية الخارجية:

عادة ما نعتبر وجود مديونية خارجية هامة في العوامل التي ينفر منها المستثمرون الاجانب كونها تعبر عن سوء تسيير شؤون البلاد وتضعهم في وضعية المهدد الدائم بانهيار اقتصادي، سياسي واجتماعي. غير أن هذا الاعتقاد يقصد أساسا الدول النامية التي تقع في ركود دائم جراء ثقل المديونية في النفقات[1].

فيما يخص الجزائر قد أمكن ملاحظة تحول مواقف المستثمرين الأجانب، ومواقف موظفي **المؤسسات المالية الدولية والحكومات "الشمالية"** فيما يخص أهمية المديونية الخارجية في الاقتصاد الجزائري أو أثرها في إمكانية انتعاش النمو الوطني، من النظرة السلبية إلى التفاؤل، ***ففي*** المراحل الأولى للأزمة وبداية برنامج التصحيح الهيكلي، عندما **كانت خدمة المديونية تستهلك** شطرا كبيرا من المداخيل الوطنية ولما كان التخوف يسود اوساط المقرضين من فقدانهم لمصدر أرباح معتبر، اعتبر المستثمرون الأجانب أن مديونية الجزائر مشكل عويص يمنعها من تحقيق نمو مقبول ودائم، ويضفي على وضعية البلاد الغموض نظرا لطبيعة مرحلة الإصلاحات الساعية إلى**حله، وبالطبع كان يقدم هذا العامل** كأحد الأسباب المانعة لقدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر أو على الأقل أحد أسباب تردد **المستثمرين**، كي يتغير موقف المستثمرين الأجانب من قدرة المديونية على تجميد الاقتصاد الجزائري وجب انتظار أواخر **التسعينات (1997- 1999) وسنة ،2000** حيث سجل معتبر في العلاقة **"خدمة المديونية/ المداخيل"** وفي الموارد **المالية للبلاد، فمع أواخر سنة 2000** وصلت نسبة خدمة المديونية إلى **19.8%** من الصادرات ووصل مخزون **المبادلات 11.9 مليار دولار مقابل 4.4 مليار دولار سنة 1999**[2].

ب-مشكل النمو الاقتصادي:

تذهب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيثما النمو الاقتصادي قائم وحيثما تكثر فرص الربح الكبير، **تعرف الجزائر من حيث النمو ركودا دائما، فكان نموها عام 1993 سالبا بأقل من 2.2%** وسلبيا أيضا في **1994 بمعدل 1.1%**، ثم ارتفع النمو إيجابا إلى **4% للسنوات 1995 و1996**[3] **ليستقر أواخر العشرية بين 2 و3% وبالطبع كان**

[1]- للتذكير: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول استدانة

[2] Rapport de conjoncture au 2ème semestre 2000. CNES

[3]- El Watan- 13/ 01/1997.

نصيب المحروقات سائدا على حساب العوائد الأخرى، ولتوضيح تدهور القدرات الإنتاجية الأخرى نشير إلى أنه في عام 1997 كان النمو سالبا بنسبة 27.60% للصناعة الميكانيكية، 17.60% للحديد والصلب 5.70% لقطاع الكهرباء ولإلكترونيك و5.60% لمواد البناء[1]. وإذا كانت هذه النسب قد تحسنت نوعا ما في عام 2000 فإن ذلك لا يجعل من هذه القطاعات مصادر هامة للمداخيل، أما من حيث الاستيراد فنجد أن الجزائر تواصل تموين نفسها في الأسواق الخارجية لإشباع 92% من حاجياتها، مع الإشارة إلى ان التغذية مستوردة وأن القمح المستورد سنة 2000 قد مثل أكثر من 1 مليار دولار، من حيث التصدير نجد أن الجزائر قد صدرت ما يمثل 344 مليون دولار أمريكي سنة 2000 من المواد والمنتجات غير النفطية أي 3.61% من الحجم الشامل للصادرات، في المرتبة الأولى ثم المواد الخام كالفوسفات والفلين الطبيعي ثم مواد غذائية كالتمور، الخمور، العنب ، السمك...الخ، اللتين تشكلان معا 0.63% من الحجم الإجمالي للصادرات الأمر الذي يظهر نقص ديناميكية وحيوية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري و التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التكميلي للتدعيم والنمو الاقتصادي(2005–2009).

بُغية مواصلة السياسة الإنمائية المنتهجة في البرنامج الإنعاش الإقتصادي و نتيجة النتائج الإيجابية المحققة لهذا الأخير، تم اعتماد البرنامج التكميلي للدعم و النمو كتكملة للبرنامج السابق، الهادف إلى تشيد البنى التحتية و فك العزل عن مناطق الجنوب و ترقية قطاع الاستثمار.

المطلب الأول: ماهية البرنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي (2005– 2009).

في أفريل 2004 انقضت العهدة الأولى لرئيس عبد العزيز بوتفليقة محققا فيها عدة إنجازات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية عززت المكانة الجزائرية في المحافل الدولية، ولتبدأ العهدة الثانية بإلتزام الرئيس الجمهورية بمواصلة وتكثيف المسار في بناء اقتصادي وطني قوي، المتجسد في تبني برنامج التكميلي للتدعيم والنمو الاقتصادي (2005-2009) في شكل امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

الفرع الاول: تعريف البرنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي(2005– 2009) .

[1]- . L.HAMDI. : La privatisation en Algérie enjeux politique. Economiques et sociaux, p 355.

إنّ برنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي2005-2009 programme complémentaire de soution à la croissance (PCSC) ، لا يختلف في فلسفة عن البرنامج الإنعاش الاقتصادي القائم على الفكرالكنزي للنمو الاقتصادي، والمُعتمد على الإنفاق الاستثمار الحكومي (نفقات التجهيز كأداة لرفع معدل النمو الاقتصادي) ولذايعتبر تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في شكل مخطط خماسي، خصص له غلاف مالي قدر ب507.8 مليار دج أي ما تعدل 114 مليار دولار بما، في ذلك مخصصات البرنامج السابق مليار دج 121.6 مليار دج ومختلف البرامج الاقتصادية لاسيما برنامج الحبوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه الامتصاص السكن الهش، وبعد إضافة عمليات أعادة التقييم للمشاريع الجديدة ومختلف التمويلات الإضافية الأخر، قُدر غلاف المالي عند افتتاح سنة 2009 ب9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار [1].

الفرع الثاني: محور برنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي(2005.2009).

لقد أكدت الحكومة الجزائرية نيتها في دفع الاقتصاد الوطني والتوجه نحوا الاقتصاد العالمي من خلال برنامج التكميلي للدعم والنمو على شكل عدة محاور رئيسية تمثلت في:

- إصلاح وتحسين اطار الاستثمار من خلال تسوية مسالة العقار و كذا من خلال احترام القوانين وشفافية التعاملات الاقتصادية.

-عصرنة البنوك من خلال عصرنة، ادوات وانظمة الدفع الجاري و تعزيز سوق رؤوس الاموال.

-النهوض بالتنمية من خلال تنمية الثروات الوطنية و تطويرها .

ونلاحظ من خلال ما سبق انه ترتكز محاور البرنامج التكميلي للدعم الإنعاش الاقتصادي2005-2009 على محورين رئيسيين، فنلاحظ انه ترتكز محاور البرنامج التكميلي للدعم الإنعاش الاقتصادي2005-2009 على محورين رئيسيين، فالمحور الاول يقوم على القيام بإصلاحات في مختلف المجالات الاقتصادية امّاالاخر فيرتكز على النهوض بتنمية في مختلف مناطق البلاد، حيث تشمل الإصلاحات الاقتصادية التي يقوم عليها المحور الأول للبرنامج في المقام الأول تحسن الإطار الاستثمار في الجزائر، على اعتبار أن الاستثمار احد الطرق الرئيسية والهامة لتحقيق تنمية اقتصادية فبادرت الحكومة على تحسينه من خلال المراجعات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراؤها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي،والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة، ومراجعة قانون الاستثمار من اجل توفير إطار استثماري ملائم من جهة ثانية. كما ما فتئت الحكومة الجزائرية بتعديلاتها التشريعية للوصول إلى حل فيما يخص مجال تسوية العقار والعائق الأولأمام ترقية الاستثمار والعمل على مكافحة الاقتصاد الغير الرسمي من خلال السعي على إحترام القوانين وخلق جو من شفافية في المعاملات الاقتصادية، والسهر على عصرنة المنظومة المالية التي هي بمثابة بوابة للاستثمارات الأجنبية ومالذلك في إنعاش البورصة الجزائرية وتطويرها.

[1]: محمد مسعي،"**سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر**"،مجلة الباحث العدد 10 الصادرة 2012،جامعة ورقلة،الجزائر.

أما فيما يخص المحور الثاني فيتمثل في النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد، فقد عمدت الحكومة من اجل ذلك إلى تثمين الثروات الوطنية وتطويرها والتي لها إسهامات كبيرة في إنماء الاقتصاد الوطني،فبالنسبة لقطاع المحروقات قامت الحكومة في ظل هذا البرنامج باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من اجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم ... وغيرها من الإجراءات، أما فيما يخص قطاع الفلاحة **فان الحكومة عزمت على تزويد هذا القطاع بالتشريعات الملائمة لتنمية (اي قطاع)**، وستظل تقدم دعمها المالي لهذا القطاع **والسهر على ترقية صادرات هذا القطاع ،وبقية القطاعات الاخرى.... لخوبا لنسبة ل بئة الإقليم فمن شانه أن يوفر على المدى المتوسط تصور للتنمية الوطنية، وإطار توجيهي للأعمال الواجب انجازها، حيث انه (**مجال تهيئة **الاقليم)** محل دراسة استشرافية تمتد حتى **أفق** 2020 حيث تتوفر لها صندوقين، احدهما مخصص لجنوب البلاد،والآخر لمناطق الهضاب العليا، قصد تحسين ظروف المعيشة والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق، من خلال **بئة الطرق (كانجاز الطريق السريع شرق غرب...الخ)، وانجاز المطارات (مطار الجزائر الجديد، توسيع مطار وهران، عنابة، سطيف،...الخ)**، وترقية الشراكة الوطنية فيما يخص الملاحة الجوية، كذلك تطوير الموانئ **وصيانتها،وتوسيعها** (كإنجاز مرفأ للحاويات بالجزائر، وتوسيع ميناء وهران، **بئة مرفأ جنجن...الخ)**.[1]

المطلب الثاني : المناخ الاستثماري في ظل البرنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي (2005– 2009)

الفرع الاول : المناخ الاستثماري لسنة 2005 –2006 :

نستعرض واقع المناخ الاستثماري للجزائر في سنة 2005 -2006في الجدول التالي حسب ما هو في تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2005 -2006م .

جدول رقم (3–2): المناخ الإستثماري الجزائري في ظل تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2005

المؤشر	قيمة المؤشر	المؤشر	قيمة المؤشر
I. بداية النشاط التجاري		**IV. -الحصول على الائتمان**	
- عدد الإجراءات	14	-تكلفة لخلق ضمانات %من الدخل للفرد الواحد	0.4
- الوقت بالأيام	26	- مؤشر الحقوق القانونية للمفترضين (0-10)	3
- تكلفة% من متوسط الدخل القومي للفرد	27.3	- مؤشر معلومات الإئتمان للمفترضين	0
- الحد الأدنى لرأس المال % من متوسط الدخل القومي للفرد	65.5	- تغطية السجلات العامة للبالغين(0-100)	0

[1] - محمد مسعي،"**سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر**"،مجلة الباحث العدد 10 الصادرة 2012،جامعة ورقلة،الجزائر.

II. تسجيل الملكية	16	- تغطية المراكز الخاصة للمفترضين (0-1000)	2
- عدد الإجراءات	52	**V. حمايةالمستثمر**	
- الوقت بالأيام	9.0	- مؤشر الإفصاح (0-6)	3.5
- تكلفة %من قيمة العقار		**VI. إغلاق المشروع (التصفية)**	4.0
III. تعيين العاملين و فصلهم	56	-الوقت بالسنوات	37.0
-مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	60	-تكلفة%من قيمة الموجودات	
- مؤشر جمود ساعات (0-100)	50	-معدل استرداد الدين سنة على الدولار	
- مؤشر صعوبة فصل العاملين(0-100)	15		49
- مؤشر جمود التوظيف (0-100)	17	**VII. إنجاز العقود**	407
- تكلفة فصل العاملين أسابيع من الراتب		- عدد الإجراءات	28.7
		- الوقت بالأيام	
		- تكلفة % من قيمة العقار	

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال سنة 2005-2006**المتاح على:**www.doingbussiness.org

من الجدول السابق يمكن تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر من خلال المؤشرات التي يتضمنها تقرير البنك الدولي لسنتي 2005 -2006**كما يلي :**

حسب مؤشر بدأ النشاط التجاري فقد يتطلب الأمر أو الشروع في الأعمال 14 إجراء إلزامي في وقت زمني يقدر ب 26 **يوما وبتكلفة تقدر ب** 27.3 % من متوسط الدخل القومي للفرد و بعد أدنى لرأس المال قدر ب 65.5 % **من متوسط الدخل القومي للفرد ويتطلب أمر الحصول على عقار** 16 إجراء إلزامي ووقت زمني **يقدر بـ** 52 **يوما وبتكلفة تقدر بـ** 9.0 %**من قيمة العقار، هذا حسب مؤشر تسوية الملكية بالنسبة للمستثمرين.**ولإتمام عقد المستثمر فيتطلب ذلك حسب مؤشر إنجاز العقود 49.4 إجراءا إلزاميا، في وقت زمني **يقدر ب** 407 **يوما وبتكلفة تقدر بـ** 28.7 % من قيمة العقار هذا ما يوحي لنا بالصعوبات الإدارية التي تواجه المستثمر في إنجاز العقد حيث تلزمه العديد من الإجراءات والوقت الكثير.

أما بالنسبة لمؤشر توظيف العاملين وفصلهم فهناك صعوبة في تعيين الموظفين بمعدل**56 % من مؤشر** صعوبة التعيين مما يعني أن المستثمرين يواجهون صعوبة في توظيف العاملين في مشروعهم كما تواجههم **(أي المستثمرين) صعوبة** أخرى تتمثل في فصل العاملين والتي تشكل**50 % حسب مؤشر صعوبة فصل العاملين ويكون ذلك بتكلفة تقدر بـ17 أسبوع من راتب العامل.** أما فيما يخص حصول المستثمر على الإئتمان والقرض

فإن تكلفة الحصول على هذا الأخير تقدر بـ 0.4%من الدخل القومي للفرد الواحد في ظل حقوق قانونية للمفترض تقدر بـ 3 من أصل 10 حسب مؤشر الحقوق القانونية للفرضين المتضمن في تقرير البنك الدولي.

وفيما يخص مؤشر حماية المستثمر فتأخذ الجزائر 2 من أصل 6 حسب مؤشر نطاق الإفصاح وفيما يخص التصفية وإغلاق المشروع فيكون هذا في وقت زمني ث سنوات ونصف وبتكلفة تقدر بـ 40% من قيمة الموجودات وبمعدل استرداد الدين قدر بـ 37.0%سنة على كل دولار

الفرع الثاني: تقرير المناخ استثماري لسنة 2008– 2009 م

احتلت الجزائر المرتبة 125 عالميا في تقرير البنك الدولي حول مناخ أعمال بسنة 2008 لتتراجع إلى المرتبة 132عالميا سنة 2009م، ونوضح أسباب هذا التراجع في هذا الجدول التالي :[1]

جدول رقم(3–3): يوضح المناخ الاستثماري الجزائري حسب تقرير البنك الدولي لسنتي 2008-2009

المؤشر	قيمة المؤشر		المؤشر	قيمة المؤشر	
	2008	2009		2008	2009
I. بدء النشاط التجاري	131 عالميا	141 159عربيا	**I. توظيف العمال(الرتبة)**	118 عالميا	118عالمي 149عربي
- الإجراء المحدد			- مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	44	44
- الوقت بالأيام	14	14	- مؤشر مجموع الساعات (100-0)	60	60
- التكلفة 5%من متوسط الدخل القومي للفرد	24 13.2	24 10.8	- مؤشر صعوبة الفصل (100-0)	40	40
- الحد الأدنى لرأس المال 5% من متوسط الدخل القومي للفرد	45.2	36.6	- مؤشر صرامة قوانين الفصل (100-0) - متوسط تسريح العمال التكلفة أسابيع من الأجر	48 17	48 17
II. الحصول على	108 عالميا	112 عالميا 13 عربيا	**IV. التجارة عبر الحدود (الرتبة)**	-	118 عالميا و

[1] عماري عمار، **الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر**، ، مرجع سبق ذكره، ص70

تراخيص (المرتبة)					14 عربيا
- الإجراءات (العدد) - الوقت (أيام) - التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد .	22 240 57.8	22 240 46.8	- وثائق التصدير (العدد) - الوقت اللازم للتصدير (أيام) - تكلفة التصدير بالدولار و لكل حاوية - وثائق الاستيراد (العدد) - الوقت اللازم للاستيراد (أيام) - تكلفة الاستيراد بالدولار الأمريكي لكل حاوية .	- - - - - -	8 17 1.248 9 23 1.248
V. دفع الضرائب (الرتبة)	157 عالميا	166 عالميا 19 عربيا			
- المدفوعات (عدد السنوات) - الوقت (ساعة في السنة) - معدل الضريبة الإجمالية %من الأرباح	33 451 72.6	34 451 74.2	VI. حماية المستثمر (الرتبة)	64 عالميا	70 عالميا 5 عربيا
V. تسجيل الملكية (الرتبة)	156 عالميا	162 عالميا 20 عربيا	- مؤشر نطاق الإفصاح (10-0) - مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0) - مؤشر رفع دعوة قضائية (10-0) - مؤشر قوة حماية المستثمر (10-0)	6 6 4 5.3	6 6 4 5.3
- الإجراءات (العدد) - الوقت (بالأيام) - التكلفة % (من قيمة العقار)	14 51 7.5	14 51 7.5	VIII. الحصول على الائتمان (الرتبة)	115 عالميا	131 عالميا 10 عربيا
IX. انجازات العقود (الرتبة)	-	126 عالميا 11 عربيا	- مؤشر القوة الحقوق القانونية(10-0) - مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	3 2	3 2
- الإجراءات (العدد) - الوقت (بالأيام) - التكلفة % من قيمة المطالبة		47 630	- تغطية السجلات العامة للمقترضين % ومن عدد البالغين - تغطية المراكز الخاصة للمقترضين % من عدد البالغين	0.2 0.0	0.2 0.0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنتي 2008-2009 المتاح على الموقع. www.doingbussiness.org

من الجدول السابق نلاحظ إن الجزائر تراجعت في ترتيب التقرير الذي يعده البنك الدولي **حول مناخ** الأعمال في العالم،حيث احتلت المرتبة 132 عالميا من حيث سهولة ممارسة النشاط الأعمال سنة 2009م **مقارنة بالمرتبة 125 سنة 2008م** وهذا راجع إلى تأخر وتراجع بعض المؤشرات التي يتضمنها التقرير **،حيث نجد أن كل من مؤشرات** (حماية المستثمر،وتوظيف العاملين، **والحصول على الائتمان، والتسجيل الملكية) قد عرفت** جمود خلال طيلة الفترة **(2008 و2009 م)** ولم يلاحظ أي تغير في قيمة مؤشرات،لكنها شهدت تراجع في المراتب التي تحتلها ضمن التقرير الذي يعده البنك الدولي، المرتبة **70 عالميا سنة 2009** بعد أن كانت في المرتبة **64 سنة 2008م** في مؤشر حماية المستثمر، و المرتبة نفسها سنة **(118 عالميا)** 2008 **و** 2009 فيما يخص مؤشر توظيف العاملين. **وتراجع من المرتبة 115 عالميا سنة 2008** إلى **131 عالميا سنة** 2009 فيما يخص مؤشر الحصول على الائتمان، والمرتبة **162 عالميا سنة 2009 بعدما كانت المرتبة 157 عالميا سنة 2008** في المؤشر تسجيل الملكية، الامر الذي يدل على تقدم دول اخرى في هذا المجال، وان الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية في سبيل تهيئة مناخ استثماري ملائم لا ترقى بالمستويات الدولية **أو لعدم فعاليتها ،**الامر الذي يؤدي بهذه الاخيرة **(أي السلطات) بالبحث** العميق والمدقق عن أسباب التراجع في هذه المؤشرات وإحداث تعديلات وإصلاحات فيها. أما باقي المؤشرات فقد عرفت هي الأخيرة تراجع في المراتب **فالمؤشر بدء النشاط التجاري. (لمرتبة 131 (2008)** إلى **141 عالميا (2009)، الحصول على تراخيص بناء المرتبة 108 (2008م)** إلى **المرتبة 166 عالميا (2009).دفع الضرائب من المرتبة 157 عالميا (2008)** إلى **المرتبة 166 عالميا (2009)...** وغيرها من المؤشرات **الأخرى.** الأمر الذي يعني انه رغم إجراء تعديلات وإصلاحات في اغلب هذه المؤشرات إلا انها شهدت تراجع في مراتبها، مما يوحي بعدم شجاعة **أو فعالية** هذه التعديلات في ظل المساعي الدولية لتهيئة مناخها الاستثماري .

إن المناخ الاستثماري الجزائري قد تراجع طيلة الفترة الممتدة **(2005 – 2009 م)** لبرنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي، لا يعكس لنا قيمة المبالغ المستثمرة في ظل هذا البرنامج لنهوض بالاقتصاد الوطني ولا بمدى نجاح أو فشل هذا البرنامج **،حيثأن** هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري الجزائري وتسلبه فعاليته من بيروقراطية وفساد إداري **...** وغيرها من العوامل التي تستدعي بالسلطات العمومية الوقوف عليها.[1]

اما فيما يخص السوق المالي ودوره في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب فقد شهدت بورصة الجزائر خلال هذه الفترة **2005 – 2009 م انسحاب شركة الرياض(سطيف) سنة 2006** م، من السوق المالي، ليصبح بذلك عدد المؤسسات المدرجة في البورصة هو اثنان، وقد شهدت نفس السنة **(2006م) إصدار شركات سونلغاز واتصالات الجزائر لسند**ات لتعرف البورصة الجزائرية بذلك انتعاشا كبيرا، إذ رفض المدير العام بالنيابة لبورصة الجزائر السيد

[1] رشيد وهولي،**"مدي فعالية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برامج الخصخصة (حالة الجزائر)"**، مذكرة ماجستير منشورة،**(جامعة قسنطينة:**كلية العلوم الاقتصاديةو التسيير)،2010-2011،ص ص (142-143).

مصطفى فرفارة الاعتراف بان تجربة سوق الأسهم قد فشلت بعد انسحاب شركة الرياض وأوضح بأن تجربة الجزائر في السوق المالي لا يزال حديث النشأة، وان السلطات المالية في **البلاد تسعى جاهدة لبعث بورصة الجزائر وان** هناك اتصالات مع بورصة عربية اخرى كبورصة المغرب وتونس ومصر من اجل اكتساب الخبرة في هذا المجال. وفي نفس السياق أشار وزير المالية كريم جودي في 2008/02/11**مإن إدراج سندات الخزينة بالبورصة، يندرج ضمن إصلاح المنظومة المالية**، والذي يهدف خصوصا الى تمويل الاقتصاد عبر سوق الرإسمالي[1].

المطلب الثالث :تقييم البرنامج التكميلي للدعم و النمو الاقتصادي(2005-2009).

الفرع الاول: برنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي.

جدول رقم (3- 4): يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات البرنامج التكميلي للدعم 2005-2009.

الوحدة %.

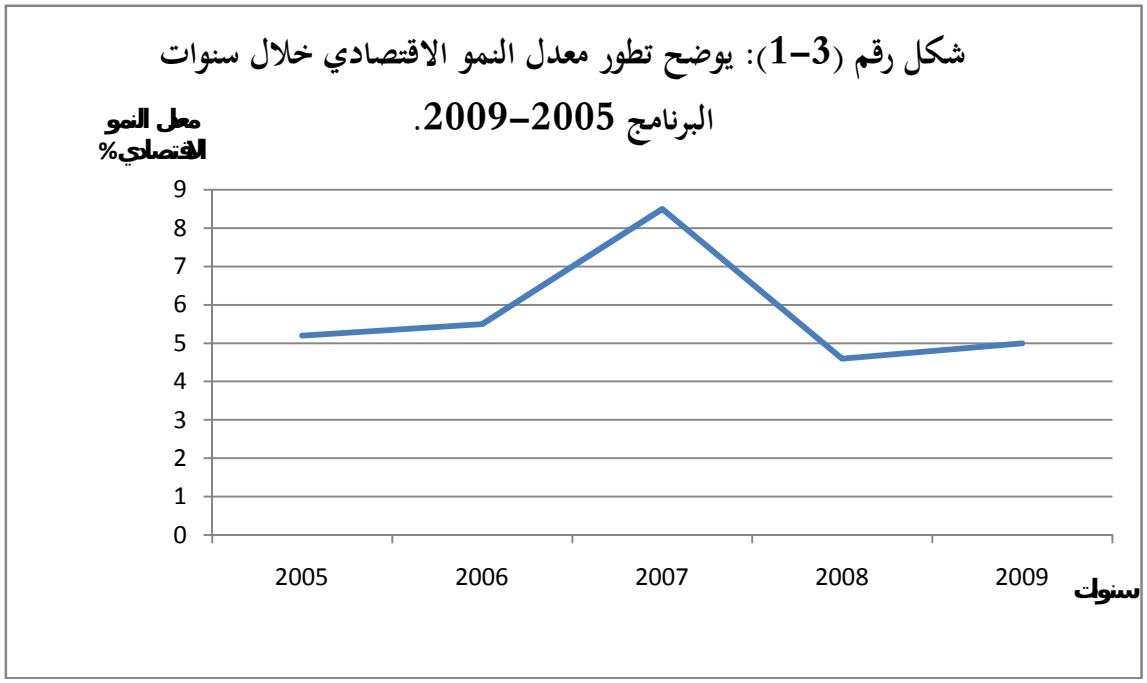
سنوات / مؤشر	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي PIB% (نمو الاقتصادي)	5.2	5.5	8.5	4.6	5.0

المصدر: رشيد وهولي،**"مدي فعالية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برامج الخصخصة (حالة الجزائر)"**، مذكرة ماجستير منشورة،**(جامعة قسنطينة:**كلية العلوم الاقتصاديةو التسيير)،2010-2011،ص 143.

نلاحظ من الجدول أعلاه انه قد حققت الجزائر معدلات نمو ايجابية طيلة فترة البرنامج **الممتد بين سنة** 2005 إلى 2009م. حيث سجلت السنوات الأولى من هذا البرنامج (2005-2006م) **نسب متقاربة** في معدلات النمو الاقتصادي قدرت بـ 5.2%، و5.5% على التوالي، لتكون سنة 2007م هي السنة التي تحقق فيها اعلى نسبة في معدلات النمو الاقتصادي والمقدر بـ 85%، **لتشهد بعد ذلك سنة 2008م معدلا نمو** ايجابي لكنه منخفض مقارنة بسنة 2007م بحوالي نصف معدل نمو المسجل سنة 2007م، **وسجلت سنة** 2009م معدل نمو ايجابي قدر بـ 5.0%، حيث قد عرفت معدلات النمو ارتفاع طفيف خلال هذه سنة مقارنة بسنة 2008م.

[1] **جريدة المساء** 2017/02/12،حنان حمير،" (**بورصة الجزائر تبحث عن إعادة الثقة في السوق المالي)** " ،**المتاح على** الموقع11:19. 17/04/2017 www.almasaa.com

والشكل الموالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات البرنامج 2005-2009م.



شكل رقم (3-1): يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي خلال سنوات البرنامج 2005-2009.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من الشكل أعلاه انه معدلات النمو الاقتصادي قد شهدت تذبذب خلال سنوات البرنامج (**2005-2009م**) والذي يمكن إرجاعه إلى تذبذب معدلات النمو لبعض القطاعات التي يتضمنها البرنامج.

ويمكن استضاح تذبذب هذه القطاعات في الجدول الموالي.

جدول رقم (3-5): التطور القطاعي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات البرنامج 2005-2009م.

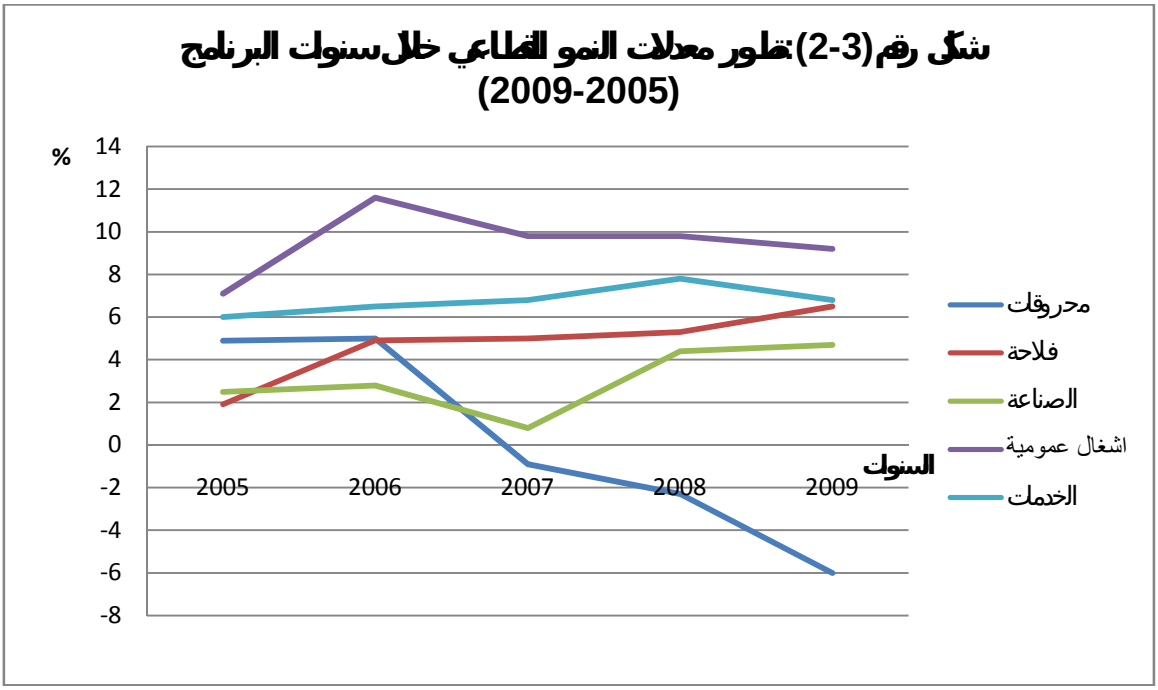
الوحدة:%.

	معدل النمو للقطاعات				
سنوات / قطاع	2005	2006	2007	2008	2009
محروقات	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	6.0-
فلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3	6.5
الصناعة	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7
اشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2
الخدمات	6.0	6.5	6.8	7.8	6.8

المصدر: مسعى محمد،"**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**"، مرجع سابق (بتصرف).

بالاعتماد على الجدول السابق يمكن إيضاح منحنى تطور معدلات النمو القطاعي خلال سنوات البرنامج 2005-2009م. في الشكل التالي:

شكل رقم(2-3): تطور معدلات النمو القطاعي خلال سنوات البرنامج (2009-2005)



المصدر: بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من الشكل أعلاه والمعتمد على الجدول السابق أن قطاع الأشغال العمومية قد حقق معدلات نمو ايجابية فاق بها جميع معدلات النمو لباقي القطاعات المستعرضة في المنحنى، ليكون بذلك بمثابة المنشط الأوللاقتصاد الوطني خارج المحروقات. حيث سجل سنة 2005 معدل نمو ايجابي قدر بـ 7.1%. لتعرف سنة 2006 اعلى نسبة نمو لهذا القطاع المقدرة بـ 11.6%، ثم ليشهد معدل نمو ايجابي لكنه منخفض مقارنة بسنة 2005 قدر بـ 9.8% في سنة 2007 و2008م. وفي سنة 2009 عرف معدل النمو ايجابي منخفض مقارنة بسنة 2008 قدر بـ 9.2%، وتعود هذه معدلات النمو الايجابية لهذا القطاع إلى ما تريد أوأرادته الحكومة الجزائرية ما لهذا القطاع في دعم وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال انجاز الطرقات والموانئ والمطارات...الخ .[1]

إلى درجة أضحى فيها اسم هذا البرنامج 2005-2009م هو تشيد البنى التحتية التي تعتبر عصبة الاقتصاد الوطني، وفي المقام الثاني نجد قطاع الخدمات هو الآخر قد سجل معدلات نمو ايجابية قدرت بـ 6.0% و6.5% و6.8% خلال السنوات 2005، 2006، 2007، على التوالي، ولتسجل اعلى نسبة نمو سنة 2008م قدرت بـ 7.8%، ثم لتشهد انخفاض طفيف في معدل النمو قدر بـ 1% سنة 2009 مقارنة لسنة 2008، اما بالنسبة لقطاع الفلاحة فقد شهد معدلات نمو ايجابية طيلة سنوات البرنامج 2005-

[1]- مسعى محمد،"**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**"،مرجع سبق ذكره،ص67

2006م، حيث سجلت السنة الأولى للبرنامج معدل نمو ايجابي لكنه منخفض مقارنة بباقي سنوات البرنامج ثم لتبدأ ترفع في السنوات الباقية وتبلغ اعلى نسبة لها سنة 2009 ، 6.5%، وتعود معدلات النمو الايجابية لهذا القطاع إلى تحسن الظروف الطبيعية التي يعتمد عليها بالدرجة الأولى، والى مجهودات الدولة الرامية إلى تحسين هذا القطاع وليبقى قطاع الصناعة يشهد تذبذبا في معدلات النمو، واقل مستوى مما يعول عليه في تحقيق تنمية اقتصادية، على اعتباره انه المحرك الرئيسي للنمو في اغلب الاقتصاديات، حيث سجل معدلات نمو ايجابية خلال السنتين الأوليتين من البرنامج (2005-2006م) والمقدر بـ 2.5%، و2.8% على التوالي لتعرف سنة 2007م معدل نمو ايجابي لكنه منخفض مقارنة بالسنتين السابقتين قدر بـ 0.8%، ثم ليبدأ في الارتفاع خلال السنوات المتبقية (2008-2009م) بقيمة 4.4% و4.7%على التوالي، ويعود هذا التذبذب في معدلات نمو القطاع إلى تهميش دور قطاع الخاص في هذا المجال من جهة، والى بوادر الازمة الاقتصادية العالمية (2007م) من جهة ثانية. أما بالنسبة لقطاع المحروقات فقد شهد أو عرف تذبذب كبير في معدلات النمو، حيث سجل معدل نمو ايجابي سنة 2005م قدر بـ 5.8%، لتبدأ في الانخفاض وتسجل معدلات النمو سالبة خلال بقية السنوات البرنامج (2006، 2007، 2008، 2009م) بقيمة -2.5%، و-0.9%، و-2.3%، و-6.0%، على التوالي، مما يدل على تراجع نمو هذا القطاع، والذي يمكن إرجاعهإلىالأزمة الاقتصادية العالمية (2007م) وما تتجرعه اقتصاديات العالم من جراء ذلك والى تراجع أسعار النفط من جهة ثانية، ويمكن توضيح تراجع سعر النفط خلال سنوات البرنامج (2005-2009) في الجدول التالي .

جدول رقم (3–6): يوضح تطور متوسط سعر النفط خلال سنوات البرنامج 2005-2009

الوحدة: دولار أمريكي.

سنوات / مؤشر	2005	2006	2007	2008	2009
سعر البرميل	54.64	65.85	74.95	100	62.3

المصدر: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية المتاح على الموقع www.almasaa.com 17/04/2017 .11:19|

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

يعتبر الحد من البطالة احد أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها برنامج التكميلي للدعم والنمو والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال سنوات البرنامج .

جدول رقم (3–7):يوضح الجدول تطور معدلات البطالة خلال سنوات البرنامج (2005 _2009).

الوحدة : %

/	2005	2006	2007	2008	2009

السنوات / مؤشر					
معدلالبطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر : مولاي لخضر عبد الرزاق، **"تقييم سياسات الشغل في الجزائر (2000 _ 2011)** "، مجلة الباحث،العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر،ص 20.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات البطالة شهدت انخفاض طيلة سنوات البرنامج، **بمعدل قدر ب**12.58% في المتوسط السنوي (2005-2009)،**حيث سجلت 2005 أعلى نسبة للبطالة قدرت ب** 15.3%، لتبدأ في الانخفاض مع باقي **سنوات** (2006-2007-2008) **بمعدل قدر ب**12.3% 13.8% 11.3% على التوالي ولتسجيل سنة 2009م أدنى لها بمعدل 102% ويمكن إرجاع نسبة الانخفاض معدلات البطالة إلى ما وفرته البرامج الاستثمار لمختلف القطاعات ضمن هذا البرنامج.

المبحث الثالث:المناخ الاستثماري في ظل برنامج التوطيد الاقتصادي2010–2014

إنّ **مناخ الاستثماري لسنة** 2010 -2011شهد تراجع هو الآخر في تقرير البنك الدولي حول المناخ **الأعمال،** والجدول التالي يوضح لنا وضع المناخ الاستثماري الجزائري من خلال تقرير مناخ البنك الدولي حول سهولة ممارسة الأعمال في العالم لسنة 2010 -2011.

المطلب الاول: المناخ الاستثماري خلال فترة (2010_2014).

المناخ الاستثماري ضمن المخطط الخماسي(2010-2014)، قد عرف تقييم سلبي في أغلب التقارير التي يُعدها البنك الدولي حول مناخ الأعمال في العالم، وهذا في ظل جمود شبه كلي لسوق المالي الجزائر **ي.**

الفرع الاول: المناخ الاستثماري لسنة 2010–2011 :

إنّ **مناخ الاستثماري لسنة** 2010 -2011شهد تراجع هو الآخر في تقرير البنك الدولي حول المناخ **الأعمال،** والجدول التالي يوضح لنا وضع المناخ الاستثماري الجزائري من خلال تقرير مناخ البنك الدولي حول سهولة ممارسة الأعمال في العالم لسنة 2010 -2011.

جدول رقم(3–8):وضع الجزائرفي تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2010-2011.

المؤشر	قيمة المؤشر	المؤشر	قيمة المؤشر
سهولة ممارسة الأعمال	136عالميا	5- حماية المستثمر	73 عالميا
1- بدأ النشاط التجاري	198عالميا	-مؤشر نقاط الإفصاح(0-10)	6

-عدد الإجراءات -الفترة الرسمية بالأيام - الكلفة %من متوسط الدخل القومي للفرد - نسبة الحد الأدنى لرأس مال من متوسط الدخل القومي للفرد	14 24 12.1 31.0	-مؤشر نطاق المسؤولية أعضاء مجلس الإدارة - مؤشر سهولة دفع المساهمين دعوى قضائية (0-10) - مؤشر حماية المستثمر (0-10)	6 4 5.3
		6-التجارة عبر الحدود	122عالميا
2-استخراج التراخيص	110عالميا	- عدد المستندات اللازمة للتصدير	
-عددالإجراءات -الفترةالرسميةبالأيام -الكلفة %منمتوسطالدخلالقوميللفرد	22 240 44.0	-الوقت اللازم للتصدير بالأيام -تكلفة التصدير بالدولار الأمريكي لكل حاوية -عدد المستندات اللازمة للاستيراد - الوقت اللازم للاستيرادبالأيام	8 17 1.248 9 23
3- تسجيل الملكية	160عالميا		
-عدد الإجراءات -الفترةالرسميةبالأيام -الكلفة %من قيمة العقار	11 47 7.1	-تكلفةالاستيرادبالدولارالأمريكيلكلحاوية	1.248
		9-دفع الضرائب	168 عالميا
4- الحصول على الائتمان	135عالميا		
-مؤشر قوة الحقوق القانونية -مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-10) - تغطية سجل المعلومات الائتمانية العام%من سكان البالغين - تغطية سجل المعلومات الائتمانية الخاص%من سكان البالغين	3 2 0.2 00	-المدفوعات عدد المرات سنويا -الوقت بالساعات السنوية إجمالي سعر الضريبة %من الأرباح	34 451 72.0
		10-تصفية النشاط التجاري	51 عالميا
- انجاز العقد	عالميا123	الفترة الزمنية	2.5
- عددالإجراءات - الفترةالرسميةبالأيام - التكلفة %من المطالبة	46 630 21.9	التكلفة %من الممتلكات معدل الاستيراد سنتان لكل	7.0 41.7

8-توظيف العاملين	122عالميا		
- مؤشر صعوبة التعيين(0-10)	44		
-مؤشر صرامة ساعات العمل (0-10)	40		
- مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-10)	40		
- مؤشر صرامة قوانين العمل	41		
- تكلفة تسريح العمالة الزائدة	17		

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير البنك الدولي **حول مناخ الأعمال** لسنة2010-2011،المتاح على:www.doingbussiness.org

نلاحظ من الجدول أعلاه انه وحسب تقرير البنك الدولي حول سهولة ممارسة الأعمال أن الجزائر صنفت ضمن المرتبة 136 **عالميا من حيث سهولة الأعمال، فقد شهدت تراجع مقارنة بنسبة 2009 حيث احتلت المركز 134 على المستوى العالمي**،ويعود هذا التراجع إلى تأخر وتراجع العديد من المؤشرات التي يعتمد عليها التقرير في ترتيب البلدان من حيث سهولة الأعمال،فالنسبة لمؤشر بدأ النشاط التجاري صنفت في المرتبة 148عالميا، حيث يتطلب الشروع في الأعمال أو بداية **المشاريع 14** إجراءإلزاميا، وفي فترة زمنية تقدر ب 24 **يوم، وبتكلفة قدرت ب 12.1% من المتوسط الدخل القومي للفرد.** أما فيما يخص مؤشر استخراج تراخيص **البناء والحصول عليها فقد احتلت المركز 110** عالميا، ويتطلب الآمر للحصول على تراخيص البناء أو رخصة **البناء** 22 يوم إجراء، في وقت أقصاه 240 **يوم، وبتكلفة 39.5%من متوسط الدخل القومي للفرد. وصنفت** في المركز 122 عالميا بالنسبة لمؤشر توظيف العاملين حيث هناك صعوبة في التعين بالنسبة 44% وهي نسبة كبيرة تعكس المشاكل والصعوبات التي يتلقى المستثمر للحصول على الموظفين،و41 % **بالنسبة لصرامة القوانين العمل** وهذه النسبة تعكس الأهمية التي يوليها المشرع للعمل. **والمرتبة160**عالميا،في مؤشر تسوية الملكية، وتتطلب هذه الأخيرة 11 **إجراء و47 يوم وبتكلفة تقدر 7.1 %**من قيمة العقار، وانّ هذه المرتبة تعكس لنا العائق الكبير الذي يواجه المستثمر فيما **يخص مسألة تسوية العقار لبداية مشروعه الاستثماري.**

وجاءت الجزائر في المرتبة 135عالميا فيما يخص مؤشر الاستفادة من قروض بنكية حيث تأخذ **3 من أصل** 10 من المؤشر حقوق القانونية او الليونة القوانين في هذا المجال **(أي الحصول على قرض بنكي)وبالنسبة لعمق المعلومات الائتمانية** في فالجزائر تأخذ **2 من أصل 6 من مؤشر عمق المعلومات الإئتمانية، وهي نقاط متدنية** تأخذها الجزائر في مؤشرات أحسن قطاع وهو القطاع المالي وما له من دور كبير في ترقية وتوفير مناخ استثماري **أكثر جاذبية، وبالنسبة لحماية المستثمرين فقد صنفت وفق هذا المؤشر المرتبة 73 عالميا وهي تعكس لنا (أي**

المرتبة)مجهودات السلطات العمومية للنهوض بقطاع الاستثمار.أما في ما يخص النظام الجبائي والضرائب تحتل الجزائر المرتبة 168 عالميا وفق مؤشر دفع الضرائب، حيث قدر عدد المدفوعات الضرائب سنويا بـ 34 مرة في فترة زمنية تقدر بـ 451 ساعة سنويا، وبسعر ضريبي يقدر بـ 72%من إجماليالأرباح، وانّ مرتبة التي تحتلها الجزائر وفق هذا المؤشر تجعلها في ذيل ترتيب دول العالم الأمر الذي يستدعي بإصلاح وعصرنة المنظومة الجبائية وإعادة النظر في الإصلاحات المتخذة في هذا المجال. أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد صنفت الجزائر في المرتبة 122 عالميا في مؤشر التجارة عبر الحدود، ، وعلى العموم يمكن القول أن المناخ الاستثماري في الجزائر لسنة 2010و2011 قد شهد تراجع في أغلب المؤشرات التي يتكون منها تقرير المناخ الأعمال لسنة 2010 و2011رغم الإصلاحات الايجابية المقيمة حسب البنك الدولي التي قامت بها لتسهيل ممارسة الاعمال فيها ،والمتمثلة في استخراج تراخيص البناء والحصول على ملكية ودفع الضرائب

الفرع الثاني: تقرير المناخ الاستثماري لسنة (2012 – 2013) .

يمكن استعراض واقع المناخ الاستثماري للجزائر خلال سنتين (2012-2013) من خلال عرض المراتب التي تحتلها الجزائر ضمن المؤشرات التي يتكون منها التقرير، والتي لمكن إيضاحها في الجدول التالي.

الجدول رقم (3–9): المناخ الاستثماري الجزائري حسب مؤشرات تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2012-2013.

المؤشر / سنوات	سهولة ممارسة الاعمال	النشاط التجاري	منحترخيص البناء	تحويل الملكية
2012	150	155	137	172
2013	152	156	138	172
المؤشر / سنوات	**نظام الجبائي**	**تجار عبرالحدود**	**تنفيذ العقود**	**الحصول على ملائة مالية**
2012	165	128	125	60
2013	170	129	126	62

المصدر:تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال المناخ على الموقع:WWW.doingbussiness.org

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن الجزائر تراجعت في تصنيف البنك العالمي لمناخ الأعمال والاستثمار لتحتل المرتبة 152 عالميا سنة 2013 مقابل المرتبة 150في تقرير 2012، بحيث أن الجزائر تأخرت في كافة المؤشرات فيما يخص مؤشر بداية النشاط التجاري أو إنشاء المؤسسات صنفت الجزائر في المرتبة 156 سنة 2013 مقابل 155 في تقرير 2012، وشهدت كذلك تأخر من المرتبة 137 سنة 2012 إلى المرتبة 138 في تقرير 2013 فيما يخص مؤشر منح الرخص البناء، وظلت في المرتبة 172 دون تغير لسنتين 2012-2013

بالنسبة لتحويل الملكية أوتسويتها، وبالنسبة لمؤشر حماية المستثمر فقد صنفت الجزائر في المرتبة 82 عالميا سنة 2013 مقابل المرتبة 79 سنة 2012 بحيث شهدت الجزائر تأخر في أهم وأحسن مؤشر الذي يعتمد عليه في تقرير سهولة ممارسةالأعمال من جهة والذي يعتبر أحد أهم الدعائم القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمرين من جهة ثانية، وهذا أما جعل المناخ الاستثماري أقل استقطاب للمستثمرين. وفيما يتعلق بالنظام الجبائي والضرائب فقد شهد هذا المؤشر تأخر بخمس درجات عن سنة 2012 ،من المرتبة 165عالميإلى المرتبة 170 عالميا سنة 2013، وبالنسبة للتجارة عبر الحدود أو التجارة الخارجية فقد شهدت تأخر بدرجة واحدة عن سنة 2013 من المرتبة 128 عالميا سنة 2012 إلى المرتبة 129 عالميا سنة 2013 وفي مجال تنفيذ العقود فقد احتلت المرتبة 126 عالميا سنة 2013 مقابل المرتبة 125 عالميا،والمرتبة 62 عالميا في تقرير 2013 مقابل المرتبة 60 عالميا في تقرير 2012 فيما يتعلق بتسوية عدم الملاءة أو القدرة على الدفع، وعلى العموم يمكن القول أن الجزائر تظل في ذيل ترتيب الأمم في أغلبية التقارير الدولة المتعلقة بتحسين المناخ الاستثماري حيث صرح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار شريف رحماني بأن المرتبة 153عالميا من أصل 180دولة في تقرير المناخ الاستثمار لايليق بدول بحجم الجزائر وعمل على تنصيب لجنة مكلفة بتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر يوم 9 مارس 2013 مهمتها الأول تحسين مرتبة الجزائر ضمن التقرير البنك الدولى معتمدة في ذلك على المؤشرات المعتمد في تقرير البنك الدولى، والعمل على إزالة كل العراقيل البيروقراطية واستفحال ظاهرة الفساد في المعاملات الإدارية والعمل على تحقيق ضمانات للمستثمرين من خلال خلق اتصال دائم مع أرباب العمل والمستثمرين ،أما فيما يخص سوق المال وماله من دور وإسهامات كبيرة في توفير مناخ استثمار جذاب، فقد كانت بورصة الجزائر أحد الأسباب الهامة لتدني مرتبة الجزائر في تقرير البنك الدولي للمناخ الاستثماري، حيث كشف رئيس لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة " نور الدين إسماعيل"[1]أن مساهمة سوق المال في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر تبقى متواضعة وذلك بعد مضي10 سنوات من انطلاق نشاط السوق الثانوي وفي هذا السياق عملت وزارة المالية سنة 2010 على تحضير خطة جديدة لمدة سنتين لتطوير البورصة بالتعاون مع أكبر خبراء الدوليين و الجزائريين في مجال سوق المال، وقدرت تكلفة مشروع تطوير البورصة بـ6 ملايين دولار موزعة على سنتين، 2 مليون دولار في سنة 2010 وسنة4،2011مليون دولار، وتتمحور خطة التمويل على خمس محاور تتمثل في إعادة الثقة في السوق المالي،وتعزيزها وتطوير الصناعة المحلية للمهن والخدمات المالية والقيام بإصدار الأوراق المالية وخاصة الأسهم جديدة من طرف مؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، تعزيز وعصرنة الأنظمة الإلكترونية والمعلوماتية الخاصة وتعزيز مكانة المؤسسات العامة في السوق المالية[2].

---

[1] يوسف .ب، مقالة حول " تقرير البنك حول مناخ الأعمال 2013 تراجع جديد للجزائر " ،جريدة الحياة اليومية 2017/03/10 الملاح على الموقع:45: 11, http:// www. Elhayat alar.abiga.com 09/04/2017

2-عبد الوهاب بوكروح ،مقالة حول"**لسباب تعثر السوق المالي في الجزائر** "،تصريح نور الدين إسماعيل لجريدة الشروق اليومي،2010/01/14 ، المتاح على:.www. Elchorouk online.com ، 2017/04/22، 10:30[2]

المطلب الثاني:برنامج النمو الإقتصادي ومعدلات النمو الإقتصادي والبطالة .

إن تحقيق معدلات نمو اقتصادية إيجابية والتخفيض من حدة البطالة، هي أحد أهم محاور برنامج التوطيد والنمو 2010-2014 المعتمدة من قبل رئيس الجمهورية وللوقوف على مدى تحقيق هذه الأهداف نستعرض معدلات النمو والبطالة لهذه الفترة في جداول الأشكال التالية[1].

الفرع الاول:برنامج التوطيد والنمو الاقتصادي .

يعتبر رفع معدل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الهامة التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها من خلال السياسات الاستثماريةالمنتهجة والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات نمو الاقتصادي من 2010-2014.

جدول رقم (3-10): تطورمعدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات البرنامج (2010-2014).

الوحدة %.

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	3.3	2.4	2.5	3.3	3.4

-المصدر: تقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال المناخ على الموقع WWW.doingbussiness.org

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل النمو الإقتصادي قد حقق معدلات نمو إيجابية خلال سنة 2010 بقيمة 33 % ثم منخفض سنة 2011 بقيمة 24 % ليعد الإرتفاع سنة 2012 إلى 2.5 % .

وعلى إعتبار أن البرنامج الخماسي لم تنتهي مدته بعد فإن توقع صندوق النقد الدولي بشأن معدلات النمو الإقتصادي كان إيجابي حيث توقع لسنة 2013 معدل نمو يقدر بـ 3.3 و 3.4% لسنة 2014 وهي نسب نمو متواضعة في نظر صندوق النقد الدولي، مقارنة بما تم و يتم ضخه في الإقتصاد الجزائري من خلال عائدات البترول ، والنفقات العمومية في وقت حذرت فيه منظمة الأوبك بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تداعيات تقبلات أسعار النفط.ففي سنة 2010 قُدّر معدل نمو القطاعات الحساسة في الإقتصاد الجزائري والموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3-11): يوضح تطور القطاعي لمعدلات النمو خلال سنة 2010 .

الوحدة %.

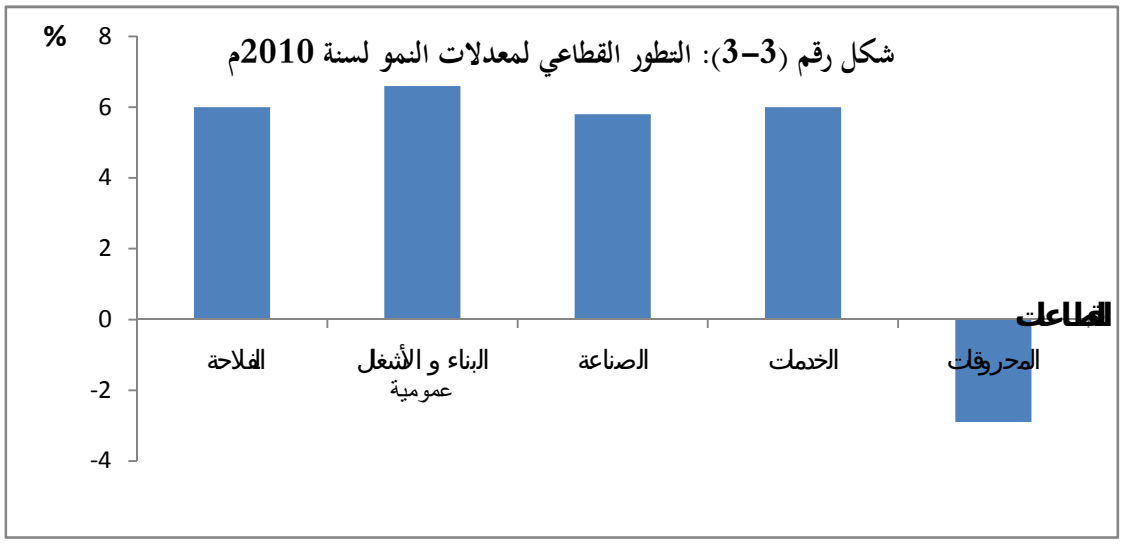
القطاع / السنة	فلاحة	بناءوأشغال	صناعة	خدمات	محروقات
معدل النمو	6	6.6	5.8	6	2.9

المصدر:بالاعتماد على :

[1]. توقع صندوق القد الدولي(2012،2014)، جريدة الخبر، 2013/04/18م،العدد 7048(ح.صواليلي)"صندوق القد الدولي:الجزائر تسجل نسب نمو متواضعة هذه السنة "

- بوفليح نبيل : " **تقديم سياسات الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر فترة 2001–2014** "، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعيةوالإنسانية،العدد 9، سنة 2013.

بالإعتماد على الجدول السابق يمكن توضيح معدلات النمو القطاعي لسنة 2010 في الشكل التالي:



المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر قد حققت معدلات نمو ايجابية في مختلف القطاعات (فلاحةب6 %، وبناء الأشغال ب6.6 %، و5.8 % صناعة، وخدمات ب6 %) ما عدا قطاع المحروقات الذي سجل معدل نمو سلبي قدر ب2.9 -%،وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية،وأزمة اليورو(2009).

الفرع الثاني: برنامج التوطيد والنمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

سعى برنامج التوطيد والنمو الاقتصادي إلى تخفيض من نسبة البطالة حيث خصص لها مبلغ يزيد عن ثلاثة ملايير دينار جزائري،وللوقوف على مدى بلوغ هذاالهدف نستعرض **معدلات البطالة** لفترة(201.2010)في الجدول التالي:

جدول رقم (3-12):معدلات البطالة خلال سنوات البرنامج 2010-2014.الوحدة %

السنوات / المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	10.2	9.9	9.7	9.3	9

مصدر: لعراف فايزة، سعودي نجوى، "**البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، الملتقى العلمي حول إستراتيجية الحكومة بالقضاء على البطالة. جامعة المسيلة 2015.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات البطالة تشهد انخفاض طيلة فترة البرنامج(2010.2014) حيث سجلت سنة 2010 معدل البطالة قدر ب10.2 % ثم تبدأ هذه المعدلات في الانخفاض في الأربع سنوات المتبقية

(2011،2012،2013،2014) **حيث قدرت** بـ9.9 % 9.7، % 9.3، % 9.09 % على التوالي، **ولكن إرجاء سبب هذا** انخفاض إلى ما رصدت الحكومة الجزائرية من مبالغ لمكافحة آفة البطالة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج (2010-2014)،**والمقدرة** بـ360**مليار دج موزع بين إدماج حاملي الشهادات بمبلغ** 150دينار جزائري ودعم استحداث المؤسسات الصغيرة ودفع رواتب التشغيل المؤقتة بـ80**مليار دج.** بمبلغ قدره 136**مليار دج بالإضافة**إلى ما تقوم به الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الخد من البطالة من خلال دعم **الشباب على** التوجه إلى ميدان الشغل والقيام باستثمارات مولدة لمناصب الشغل،كما يسعى هذا البرنامج العمومي إلى استحداث عشرات الآلاف من مناصب الشغل فهو بذلك يعكس لنا الطموح الكبير للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أن يكون هذا البرنامج بمثابة أداة قوية للنمو الاقتصادي.

الفرع الثالث:تقيم المناخ الاستثماري حسب المؤشرات الاقتصادية الكلية (التضخم،معدل النمو، الادخار).

تلعب المؤشرات الاقتصادية الكلية دورا هام دور المثبط لهذه الاستثماراتوتحد من فعالية المناخ الاستثماري إذا كانت تصب في اتجاه الغير صالح للاستثمار بصفة عامة والمستثمرين **بصفة خاصة.حيث تعتمد العديد من** الهيئات والمنظمات على المؤشرات الاقتصادية في تحليل المناخ الاستثماري للدولوانطلاقا من هذا سيتم تقيم المناخ الاستثماري في ظل البرامج التنموية (2001-2014) بالاعتماد على بعض هذه المؤشرات الاقتصادية **كتضخم،ومعدل النمو وحجم لادخار** من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3–13) : تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية (التضخم ،الادخار ،معدل النمو)خلال الفترة (2001-2014) .

	–ب–الانعاش الاقتصادي.				–ب– التكميلي للدعم.					–ب –المخطط الخماسي .				
السنوات / المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	4.2	1.4	2.6	3.6	3.1	1.9	3.0	3.5	4.5	5.7	5.0	8.9	5.0	4.5
الادخار النمو%	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	3.3	2.4	2.5	3.3	3.4
الإدخار مليار دج	1770,8	1812,7	2356,0	2865,0	39230,0	4657,9	5320,9	6434,8	6052.2	8033.33	17880.5	10259.2	12458.6	11879.1

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على :

- زرنوح ياسمينة :"إشكالية التنمية المستدامة "، مرجع سابق .
- توقع صندوق النقد الدولي،"معدل النمو (2012-2013-2014)" ،جريدة الخبر 2013/04/16 مرجع سابق.
- نلاحظ من الجدول أعلاه أن :

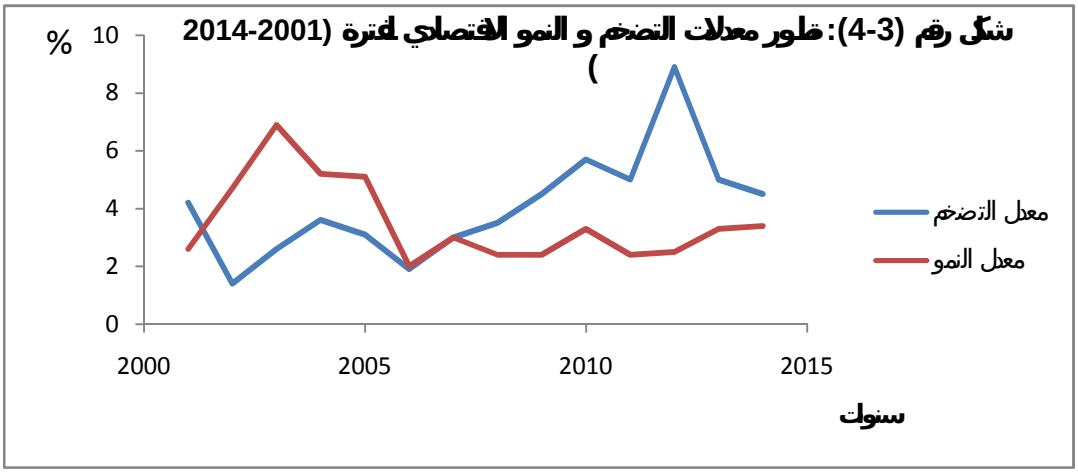
1- **التضخم:** يعمل على ارتفاع العام للأسعار على إضعاف ثقة الأفراد في العملية ويخفض من القوةالشرائية للنقود التي ينخفض معها الحافز على الادخار وبالتالي على الاستثمارنتيجة العلاقة الطردية بين الادخار والاستثمار وعلى هذا الأساس يمكن تقييم المناخ الاستثماري حسب مؤشر التضخمحيث نلاحظ أن معدلات التضخم قد عرفت انخفاض شديد مع بداية الألفية الجديدة والتي تزامنت مع فترة تنفيذ البرامج الإنعاش الاقتصادي حيث سجلت السنتان (2001 -2004) معدلات مرتفعة مقارنة بباقي سنوات تنفيذ البرامج لتضخم قدرت بـ4.2%،و3.6%على التوالي لتسجل 2006 معدل تضخم منخفض قدر بـ1.9 من فترة تنفيذ البرامج التكميلية للدعم والنمو، وهذا بفضل النتائج المحققة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ثم ليبدأ في الارتفاع سنة 2007 إلى أن يصل إلى أعلى معدل له خلال فترة (2001-2014) بقيمة 8.9% سنة 2012* ويعود هذا الارتفاع إلى التداعيات الأزمة المالية العالمية ،وأزمة اليورو،وارتفاع أسعار المواد الأولية ولاسيما مواد الطاقة والمواد الغذائية واسعة الاستهلاك .

وعلى العموم يمكن القول أن معدلات التضخم التي تشهدها الجزائر طيلة فترة البرامج التنموية (2001-2014) وما عدا المسجلة لسنة 2012 قد كانت منخفضة مقارنة بفترة التسعينيات من القرن الماضي حيث سجلت سنة 1992 مثلا معدل تضخم قدر بـ 31.6%،ليبدأ في الانخفاض مع بداية الألفية الجديدة قدر بـ0.33%في عام 2000 وهذا بفضل السياسة المالية الجديدة الصارمة التي انتهجتها الجزائر آنذاك. وهي (أي معدلات التضخم) لفترة (2001-2014) محل جذب المستثمرين.

2-**معدل النمو الاقتصادي:** معدل النمو شهد تذبذب طيلة فترة البرنامج (2000 -2014) حيث شهدت فترة البرامج الإنعاش الاقتصادي اعلى معدلات للنمو الاقتصادي ومسجل لسنة 2003 قدرت بـ6.9%وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، والى تحول في السياسة الاقتصادية إلى سياسة إنفاق التوسعية بالأساس من قبل الحكومة الجزائرية ثم لتبدأ في الانخفاض من خلال تنفيذ البرنامج التكميلي بسبب تراجع أسعار النفط آنذاك ثم لتعاود الارتفاع من جديد مع بداية برنامج الخماسي.

وعلى العموم يمكن القول أن الجزائر سجلت معدلات نمو ايجابية طيلة الفترة البرامج التنموية (2001-2014) رغم مرور الاقتصاد العالمي بأزمات لتبقى هذه المعدلات محل استقطاب وجذب المستثمرين.

والمنحنى الموالي يوضح لنا تطور كل من معدلات التضخم والنمو، طيلة الفترة البرامج التنموية (2001-2014).



المصدر: بالاعتماد على الجدل السابق .

نلاحظ من الشكل أعلاه أن في فترة التنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت معدلات التضخم منخفضة، فحيث أن معدلات النمو الاقتصادي كانت مرتفعة ثم لتبدأ هذه الأخيرة **(معدلات النمو)** في الانخفاض طيلة الفترة الممتدة(2005-2014) **وسجل معدل نمو قدره 4.3%** في سنة 2014 **فحيث كانت معدلات التضخم** في الارتفاع طيلة الفترة (2005-2014) **وبسجل أعلى معدل له سنة 2012 بـ8.9% .**

3-الادخار: نلاحظ من الجدول السابق أن حجم الادخار في الجزائر لفترة برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي قد كان في الارتفاع ،حيث سجلت سنة **2001 قيمة قدرها 1770.8 مليار دينارو ما قيمته 6434.8 مليار دينار سنة 2008 عرف زيادة قدرها 4664** مليار دينارويعود هذا إلى ارتفاع **عائدات** البترولوالناتجة عن ارتفاع أسعار النفط من جهة، والى النتائج الايجابية المحققة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي من جهة ثانية، ليكون بذلك حجم الادخار الوطني المسجل طيلة الفترة (2001-2008) عاملا ايجابيا لزيادة الاستثمارات في المستقبل القريب.

الفرع الرابع: ايجابيات وسلبيات المناخ الاستثماري الجزائري

إن تراجع الجزائر في تصنيف البنك العالمي لمناخ الأعمال، **والأعمال وبقائها** في ذيل ترتيب الأمم في أغلى **التقارير الدولية يقتضي** بنا الوقوف على أسباب هذا التراجع في ظل **إمكانيات ومؤهلات اقتصادية بدرجة** أولى **تتميز ا الجزائر على غرار باقي دول** العالم حيث **أنه رغم ضخ أكثر من 400 مليار دولار واعتماد ثلاث**

محطات لتدعم النمو الاقتصادي (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004) برنامج التكميلي للدعم 2001-2009 ،برنامج الخماسي 2010-2014 ،والقيام بجملة من الصلاحيات في مختلف االات إلا أا لازالت تحصد خيبة الأمل في تكوين مناخ استثماري أكثر استقطابا يمكنها من تحصيل مراتب متقدمة بين اقتصاديات الدول. وعلى العموم يشمل المناخ الاستثماري بالجزائر على بعض الايجابيات التي تستدعى بالسلطات التي تعمل على إعاقة الاستثمار في الجزائر مما يقتضي بالسلطات العمل على إزالتهاأو البحث في كيفية جعلها ايجابية أكثر .

خاتمة:

لقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر احد القضايا المهمة والتي طغت على اهتمام مفكري ومسؤولي حكومات الدول المتخلفة، حيث سعت الكثير من هذه الدول ومن بينها الجزائر إلى تعزيز موقعها وسد بعض من الثغرات والنقائص المميزة لها وبناء قاعدة هيكلية متينة تستجيب لمتطلبات التنمية، وتشجع على إشراك المتعاملين الأجنبيين وشركات الاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص.

وتتمثل هذه العناصر مجتمعة كانت أم متفرقة عوامل التحفيز الأساسية، وشروط الاستقطاب الضرورية والمعبر عنها بأدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا الموقع النوعية والتنظيمية وهي إن افتقرت إليها كثير من الدول المتخلفة بسبب تأصل تلك المظاهر والخصائص المميزة لحالة التخلف والفقر، فإن بعضا من هذه الدول قد هيأ نفسه إما تلقائيا بصورة طبيعية عفوية أو اختياريا بكيفية إرادية مقصودة كالجزائر وهذا ما تطرقنا له في هذا الفصل، لتوفير وتقديم مزايا تمكنها من الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفزه للظهور ضمن اسواقها ومواقعها.

فالجزائر ما فتات تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الاجانب ورؤوس اموالهم، بهدف إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة، فقدمت جهود على المستوى الاقتصادي بتحرير هذا النشاط من كل القيود والكوابح التي كانت الدولة قد وضعتها في عهد التسيير المركزي وهيمنة القطاع العام، وعلى المستوى الاجتماعي عملت على وضع كل الاليات الممكنة لتلطيف الاثار الناجمة عن الازمة وعن الاصلاحات، بهدف تكوين دولة أفضل قادرة على اتمام الاصلاحات في إطار استراتيجية واضحة.

الفصل الرابع

نتائج وأفاق الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

الفصل الرابع :

نتائج وأفاق الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

لقد اعتمد في مطلع هذه العشرية برنامج متواضع للنفقات العمومية يتمثل في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في حدود الموارد المتوفرة آنذاك وسمح مع ذلك بتعزيز الإنعاش الاقتصادي،ولهذا الغرض، تم الشروع في مسعى شامل سيعزز أكثر خلال السنوات الخمسة المقبلة.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009، ساهم برنامج ضخم للاستثمارات تم تمويله من ميزانية الدولة، في النمو وكذا في تراجع البطالة بشكل كبير. ولاشك أن هذا البرنامج حقق نموا سنويا خارج المحروقات يتجاوز نسبة5%، إلا انه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار:

أ- أن الارتفاع الهام لمدا خيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل جد محسوس.

ب- وان الطلبالعمومي المكثفلم يسمح بنمو حقيقي للاستثمار المنتج المحلي،ولاسيما بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة.

ج-أن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا، في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية(حيث وصلت واردات الخدمات إلى 11مليار دولار سنة 2009).

حيث عقد مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010 اجتماعا ،برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة حيث استهل مجلس الوزراء اعماله متناولا بالدراسة و الموافقة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة2010-2014 ،و الذي تميز بحجمه الاستثنائي(الذي يفوق 286مليار دولار تقريبا) وتزامنه مع الظرف الراهن(بعد التقدم الذي حققته البلاد).

يهدف هذا الفصل إلى إستخلاص نتائج الاصلاحات الاقتصادية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية في مختلف القطاعات الاساسية من خلال المباحث التالية :

– المبحث الأول سيتم التطرق من خلاله إلى نتائج الاصلاحات الاقتصادية، من خلال تقسيمها حسب القطاعات والمنشأت الاساسية.

– المبحث الثاني خصص لأفاق برنامج الساسة الاقتصادية في الجزائر 2010-2014 من خلال تقسيمها الى محاور متعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الأول: نتائج الإصلاحات الاقتصادية .

لقد شهد تعزيز المنشآت الأساسية خلال سنة 2009 والسداسي الأول من سنة 2010 تقدما معتبرا تم خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، تسليم640 كلم من مقاطع الطريق السيار شرق- غرب التي فتح معظمها للسير ويجري حاليا تجهيزها و كذا فتح 128كلم من الطرق الاجتنابية، وفي اموع فان تنفيذ البرنامج الخماسي 2005-2009 في قطاع الأشغال العمومية مكن بلادنا من تحقيق أهداف هامة تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: تعزيز المنشآت الأساسية.

تركز تعزيز المنشآت الاساسية من خلال الالات التالية :

الفرع الأول: المنشآت الأساسية للطرق و الموانئ و المطارات.

تمثلت فيما يلي : [1]

1– تطوير محاور الطرق الإستراتجية مثل:

أ- تسليم 1920كلم في المجموع من الطرق السريعة(الطريق السيار شرق- غرب مع محولاته وكذا الطريق لاجتنابي الجنوبي للعاصمة).

ب- استكمال الطريق العابر للصحراء مع تسليم شطره الأخير الذي يمتد على طول415كلم إلى غاية الحدود مع النيجر.

[1]- المواد 233 – 234 مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ،ص: 28

ج- تحديث وتعزيز الطرق الوطنية المهيكلة التي تربط شمال البلاد بإليزي شرقا، وبشار غربا، وكذا الطريق المؤدية إلى تندوف في الجنوب الغربي .

2- تطوير شبكة الطرق الوطنية و تحسينها مع:

أ- صيانة أكثر من41.000كلم من الطرق.

ب- وتحديث أزيد من26.000كلم من الدروب.

ج- ووضع الإشارات على طول أزيد من 2000كلم من المسالك في الجنوب الكبير.

د- وانجاز أكثر من 1250كلم منشاة فنية.

3-تعزيز قدرات صيانة شبكة الطرق مع:

- و تم في اطار هذا البرنامج انجاز حوالي 500 دار لصيانة الطرقات مجهزة بالاضافة الى 15 حظيرة جهوية لصيانة شبكة الطرقات ،والتدخلات في حال وقوع تقلبات جوية أو انزلاقات للتربة.

4- تحسين الأمن عبر الطرق لا سيما من خلال:

-انجاز 80.000كلم من إشارات المرور الأفقية و إنشاء 87.000وحدة من الإشارات العمودية.

-انجاز 37 نفقا من نوع"tramie "؛وإزالة أكثر من300 نقطة تتميز بازدحام حركة المرور وأزيد من200 نقطة" تسجل فيها حوادث المرور بصفة متكررة.

5- تحسين المنشآت الأساسية للنقل الجوي والبحري بفضل:

-تدعيم21 منشاة مرفئية أساسية (يضاف إليها 11 انجاز جديد موجه للصيد البحري).

-تعزيز وترميم 21 مدرج للمطارات.

-تسليم المدرج الثاني لمطار وهران[1].

الفرع الثاني:منشآت النقل الأساسية.

فضلا عن النقل الحضري الذي تم التطرق إليه آنفا سجل تسليم حجم هام من المنشآت الأساسية، ووسائل النقل منذ بداية سنة2009 .

كما لوحظ تطور محسوس في قطاع النقل بالسكك الحديدية على الخصوصوهكذا شهدت سنة2009 استغلال حوالي 450كلم من خطوط السكك الحديدية التي تربط: سطيف- برج بوعريريج- المسيلة- عين التوتة، وتبسه- عين مليلة.

كما تم خلال الثمانية عشر شهرا الماضية إعادة تنشيط أكثر من200 كلم من خطوط الحديدية غير المستغلة، و خلال السنة الجارية من سنة 2009 سجلت انجازات أكثر أهمية مع البدء في استغلال أزيد من 860كلم، ويتعلق

[1]- **المواد** 233 – 234 مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ،ص: 28 ، www.premier-ministre.gov.dz تاريخ الإطلاع 2017/04/10.

الأمر بالخطوط الرابطة بين؛طبية- بشار على طول 580كلمويلل- محمدية ،القورزي- بسكرة-سطيف- توقرت؛تيزي وزو، وادي عيسي.

و تقدر خطوط السكك الحديدية التي يجري حاليا انجازها أزيد من1200 كلم في حين يقدر مجموع الخطوط الجديدة قيد الدراسة بأكثر من5800 كلم.

و يشهد نقل المسافرين بالسكك الحديدية تحسنا ملحوظا من خلال تقليص الوقت المستغرق في التنقل عبر السكك الحديدية وتوفير وسائل الراحة. وقد سجل هذا التحسن بصفة خاصة على مستوى الخطوط المزودة ب17 قطار سريع تم تشغيلها وكذا الشبكة المكهربة بضواحي العاصمة.

كما سجل النقل البحري للبضائع وتسيير الموانئ تطورا ملحوظا لا سيما من خلال إعادة تنظيم نقل البضائع عبر مختلف موانئ البلاد[1].

وفي مجال النقل الجوي وفضلا عن تحديث أرضيات مطاريه سيتم استلام المطارات الجديدة لكل من جيجل وتلمسان وجانت قبل اية السنة الجارية.

كما تم تعزيز أسطول شركة الخطوط الجوية الجزائرية مع استلام أربع طائرات بسعة 70مقعدا وطائرة متوسطة في حين ينتظر في غضون سنة2011 وصول06 طائرات متوسطة جديدة أودعت طلبيتها لتضاف إلى أربع طائرات أخرى جديدة طلبتها شركة طاسيلي للطيران.

المطلب الثاني: مدى مواصلة التنمية الاقتصادية

إن تقدير التنمية الاقتصادية التي حققتها بلادنا خلال الأشهر الثمانية عشرالاخيرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن الظرف الاقتصادي العالمي الذي ساد خلال الفترة ذاتها.

لقد انجرت عن الأزمة المالية التي شهدها العالم منذ سنة 2008 انعكاسات جسيمة على الاقتصاد العالمي إذ:

1. تضاعفت حالات إفلاس البنوك.
2. وسجلت البورصات خسائر كبيرة.
3. وتقلصت القروض الممنوحة للمؤسسات بشكل كبير.
4. وسخرت الدول المتمكنة موارد عمومية هائلة للمحافظة على الاقتصاد.

وسجل النمو الاقتصادي العالمي لدى اختتام سنة2008 نسبة سلبية على اثر التقلص الشديد للناتج الداخلي الخام في البلدان المتطورة وتراجع النمو في البلدان الناشئةوخلال سنة2009 تحولت الأزمة المالية بوضوح إلى أزمة اقتصادية عالمية حيث:

1- اختتم الاقتصاد الأمريكي السنة بانخفاض في النمو بنسبة 4.1%.

2- وسجل الاتحاد الأوروبي معدل 4.1% فيالمنطقة أيضا.

[1]- المواد 235 – 236 – 237 – 238 – 239 - 240 ، ملحق بيان السياسة العامة ،مرجع سابق ، ص: 29.

3- وبلغت البطالة فيسنة 2009نسبة9.3%بالولايات المتحدة و9.4% في منطقة الاورو.

4- تراجع الطلب العالمي بشكل كبير رغم استمرار النشاط في المنطقة الآسيوية(لا سيما الصين) مما اثر على أسعار المواد الأولية وخصوصا المحروقات[1].

ولم تشهد سنة 2010 في بدايتها ظروفا احسن رغم الجهود الجماعية التي بذلتها المجموعة الدولية مع الإشارة إلى أن التعبئة القوية للموارد العمومية في سنتي 2008و2009من اجل احتواء الركود بدأت تترتب عنها آثار تعبث على الانشغال في بعض البلدان التي بلغت مستويات عالية من العجز في ميزانياتها وديونها العمومية

وقد نتج عن هذه الوضعية بداية أزمة في القدرة على الوفاء على مستوى بعض الدول الأوروبية، حيث لجأ البعض منها إلى مساعدة مشتركة من صندوق النقد الدولي وآلية جديدة خاصة بالاتحاد الأوروبي، وخلاصة القول أن الانتعاش الاقتصاد العالمي يبقى إلى يومنا هذا هشا بل ويكتنفه غموض شديد.

إن الركود في البلدان المتقدمة قد اثر إلى حد كبير على الطلب العالمي على المحروقات، وبالتالي على سعر هذه الثروة، وعليه فقد تأثرت الجزائر أيضا بالأزمة الاقتصادية الدولية، حتى ولو إن التدابير التي اتخذتها بلادنا قد سمحت بالحد من أثارها السلبية.

الفرع الأول: ميزان المدفوعات

لقد شهدت اية سنة 2008 تراجعاتدريجيا لأسعار المحروقات بعد ارتفاعها الاستثنائي خلال الصيف بسبب المضاربة إذ انخفض معدل سعر البرميل من111دولار خلال السداسي الأول إلى 88دولار خلال السداسي الثانيغير أن معدل سعر برميل البترول الجزائري قدر على مدى سنة2008 كلها بحوالي 100دولار ومن ثمة ورغم ارتفاع واردات السلع (37.9 مليار دولار) والخدمات (11مليار دولار) فقد سجل في نهاية سنة فائض قياسي لميزان المدفوعات بلغ 34.4مليار دولار.وبالتالي تبقى سنة2008 في مقدمة السنوات الأربعة التي سجت فيها ميزان المدفوعات فائضا قياسيا مند استقلال الجزائر (30.5مليار دولار سنة2007 26.9 مليار دولار سنة2006 و 21.1مليار دولار سنة2005) .

بيد أن هذه الوضعية تغيرت بشكل عميق سنة 2009 على أثر انخفاض سعر البرميل بنسبة تقارب40% حيث قدر هذا الأخير في حدود 62دولار في المعدل السنوي. وقد أفضت هذه الوضعية فضلا عن انخفاض حجم المبيعات إلى تراجع عائدات المحروقات بنسبة43 % لتنخفض من 77.1 مليار دولار سنة 2008الى 44.4مليار دولار سنة2009.

إن استقرار واردات السلع و الخدمات في مستواها المسجل في السنة السابقة جنب البلاد العودة في سنة2009 إلى ميزان مدفوعات سلبي بعد سنوات طويلة حيث اختتم هذا الأخير السنة الفارطة بفائض رمزي يقدر ب410 ملايين دولار فقطأما بالنسبة لسنة2010 فقد سجل في السداسي الأول سعر متوسط للبرميل

[1]- المواد 241 – 248 مرجع سابق ،ملحق بيان السياسة العامة، ص: 30.

يقدر ب70 دولار. وقد أدى ذلك فضلا عن تثبيت استقرار حجم الواردات إلى فائض في ميزان المدفوعات بلغ8 ملايير دولار في نهاية شهر جوان المنصرم[1].

وفيما يخص **الديون الخارجية** فلم يترتب عن الأزمة المالية الدولية أي اثر على بلادنا التي كانت قد سددتمسبقا معظم الديون الثنائية أو المعتمدة الأطراف المستحقة لأطراف أجنبية،ويجدر التذكير بأن حوالي18 مليار دولار قد تم تسديدها مسبقا على مدى ثلاث سنوات فقط؛ وبالتالي فقد انخفض حجم الديون الخارجية من 23.3 مليار دولار في نهاية سنة 2003 الى5.6 مليار دولار في نهاية سنة2006، **علما بان هذا التسديد** المسبق للديون رافقه إجراء يتمثل في التوقف عن اللجوء إلى القروض الخارجية اعتبارا من سنة2004، وقد سمحت هذه القرارات الرئاسية بالتخفيف من وطأة الديون الخار جية للجزائر وتجنيبها تعقيدات في تعبئة قروض جديدةوفي اية السنة الفارطة قدرت الديون الخارجية بأقل من4 ملايير دولار حيث أن نسبة10% منها فقط تمثل ديون الدولة، أما الباقي فيشكل ديون مستحقة لمتعاملين أجانب ينشطون في بلادنا.

إن التسيير العقلاني للأرصدة الخار جية الذي اعتمده السيد رئيس الجمهورية منذ بداية هذه العشرية، قد سمح للجزائر ليس فقط بتحقيق مجهود استثماري وتنموي غير مسبوق وتقليص ديونها إلى مستوى لم تشهده البلاد منذ الاستقلال بل زود البلاد أيضا بادخار خارجي استراتيجي تم توظيفه بالخارج باحتراس وبالتالي تم يسجل أية خسارة في ظل الأزمة المالية الدولية ،**أما احتياطات الصرف** التي كانت تقدر بأقل من5 ملايير دولارسنة1999 (مع ديون خارجية قاربت آنذاك 29 مليار دولار)، فقد بلغت في نهاية سنة2004 43 مليار دولار(مع ديون خارجية قدرت ب22 مليار دولار) مع الإشارة إلى إن هذه الاحتياطات بلغت في نهاية سنة2009 بلغت147 مليار دولار(مقابل ديون عمومية خارجية تبلغ 440مليون دولار)، وقدر مجموعها ب150 مليار دولار في نهاية شهر أوت2010[2].

الفرع الثاني: المالية العمومية

إن الأزمة المالية الدولية التي تطورت إلى أزمة اقتصادية ما تزال مستمرة، قد ترتبت عنها أيضا آثار على المالية العمومية لبلادنا بالفعل ورغم الحفاظ على النمو الاقتصادي والارتفاع المتواصل للجباية العادية، إلا أن الإيرادات المتأتية من المحروقات تظل ذات وزن كبير و يؤثر تراجعها على مدا خيل الخز ينة بشكل محسوسوبالنسبة لسنة2008، فإن المعدل الجيد لسعر برميل البترول الجزائري (100 دولار)، قد سمح باختتام السنة المالية بفائض في الخزينة يزيد عن900 مليار دينار، وهو اتجاه ايجابي مستمر منذ بضع سنواتغير أن انعكاسات السوق العالمية للمحروقات أثرت بقوة على مدا خيل الخزينة اعتبارا من سنة 2009، وقد انخفضت الجباية البترولية الإجمالية بنسبة 42% حيث انقلبت من أزيد من4000 مليار دينار سنة 2008 إلى 2400 مليار دينار سنة2009، مع الإشارة إلى إن هذه الخسارة لا يمكن تداركها بالارتفاع الذي سجلته الجباية خارج المحروقات و المقدرة

[1]- المواد 248 - 255 مرجع السابق ، ص ص 30 – 31.
[2]- المواد 256 - 260 ملحق بيان السياسة العامة ،مرجع سابق ، ص: 31.

بنسبة20% وموازاة مع ذلك فان الجزائر التي حافظت على مستوى عال للاستثمار العمومي سجلت أيضا ارتفاعا في النفقات العادية للدولة معرفع أجور أعوان الدولة؛وعمليات توظيف جديدة في قطاع التوظيف العمومي من أجل تاطير كل المنجزات العمومية المتسلمة؛وكذا ارتفاع مستمر للتحويلات الاجتماعية التي تجاوزت 1200 مليار دينارسنة2009 التي انتهت بعجز محسوس للميزانية وهو الأول خلال العشرية.

ويبدو أن سنة 2010، ستشهد نفس الاتجاهات رغم ارتفاع طفيف في أسعار البترول مع العلم أن نفقات الميزانية التي يتطلبها البرنامج الخماسي الجديد للاستثمارات العمومية إلى جانب زيادة معتبرة لنفقات مستخدمي الدولة الناتجة عن أنظمتهم التعويضية الجديدة ستنعكس في نهاية السنة بعجز ملحوظ للميزانية.

وغني عن البيان، إن هذه الوضعية الجديدة بعد بضع سنوات من الوفرة المالية تبلور بشكل أمثل في أهمية التدابير التي اعتمدها السيد رئيس الدولة خلال هذه العشرية في مجال المالية العمومية[1].

أما صندوق ضبط إيرادات المحروقات الموجه أصلا لتغطية عبء الميزانية لتسديد الديون الخارجية فقد خصص من الآن فصاعدا لتحصيل ادخار عمومي استراتيجي سيرافق تمويل البرنامج الاستثماري للدولة(بما أن القانون يرخص بتمويل جزء من عجز الخزينة المحتمل).

وهكذا فان صندوق ضبط الإيرادات الذي كان يتوفر على 1842مليار دينا رفي نهاية سنة 2005ارتفعت أرصدته الى4316 مليار دينار في نهاية سنة 2009، وهو مبلغ تم الحفاظ عليه كاملا إلى غاية اية السداسي الأول من سنة 2010 من جهة أخرى، فان التسديد الجزئي للديون العمومية الداخلية(التي تم تقليصها بقرار من السيد رئيس الجمهورية من2000مليار دينار تقريبا في نهاية سنة2006 إلى حوالي800 مليار دينار في نهاية سنة2009)، يشكل دعامة ثانية للخزينة العمومية لمواصلة تمويل برنامج التنمية(مع السهر أكثر فأكثر على التحكم في النفقات العادية) دون أن يؤثر ذلك سلبا على التمويل في المستقبل[2].

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي

رغم تأثير الأزمة الاقتصادية فان النمو(الذي ظل مستمرا في بلادنا منذ بداية هذه العشرية) انتعش في سنة2009 مع ارتفاع شامل للناتج الداخلي الخام بنسبة2.4 % أي نفس النسبة المسجلة سنة2008 وكذا نفس المعدل الذي بلغهذا الأخير خلال نفس السنة على مستوى العالم العربي كله.

و يكمن هذا النمو أن يعتبر من الوهلة الأولى ضئيلا لا سيما مقارنة بحجم الاستثمارات العمومية، غير أن ذلك تصور غير صحيح لأنه قد يتجاهل التحول العميق الذي يشهده نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر من بضع سنواتعلاوة على ذلك، فقد انعكس على نمو الناتج الداخلي الخام في السنة الفارطة(على غرار السنوات الثلاث المنصرمة) الأثر المنخفض للتضخم الذي سجل ارتفاعا بنسبة5.7% سنة2009، بعد أن بلغ3.5%

[1]- المواد 261 - 267 ، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص ص 31 - 32.
[2]- المواد 268 - 270 ، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص 31.

سنة2007 و4٠4% سنة2008)، وذلك نتيجة ضخ أموال معتبرة على اثر تفعيل حركية الاستثمارات ورفع الأجور، كما يعتبر هذا التضخم نتيجة مضاربة قوية على أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة.

- **قطاع المحروقات:**

إن تحقيق نمو جيد للناتج الداخلي الخام كان منذ منتصف الثمانيات يتوقف علىمرد ودية قطاع المحروقات و على موسم فلاحي جيد بصفة ثانوية،غير أن هذا الاتجاه قد سجل من خمس سنوات اختلالا حيث تعود آخر نتيجة ايجابية حققها هذا القطاع إلى سنة2004 بنسبة5٠8%٠ ولهذا السبب أصبح الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات يسجل في كل سنة نتيجة مختلفة إلى حد كبير مثلما يتجلى ذلك في الجدول الآتي:[1]

الجدول رقم (4–1): نسبة النمو الاجمالي للناتج الداخلي الخام .

السنوات	2006	2007	2008	2009
النمو الجمالي للناتج الداخلي الخام	%2	%3	%2٠4	%2٠4
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	%5٠6	%6٠3	%6٠1	%9٠3

المصدر :مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010 ،ص 33

إن استغلال المحروقات يشهد وضعية صعبة بسبب الحوادث التي وقعت سنة 2004على مستوى منشات الغاز بسكيكدة ثم على اثر تقليص المبيعات الذي أقرته منظمة الاوبيب بصفة جماعية وكذا انخفاض الأسعار وأخيرا تضافر هذين العامين علما بان الكميات المصدرة سنة2009 قد تراجعت (10٠2%بالنسبة للمحروقات السائلة و8٠8% بالنسبة للمحروقات الغازية)٠

وقد كان من المتوقع انتعاش النمو في قطاع المحروقات في سنة2010 ،لكن قد يتأجل ذلك إلى السنة المقبلة مع الانخفاض المسجل مؤخرا في كميات الغاز التي يتسلمها زبائننا الأوروبيون الذين تأثروا بالأزمة[(1)].

- **قطاع الفلاحة:**

إن هذا القطاع، الذي شهد تحولات منذ بداية هذه العشرية(بفضل إجراءات الدعم والاستثمارات الهامة التي استفاد منها)، قد حقق موسما استثنائيا في سنة2009، بعد موسم صعب سنة2008،وقد سجل النمو الزراعي على التوالي1.9%سنة2005 ؛4٠9%سنة2006؛5%سنة2007؛ 5٠3%سنة2008؛و20%سنة2009٠وفي السنة الماضية، شكل الإنتاج الزراعي9٠3% من القيمة المضافة الإجمالية حيث تعد هذه الوضعية ثمرة جهود جبارةبالفعل، ارتفعت المساحة الصالحة للزراعية بـ 300٠000

-[1]www.premier-ministre.gov.dz2017/04/10

[1]- المواد 270 - 277 ، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص ص 32 - 33.

هكتار بين سنتي2005 و2008 ، وازداد حجمها بحوالي 40·000هكتار في السنة الماضية· كما ارتفعت مساحة الأشجار المثمرة والكروم بـ 220·000هكتار خلال السنوات الأربعة الأخيرة، وازدادت اتساعا منذ شهر جافني 2009·

وفيما يخص المناطق الرعوية(التي سجلت بين سنتي2005 و2008 مغروسات على مستوى 150·000هكتار واخضاع03 ملايين هكتار من الأراضي الرعوية لنظام الحماية)، فقد استفادت بين جافني 2009 وجوان 2010،من حوالي 50·000هكتار من المغروسات الجديدة، وقرابة 3ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية· كما تمت إعادة تشجير70·000 هكتار خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، إلى جانب إعادة تأهيل6000 مستثمرة فلاحيه، وفتح2500 كلم من المسالك الجديدة لفك العزلة·

أما الري الزراعي، فقد شهد تقدما معتبرا منذ بداية سنة2009، وذلك بفضل:

أ· استغلال عدة سدود جديدة للري.

ب· استعمال المياه التي توفرها محطات التصفية، حيث تمثل الكميات المخصصة للري600 مليون متر مكعب سنويا·

ج· وانجاز حواجز جبلية عديدة.

د· وكذا مختلف التدابير المشجعة على اللجوء إلى الري والجدير بالذكر أن المساحات المسقية الكبرى تقدر في اموع، حاليا ب000. 219هكتار، في حين تقدر المساحات المعنية بالري الصغير والمتوسط حاليا بأزيدمن000. 900 هكتار.

وتميزت سنة2009،خصوصا بتدابير هامة اقرها السيد رئيس الجمهورية من اجل تجديد فلاحي وريفي حقيقي، ولا سيما منها:مسح حوالي40 مليار دينار من ديون الفلاحين؛ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر ب000. 1مليار دينار على مدى الفترة الخماسية(أي 200 مليار دينار سنويا) في شكل تدابير ترمي إلى دعم تكاليف المداخلات، بما في ذلك لفائدة مربي المواشي، واعتماد القرض الريفي بدون فوائد، وتحسين سعر محاصيل الحبوب·

وقد تمخضت عن كل هذه الإجراءات الرامية إلى تشجيع ودعم النشاط ألفلاحي، نتائج معتبرة ،من خلال الإنتاج الذي تم تحصيله في سنة2009، نذكر منها:

1- 61مليون قنطار من الحبوب(مقابل17 مليون في السنة السابقة)·

2- حوالي27 مليون قنطار من البطاطا(مقابل5. 19مليون سنة2008).

3- 9. 4مليون قنطار من منتجات الزيتون(مقابل5. 2مليون في السنة الفارطة).

4- 5.8مليون قنطار من التمر(مقابل 5.5مليون سنة 2008).[1]

5- تكثيف إنتاج الحليب، مع زيادة مستمرة لعمليات جمع الحليب(234مليون لتر سنة2008 و314 مليون سنة2009 و 198مليون خلال السداسي الأول من سنة2010) مما تجسد بتقليص كميات من مسحوق الحليب المستورد. [2]

ورغم تراجع في محصول الحبوب المقدر بحوالي46 مليون قنطار: منها 80% من القمح اللين و الصلب(وهي نسبة تمثل المعدل الأقصى من المنتوج الذي يتم تحصيله عادة بعد موسم سنة 2009غير المسبوق منذ قرن من الزمن) إلا أن هناك بوادر توحي بموسم فلاحي وفير في سنة 2010بالنظر إلى الإنتاج المحصل من الحمضيات والبقول وكذا التحسن الملموس في إنتاج الحليب وجمعه وإنتاج الطماطم الصناعية.

كما سجل نشاط الصيد البحري انجازات جديدة خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة منها:

1- حملة لتقديم الموارد المرجانية.

2- وموقع لرسو بواخر الصيد.

3- . واستلام ثلاث مستودعات بحرية.

4- وتكوين أزيد من 1600 تقني في مهن الصيد البحري وتربية المائيات.

5- وكذا انجاز منشات أساسية جديدة لفائدة نشاط تربية المائيات.

- **قطاع البناء والإشغال العمومية:**

لايزال هذا القطاع يساهم بشكل كبير في نمو الناتج الداخلي الخام حيث حقق نسبة 8.7% من النمو سنة2009 . ونظرا إلى تراجع القيمة المضافة للمحروقات فان نشاط البناء والإشغال العمومية يمثل حاليا أزيد من16% من القيمة المضافة الإجمالية؛ وبالتالي فهو يحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الثروة الوطنية . وقد خصص لنشاط البناء حجم هام من الأنفاق العمومي حيث استهلك في2009 حوالي 250 مليار دينار من الاعتماد، ومن المتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه خلال السنوات المقبلة مع البرنامج الجديد للاستثمارات العمومية .

- **القطاع الصناعي:**

إن إعادة تنشيط هذا القطاع سنة2008 وقد تواصلت سنة 2009 مع ارتفاع القيمة المضافة بنسبة 5%(مع7.2%) متأتية من النشاطات الطاقوية والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية

[1]- **المواد** 270 - 277 ، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص ص 32 - 33.

[2]- **المواد** 278 – 284، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق ، ص ص 33 - 34.

والكهربائية، وتظل الصناعة التحويلية ضعيفة مع زيادة بنسبة0.7 %فقط، وسجلت الصناعية المنجمية ونشاطات المحاجرتحسنا بنسبة3.4 %سنة2009 ، وكذا الصناعات الكيميائية بنسبة 2%.

غير أن الصناعة لا تمثل سوى5.3% من القيمة المضافة الإجمالية، أي اقل من مساهمة الإدارات (6.8%في السنة الفارطة)،كما تصنف الصناعة في المرتبة الأخيرة من بين القطاعات ومن حيث مساهمتها في توفير ثروات وطنية[1].

ويتعين التوضيح أن وضعية الصناعة الوطنية والإنتاج الوطني عموما، لم تنجم أبدا عن تقلص في الطلب بالفعل فان الإنفاق الداخلي الخام بمبلغ يقارب10.000 مليار دينار في 2009، ما يزال متناميا أكثر من الناتج الخام(سجل الإنفاق الداخلي زيادة بنسبة12.7% سنة 2009، مقابل ارتفاع في الناتج الداخلي الخام بمعدل2.4%) ،وهكذا، فان الإنتاج الوطني(لا سيما الصناعي) تشوبه نقائص هيكلية، مما فسح المال لتنامي مختلف أنواع الواردات بشكل هام وعلى هذا الأساس، فان واردات السلع التي قدر حجمها الإجمالي بأقل من10 ملايير دولار سنة 2001،ارتفعت إلى حوالي20 مليار دولار سنة2005، وقاربت40 مليار دولار اية سنة2008، كما سجلت واردات الخدمات(بما في ذلك مساهمة المؤسسات الأجنبية في انجاز البرنامج العمومي للتنمية) نفس الاتجاه، إذ انقلبت من 4.7 مليار دولار في 2006، إلى قرابة 7 ملايير دولار سنة2007 لتتجاوز11 مليار دولار سنة 2008 .

وبصفة إجمالية وارتفع حجم واردات السلع والخدمات بنسبة30.7 %سنة2007 و47.4% سنة 2008.فعلاوة على تراجع إيرادات مبيعات محروقاتنا منذ سنة2008 وتعكس هذه المعاينة جزئيا التدابير المتخذة من اجل ضبط التجارة الخارجية اعتبارا من سنة 2009.

إن وضعية الإنتاج الوطني عموما وتهميش مساهمة الصناعة في توفير الثروة الوطنية(بينما تتوفر الجزائر على إحدى القواعد الصناعية الأكثر نجاعة في المنطقة) يفسران أيضا، والى حدما التحولات التي شهدتها السياسة العمومية في مجال ترقية الاستثمار، ومساهمة الدولة في إنعاش الأداة الصناعية العمومية التي تعتبر ملكا لها ودعم تأهيل المؤسسات الوطنية الخاصة، وكذا القيام مؤخرا بمضاعفة التدابير التشجيعية لفائدة المؤسسة والإنتاج المحليين على اثر مراجعة قانون الصفقات العمومية .

وفي هذا الإطار إذن تندرج المبادرات المعتمدة في السنة الفارطة من أجل تعزيز أدوات وأطر دعم التنمية الصناعية من خلال:[2]

أ- انجاز الدراسات الإستراتيجية للقطاعات والفروع.

[1]- المواد 278 – 284، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق ، ص ص 33 - 34.

ب- تطوير مراكز الدعم التقني(النشاطات الميكانيكية والزراعية ، الغذائية، والصناعة الكهربائية والالكترونية، والتوضيب والكيمياء والصناعات الصيدلانية).

ج - تطوير الهيئات المكلفة بالأمن الصناعي والتقييس والاعتماد والملكية الصناعية.

د- توسيع قدرات التكوين بما في ذلك في مجال التسيير.

هـ- تنمية قدرات الوكالة الجديدة للعقار الصناعي وشبكتها.

و- وتعزيز انتشار فروع الوكالة الوطنية للاستثمار. [1]

ففي ظل هذه المقاربة ذاتها تندرج الجهود المبذولة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و لاسيما :

أ-انجاز 17 مركز للتسهيل و 12محضن للمؤسسات.

ب-تعزيز ترتيب ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(مع رفع المبالغ وتوفير ضمان الدولة إلى جانب ذلك الذي يوفره صندوق ضمان قروض الاستثمارات).

ج-والانطلاق في وضع آليات جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل قرض إيجاري ورأسمال المخاطر.

د-وكذا مصادقة السلطات العمومية مؤخرا على برنامج وطني هام لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستهدف20.000 مؤسسة مستفيدة على مدى خمس سنوات.

كما شمل هذا المسعى الأداة العمومية الاقتصادية حيث يرمي خصوصا إلى ما يلي:

1. تمكين المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات لكنها تتوفر محليا على سوق من استعادة قدراتها على الوفاء البنكي.
2. وتخفيض تكاليف القروض البنكية الضرورية لتحديث وسائل إنتاجها وتحسين مستوى مستخدميها وتطايرها.
3. ووضعها في تناعم مع الدوائر المكلفة بالطلب العمومي في مجالات نشاطها بما يسمح بإشراكها في انجاز البرنامج.
4. وتحديد شركاء أجانب مؤهلين بهدف تحديثها. [2]

وسيتم توضيح هذا المسعى كله في الجزء الثاني من هذه الوثيقة الذي خصص للبرنامج الخماسي الجديد للتنمية الذي يعد جزءا لا يتجزأ منه.

[1]- المواد 285 – 301، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق ، ص ص 35 - 36.
[2]- المواد 301 –304 ، ملحق السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص36.

المبحث الثاني : آفاق برنامج السياسة الإقتصادية في الجزائر 2010 –2014

إن العون الاقتصادي غالبا ما يشتكي من أفعال وممارسات مخالفة للقانون، مثل الرشوة والغش في مجال التشريع المتعلق بالصرف وغيرهما، التي تعيق المؤسسات التي تنشط في ظل احترام التشريع، **كما يتعرض المال العام** لهذه الممارسات غير المشروعة لذا، فقد شرع سنة2010 في وضع ترسانة تشريعية حقيقية منبثقة عن التعليمة الرئاسية رقم03 الصادرة في ديسمبر2009 **والمتعلقة بالوقاية من الفساد وقمعه.**

المطلب الأول: تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية .

والذي تم من خلال تحسين الاطر و التنظيمات المؤدية الى تحسين التنافسية الاقتصادية من خلال:

الفرع الأول :تحسين إطار الاستثمار ومحيط: لقد سمحت مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية التي صدرت خلال السنتين الأخيرتين بتعزيز محيط الاستثمار.

1– مكافحة المنافسة غير النزيهة

وفي هذا الإطار تبذل جهود معتبرة من اجل مكافحتها من خلال:

أ–إلزامية التحلي بالشفافية في المعاملات التجارية، من خلال فوتره وتبرير هوامش الربح، بما في ذلك بالنسبة للمستوردين الذين ينشطون في مجال إعادة بيع المنتجات.

ب– إلزامية التحين الجبائي للحصول على رقم التعريف الجبائي الذي بدونه يقصى أي عون اقتصادي من المعاملات التجارية والتوطين البنكي.

ج-وتعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة عدم احترام تشريع العمل في مجال التشغيل و الأعباء الاجتماعية. وسيساهم نظام التعاقد للعلاج في المستشفيات في ذلك بشكل محسوس بفضل الاشتراط على المرضى مستقبلا تبرير وضعيتهم إزاء الضمان الاجتماعي.

د– إلزام المؤسسات بإيداع حساباتها الاجتماعية لضمان شفافية نشاطها.

هـ–تعزيز مراقبة النوعية والممارسات التجارية .

و–وجوب استعمال الصك في كل عملية تفوق قيمتها500.000 دينار لضمان مزيد من الشفافية في الأعمال الاقتصادية[1].

وفضلا عن الأحكام التشريعية والتنظيمية التي صدرت من اجل ضبط السوق، تم توفير موارد هامة في إطار البرنامج الخماسي2010-2014 قصد تحسين وسائل عمل الإدارات والمصالح التي تتكفل بذلك، والمتمثلة تحديدا في:

1- إدارة المالية التي سيرصد لها مبلغ295 مليار دينار هدف تحديث مصالحها وتطويرها لاسيما من خلال انجاز250 هيكل للضرائب و70هيكل للجمارك وكذا تحسين خدمات مصالح مسح الأراضي.

2- وإدارة العمل التي سيوضع تحت تصرفها أزيد من 56مليار دينار من اجل تحسين قدرات في مجال مراقبة احترام التشريع الاجتماعي وتشريع العمل.

3- وإدارة التجارة التي ستستفيد من مبلغ 39مليار دينار بهدف تحديث مصالحها ووسائلها في مجال المراقبة ومن ذلك، تسليم 29مخبرا للمراقبة لتزويد كل ولاية بوحدة خاصة. وفضلا عن ذلك، سيتم تعزيز تعداد مستخدمي المراقبة التجارية ب7000 إطار بمعدل يزيد عن1000 إطار سنويا بحيث سيرتفع هذا التعداد إلى10.000 مستخدم في نهاية سنة2004. وأخيرا، سيسمح ترتيب اقتصادي مدعم بأموال عمومية بتطوير شبكة أسواق الجملة لضمان معاملات تجارية أكثر شفافية.

02– محاربة مختلف أشكال الجنح والجرائم الاقتصادية.

إن العون الاقتصادي غالبا ما يشتكي من أفعال وممارسات مخالفة للقانون، مثل الرشوة والغش في مجال التشريع المتعلق بالصرف وغيرهما، التي تعيق المؤسسات التي تنشط في ظل احترام التشريع. كما يتعرض المال العام لهذه الممارسات غير المشروعة. لذا، فقد شرع سنة2010 في وضع ترسانة تشريعية حقيقية منبثقة عن التعليمة الرئاسية رقم03 الصادرة في ديسمبر2009 والمتعلقة بالوقاية من الفساد وقمعه.

وهكذا، سمحت مراجعة القانون المتعلق بمكافحة الفساد باستحداث ديوان لقمع هذه الآفة من خلال الاستعانة بضباط من الشرطة القضائية متخصصين في التحري حول قضايا الفساد مع تخويلهم اختصاصا إقليميا وطنيا. كما أضفت هذه المراجعة طابعا قانونيا على التزام المتعهدين في الصفقات العمومية بتقديم تصريح بالنزاهة حيث ستؤدي مخالفتها المحتملة إلى تشديد معاقبة مرتكبيها أمام المحاكم.

كما سمحت مراجعة القانون المتعلق بمجلس المحاسبة بتوزيع اختصاص هذه الهيئة إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية وتعزيز مساهمتها في مكافحة مختلف أشكال الغش والجرائم الاقتصادية لتتعدى بذلك مجرد المراقبة البسيطة للحسابات وحسن سيرها.

[1]- المادة 406 ، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص 52.

وقد تم أيضا تدعيم التشريع المتعلق بحركة رؤوس الأموال عبر الحدود من خلال تشديد إجراءات المتابعة والعقوبات المسلطة على مرتكبي المخالفات في هذا المجال.[1]

علاوة على ذلك، فان مراجعة القانون المتعلق بالنقد والقرض قد عززت امن وسائل الدفع ومنها الصك، ودعمت تامين الاقتصاد الوطني ضد اي عملية بنكية مشبوهة كما امنت اكثر البنوك في نشاطاتها في مجال القروض[2]

03- تحسين المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة .

ويتعلق الأمر بتحديث الإدارة الاقتصادية الذي سيتواصل خلال هذه الفترة الخماسية الجديدة، لاسيما من خلال:

أ- استغلال امثل لوسائل واليات القياس وغيرها من مراكز الدعم، وكذا أموال الصناديق العمومية المخصصة لتنفيذ السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل السيد رئيس الجمهورية.

ب- تطوير متواصل للوكالة الوطنية للاستثمار التي ستكثف حضورها أكثر فأكثر ودورها كشباك وحيد عبر كامل التراب الوطني.

ج- تطوير متواصل للوكالة الوطنية للضبط العقاري و تدخلها في الاستجابة للطلب على العقار الصناعي.

فضلا عن ذلك، سيتم خلال هذه الفترة الخماسية تأهيل80 منطقة صناعية ومنطقة نشاط، وكذا إنشاء مناطق جديدة على طول محاور الطرق والسكك الحديدية. علما بأنه قد رصد مبلغ50 مليار دينار لتطوير العقار الصناعيوالأمر كذلك أيضا من خلال التوضيحات المختلفة التي أدخلت في مجال التشريع المتعلق بالاستثمار، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال ما يلي:

- نظام منح الامتياز للعقار الموجه للاستثمار، وكذا الإجراءات الدقيقة للحصول عليه عن طريق المناقصة أو وفق صيغة التراضي بصفة استثنائية.

- نظام منح الامتياز على الأراضي الفلاحية الذي يؤمن أيضا المستثمرين في هذا القطاع.

- المساهمة الوطنية في حدود51% في الاستثمارات الأجنبية التي تخفف من الكلفة بالنسبة للشريك المعني، وتؤمن الاقتصاد الوطني، وتسمح بنقل الخبرة والاندماج المحلي.

كما كان الشان اخيرا مع تخصص جهاتنا القضائية وقضاتها في المسائل المرتبطة بقانون الاعمال وهكذا فان استحداث أقطاب قضائية اقتصادية متخصصة والتكوين المناسب للقضاة بما في ذلك من خلال تربص بالخارج، وتطوير شبكة المحاكم الإدارية باعتبارها هيئات للطعن تجاه أعمال السلطة العمومية، تعد كلها خطوات ايجابية ستتواصل في خدمة الاقتصاد المحلي، ومن شأن إدراج إجراءات الوساطة والصلح والتحكيم في التشريع إن يسهل التسوية العاجلة للمنازعات والخلافات بين المؤسسات.

[1]- المادة 406 ، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص: 52.
[2]- المواد 407 - 412 ، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص 53.

كما ان التاطير المجدد لمهنة الموثق، وكذا التشريع الجديد الذي سيقترح بشان مهنة المحامي(**الذي سيعزز** خصوصا التكوين والخبرة المطلوبين لدى المحامين وسيسمح بإشراكهم في مكاتب الأعمال)، سيساهمان في تامين حقوق المتعاملين والمصالح الاقتصادية للمجموعة الوطنية أكثر **فأكثر**[1]

04- تحسين المحيط المالي للمؤسسة .

لقد كانت آليات ومصادر تمويل المؤسسة فياغلب الأحيان مشكلة عويصة تعيق تطوير الاستثمار. ومن اجل رفع هذا التحدي إذا، أدخلت تصحيحات أو يجري حاليا تعزيزها، ويتعلق ما يلي :

أ-إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار الذي زود الدولة بأداة حقيقية لتعبئة الادخار العمومي وفق قواعد اقتصادية،علما بان هذا الصندوق المزود برأس مال يقدرب150 مليار دينار وبوسعه تعبئة أزيد من1500 مليار دينار من القروض، قد تم تشغيله .

ب- استحداث صندوق للاستثمار المحلي على مستوى كل ولاية، مزود بمليار(1) دينار، مع الإشارة إلى أن هذه الصناديق التي اسند تسييرها للبنوك ،يجب أن تيسر تعبئة رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بفضل مساهمة مؤقتة.

ج-إنشاء شركات رأس مال الاستثمار وشركات الاستئجار من قبل البنوك العمومية.وقد شرع فعلا في إنشاء **شركات راس مال الاستثمار مع شركاء أجانب ذوي مؤهلات.** وستتولى هذه الشركات تسيير صناديق الاستثمارات الولائية، من خلال فروع محلية. **وموازاة مع ذلك، أنشئت ثلاث شركات للاستئجار مناجل مرافقة** تسويق المنتجات المحلية وتيسيره، مع شركاء أجانب. وسيتم تعميم هذه المقاربة على كل البنوك العمومية **ونشرها** عبر كامل التراب الوطنيوسيتم، في نفس الوقت، تعميم تجنيد خبرات أجنبية ذات كفاءة لمرافقة عصرنه البنوك **العمومية**(التي شرع فيها مع البنك الوطني الجزائري) بصفة تدريجية. وأخيرا، سيتم تكثيف شبكة وكالات البنوك **العمومية، بما يمكنها من أداء دورها كاملا كمتعا**ملين تاريخيين مقارنة بالفروع المحلية للبنوك الأجنبية.

وهكذا فان السلطات العمومية التي تتابع عن كثب عصرنه المحيط المالي للمؤسسة رصدت مساهمات أخرى **للموارد العمومي ،لاسيما من خلال:**

أ- منح ضمان الخزينة لتدخلات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما **تم رفع سقف القروض المضمونة من**50 إلى250 **مليون دينار.**

ب- ووضع مبلغ 100مليار دينار من الموارد على المدى الطويل في متناول البنوك العمومية، قابلة للتجديد عند **الحاجة من اجل تحسين قدرة البنوك على الاستجابة لطلبات القروض على المدى الطويل .**

[1]- **المواد** 413 –416 ، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص ص 53 - 54.

ج- وقيام الخزينة العمومية بتخفيض فوائد القروض الموجهة للاستثمار لاستحداث أو توسيع مؤسسة في حدود0.25% في ولايات الجزائر، ووهران وعنابه(التي تتوفر على قدرات كبيرة لجلب الاستثمارات)، و1.50% في ولايات الجنوب والهضاب العليا، و1%في كل الولايات الأخرى عبر الوطن.

د- ودعم مالي اكبر لاستثمارات المؤسسات المصغرة، بفضل:

1-رفع سقف القروض بدون فوائد حسب فروع الاستثمار والمناطق الجغرافية يمكن أن تصل إلى25% .

2- وتعزيز التخفيضات العمومية لفوائد القروض البنكية، الذي يعتمد على نفس المقاربة الخاصة بالفروع والمناطق والذي يمكن أن تصل إلى95% من قيمة القروض البنكي.

3- وتمويل القروض الفلاحية(الذي يأخذ في الحسبان الطابع الاستراتيجي للفلاحة وكذا تقاليد عالم الريف) من خلال قرض" الرفيق" بدون فوائد بمبلغ أقصى يقدر ب10 ملايين دينار[1].

الفرع الثاني: تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

01- في ميدان المحروقات :

ستستمر شركة سونا طراك والسلطات العمومية ،كل فيما يخصها، في بذل مجهود كبير في ميدان:

أ-التنقيب في المجال المنجميالوطني الذي لم يتم استكشاف نصفه.

ب-وإدخال تقنيات ومناهج جديدة لاستغلال الحقول المعقدة للمحروقات.

ج- وتثمين عائدات البترول والغاز في صناعة بتروكميائية كفيلة بترقية صناعة وطنية بعدية وتوفير نشاطات المناولة.

وستستثمر شركة سونا طراك، في الفترةالخماسية2010-2014، مبلغا يزيد عن40 مليار دولار من الاستثمارات في مختلف ميادين المحروقات، والبتر وكيمياء ،تضاف إليها استثمارات الشركاء الأجانب.

علاوة على ذلك، يجري حاليا تجميع الصناعات العمومية الكيميائية والبترو كيميائية المتوفرة في مجمع صناعي قوي، ومطهر ماليا،ومزود بقروض بنكية بشروط ميسرة، ويمارس نشاطه بالتعاون مع شركة سونا طراك القابضة.

02- في ميدان إنتاج الطاقة :

ستستمر شركة سون لغاز في رفع قدراتها للاستجابة للطلب على الكهرباء والغاز، من خلال القيام قبل سنة2014 بتوفير طاقة جديدة تقدر ب2400 ميغاواط من الإنتاج الكهربائي من مصادر تقليدية ومن خلال التكيف أيضا مع ارتفاع الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي الذي يقدر5% سنويا ولهذا الغرض، ستستثمر شركة سون لغاز ما يعادل10 ملاييردولار خلال الفترة الخماسية الجارية.

وفي نفس الوقت،وطبقا للتعليمات الرئاسية، ستستكمل الحكومة في بداية السنة المقبلة **برنامجاحقيقيا لتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة**. وسيتضمن هذا البرنامج أيضا محورا يتعلق بترقية النجاعة الطاقوية،وجدير بالذكر إن هذا البرنامج الذي سيتم تدعيمه من الميزانية العمومية من اجل ضمان مردوديته، سيوجه نحو تنمية إنتاج

[1]- المواد 417 - 419، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص ص 54 - 55.

الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية الهجينة والهوائية مع تثمين القدرات الطبيعية الهامة التي تزخر بها بلادنا، علما بان هذه المواد المختلفة قد أدمجت بصفة قانونية في الأملاك العمومية بهدف ضبط استغلالها عن طريق الامتياز.

علاوة على ذلك، فان الحكومة تتأهب من ألان للجوء، على المدى المتوسط إلى إنتاج الطاقة الكهربائية من **مصدر نووي.** وان الجزائر بصفتها عضوا في معاهدة حظر الانتشار النووي، عازمة على ممارسة حقها المشروع في **استعمال** هذه الطاقة لأغراض سليمة في ظل الشفافية التامة وبمساهمة شركاء أجانب، في خدمة تنميتها الاقتصادية **والعلمية**[1].

الفرع الثالث: إنعاش الصناعة الوطنية .

01- بعض الملاحظات والتوضيحات:

مثلماأشرنا إلى ذلك في الجزء الأول من هذاالفصل، فان مكانة الصناعة الوطنية، رغم انتعاشها المحتشم خلال السنوات الخمسة الأخيرة، قد تراجعت كثيرا في القيمة المضافة الوطنية :5.3 %في سنة2009 **أي اقل من** الإدارة التي سجلت نسبة6.8% في نفس السنةبالفعل ،فان الصناعة قد تضررت أكثر من غيرها خلال المرحلة العصيبة التي مر بها الاقتصاد الوطني خلال العشرين سنة الماضية ،كما تم التذكير بها بإيجاز انفا.

وفي هذا السياق، واجهت المؤسسات الصناعية الخاصة صعوبات مالية في غالب الأحيان في ظل محيط غير محفز(**لاسيما الاقتصاد الموازي**) **والمنافسة المتزايدة للمنتجات الأجنبية مع تنامي تفكيك التعريفات الجمركية. وقد** أدى ذلك ببعض الصناعيين إلى التخلي عن هذا النشاط وتحولوا أحيانا إلى إعادة بيع المنتجات المستوردة على حالها.

أما المؤسسات الصناعية العمومية فقد كانت مهشمة في معظمها بسبب اختلال هيكلتها **المالية.**،ولم يكن بوسع الدولة على مدى سنوات عديدة إن تتدارك هذه الوضعية باعتبارها لم تكن تتوفر على أموال كافية أو كانت جد **مطلوبة لأداء مهامها كسلطة عمومية. وفيما بعد ،كان انتعاش المؤسسات الصناعية العمومية ينتظر متملكين وطنيين خواص**(الذين لم تسمح لهم قدراتهم المالية المحدودة بتملك الوحدات الصناعية الهامة) **وكذا شركاء أجانب** اختيار بعضهم ،بطبيعة الحال اعتبار الاقتصاد الجزائري مجرد سوق لتصريف المنتجاتبل أكثر من ذلك، تبين إن بعض التجارب المحدودة لاستثمارات أجنبية كانت مبنية على سلوك تطبعه المضاربة غير النزيهة وكل هذه **الحقائق،** دفعت السيد رئيس الجمهورية ،منذ سنتين، إلى إسداء أوامر إلى الحكومة قصد اتخاذ جملة من التدابير من اجل:

أ- وضع الإدارة الكفيلة بإشراك الدولة أكثر فأكثر في الاستثمار الصناعي(**لاسيما من خلال إنشاء الصندوق** الوطني للاستثمار) .

ب- إنعاش المؤسسات العمومية التي تتوفر على سوق وضمان دعم قوي لتأهيل المؤسسات الخاصة.

[1]- **المواد** 432 - 438، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص: 57.

ج- تثمين خارطة السوق الجزائرية ومزايا قانون المتعلق بالاستثمار بهدف جلب المتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر ،والتوصل إلى تقاسم حقيقي للخبرات مع الشركات الأجانب.

ه- أخيرا تامين الاقتصاد الوطني ضد ممارسات مضاربة محتملة لبعض المستثمرين الأجانب.[1]

ولاشك أن كل هذه التدابير التي اتخذت بموجب قانوني المالية التكميليتين لسنتي2009 و2010 معروفة، بحيث لا تتطلب هنا توضيحات مفصلة. في حين انه حان الوقت للرد،دون مجادلة، على الخطاب الناقد والمتشائم الذي يوحي بان الحكومة قد تحرم الجزائر من مساهمة الاستثمارات الأجنبية.

ومن خلال هذا التوضيح، فان موقف الحكومة مؤسس على مهامها الرئيسية المتمثلة:إزاء الخارج، في ترقية مصالح الاقتصاد الوطني أولا وقبل كل شيء ،وإزاء الداخل، في منح الأفضلية لمصالح الاقتصاد الكلي من خلال تجسيدها بالنمو والتشغيل مع الحفاظ على الاستقلالية المالية للبلاد.

- تؤكد أرقام بنك الجزائر (الهيئة المسئولة على متابعة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود) إن الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات لم تكن متوفرة بما فيه الكفاية، قبل التدابير التي اتخذتها الحكومة ،حيث قدر حجمها السنوي (بملايين الدولارات) على النحو الآتي:

الجدول رقم (4-2): الاستثمارات الاجنبية خارج اروقات لسنوات (2000-2008).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حركة رؤوس الاموال	**21**	**589.7**	**128.9**	**166.2**	**391.2**	**434.5**	**928.4**	**952.4**	**1486.3**

المصدر:بنك الجزائر2008

علاوة على ذلك فان سنة (التي تم خلالها تنفيذ الترتيبات الجديدة المطبقة على الاستثمارات الأجنبية) لم تتراجع فيها المساهمات الأجنبية خارج المحروقات اذ بلغت مليون دولار .

من جهة اخرى، فقد سجل خلال المجلس الوطني للاستثمار التي جرت سنة2009 والى غابة نهاية شهر سبتمبر2010 ،منح مزايا مهمة تمثلت في:

أ- مشاريع استثمارية مباشرة أجنبية كانت تنتظر الانجاز، بمبلغ إجمالي قدر ب401 مليار دينار (أي5.5 ملايير دولار).

ب- وكذا مشاريع استثمارية في إطار الشراكة وفق التدابير الجديدة بمبلغ إجمالي ب414 مليار دينار (أي5.6 مليار دولار).

[1]- المواد 432 - 438، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص:58

إن إلزام المستثمر الأجنبي بإشراك رؤوس أموال جزائرية مع الاحتفاظ بتسيير انجاز المشروع ليست خصوصية جزائرية، بل هي قاعدة يجري العمل بها في بلدان عديدة بما في ذلك الناشئة منها ووسيلة لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مهارة الشركاء الأجانب[1].

02- الوسائل المسخرة لإنعاش القطاع الصناعي

أ- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة :

تستفيد هذه المؤسسات أولا من كل التسهيلات والضمانات الجديدة عند حصولها على التمويل التي تم توضيحها آنفا(في الجزء المخصص لتحسين الحصول على التمويل).

كما ستستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من برنامج عمومي لدعم تأهيلها لا سبيل فيه للمقارنة مع كل المزايا التي منحت لها الى حد الآن والذي يعكس إرادة عمومية قوية، تتمثل فيما يلي:

1-بالنسبة لمرحلتي ما قبل التشخيص والتشخيص، اللتين تقدر قيمتها بمبلغ 3 ملايين دينار، يتم التكفل ب80 %من الكلفة ومجمل الفوائد على القرض البنكي بما يسمح بتمويل نسبة 20% المتبقية.

2- وفيما يخص الاستثمارات غير المادية المحددة بمبلغ 3 ملايين دينار يتم التكفل بحصة تتراوح بين80% و50 %حسب رقم أعمال المؤسسة (الذي يجب ألا يتجاوز 500 مليون دينار سنويا)، وتمويل النسبة المتبقية بقرض بنكي تخفض فوائده بنسبة أدنى تقدر ب2 %لتشمل كافة الفوائد حسب رقم المؤسسة المعنية.

3 - وبخصوص التصديق على المؤسسة التي لا تتجاوز كلفتها 5 ملايين دينار يتم التكفل بنسبة20 %من النفقات وبمجموع الفوائد على القرض الموجه لتمويل النسبة المتبقية أما بالنسبة للاستثمارات المادية للتأهيل التي لا يتعدى مبلغها30 مليون دينار فيتم تخفيض الفوائد على القرض البنكي بمعدل03 نقاطوهكذا، فان الحكومة مستعدة لتدعيم تأهيل20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في المجموع ،خلال السنوات الخمسة ،خاصة إذا كان المساهمون فيها يرغبون في تجسيد تحديث هذه المؤسسات.

ب- بالنسبة للمؤسسات العمومية الصناعية:

بالنسبة للمؤسسات العمومية فان الدولة تضطلع بمسؤوليات باعتبارها مالكة لهذه الأخيرة، وتتوخى أهدافا إنعاش الصناعة الوطنية وذا الصدد، وطبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، عكفت الحكومة على:

- استعادة عوامل التكامل بين المؤسسات الصناعية والهيئات التي تشرف عليها أو المسؤولة عنها(مثل إلحاق المؤسسات المنتجة لقارورات الغاز بالمجمع الصناعي "ANLATF".

- إعادة التأهيل المالي للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية صعبة.

- مرافقة المؤسسات التي تتوفر على سوق محلية للحصول على قروض بنكية لتحديثها .

[1]- المواد 481 - 292، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص ص 63- 64.

- وأخيرا تجنيد شركاء أجانب من شأنهم المساهمة في عصرنتها.[1]

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن التدابير المالية سالفة الذكر، قد اعتمدت بمنطق اقتصادي من خلال تمكين المؤسسة المعنية من الاستفادة من وسائل ومهلة لاستئناف نشاطها وتحقيق عصرنتها، دون أن يثقل ذلك بشكل محسوس عبء الدين العمومي الذي تتحمله الخزينة بالفعل، وما عدا بعض الاستثناءات النادرة، فإن الخزينة لا تعتمد سوى إلى مسح ديونها والديون المستحقة لمصالح الضرائب كما ترافق المؤسسة المعنية في إعادة جدولة ديونها البنكية او في تعبئة ديون بنكية تضمنها فوائدها ومن أجل توضيح هذا المسعى، سنذكر هنا بعض الأمثلة عن عمليات تم الشروع فيها، وتتمثل فيما يلي:تحديث شبكة مصانع الاسمنت العمومية أو توسيعها، مع استثمار مبلغ يزيد عن140مليار دينار من شأنه أن يرفع الإنتاج من12 مليون طن حاليا إلى20 مليون طن سنة2014.

- تحديث المجمع الطبي العمومي "صيدال" وتنمية قدراته باستثمار تبلغ قيمته17مليار دينار موجه لمضاعفة إنتاجه في آفاق سنة2014.

- تحديث المجمع العمومي للتبغ باستثمار يقدر ب7 ملايير دينار.[2]

-تحديث جل المؤسسات العمومية للصناعة الميكانيكية باستثمارات أولية تقدر ب44 مليار دينار والتزامات إضافية سيتم تقاسمها مع الشركاء الاجانب وفق القواعد الجديدة المعمول بها. وهكذا:

فيما يخص المكننة الفلاحية، فقد ابرم عقد شراكة بخصوص آلات الحصاد والدرس المصنعة بسيدي بلعباس مع متعامل فنلندي ذي مستوى عالمي. في حين يجري حاليا، تحديث مركب الجرارات المصنعة بقسنطينة، في انتظار إقامة شراكة في هذا المجالاما مركب قسنطينه لصناعة اليات الاشغال العمومية، فهو على وشك إبرام عقد شراكة من اجل تحديثهوبخصوص مركب بوشقيف لصناعة السيارات الذي لم يشرع بعد في الإنتاج، فسيبرم بشأنه قريبا عقد شراكة لإنتاج مختلف العربات الخفيفة الصالحة للسير في كل الميادين.

وفيما يتعلق بالشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالرويبة، فهي تتأهب لتثمين قدراتها في إطار شراكة لإنتاج حافلات وشاحنات بحجم سنوي يتجاوز1500 وحدة حاليا ليصل إلى15000 وحدة سنة2015 ،من جهة وتفريعها للتكفل ببعض النشاطات مثل السباكة أو صناعة القطع الميكانيكية لفائدة مؤسسات أخرى للصناعة الميكانيكية، من جهة أخرى كما يتأهب المركب الصناعي بوادي حميمين بقسنطينة لإنتاج حوالي13000 محرك ديزل سنويا، في إطار شراكة، ستدمج في كل الإنتاج المحلي لآليات والعربات المتنقلة.

من جهته يستعد مركب"LAIVORERF "بعنابة لاستئناف نشاطاته من خلال القيام أولا بإبرام عقد شراكة في مجال تركيب عربات التراموايأما مركب الدراجات بقالمة المتوقف عن النشاط، فهو بصدد إبرام عقد شراكة لإنتاج الدراجات النارية لاسيما لفائدة الأسلاك شبه العسكرية وفي هذا الإطار، سيتم الإعلان عن القوام الدقيق

[1]- المواد 481 - 292، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص ص: 63- 64.
[2]- المواد 493 - 502، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص ص 64 - 65.

لكل واحد من هذه المشاريع كلما تم استكمال صيغتها الرسمية،ويجدر التوضيح هنا أن كل مشار يع الشراكة هذه تتم في إطار بعض المبادئ الأساسية ويتعلق الأمر أولا باندماج وطني يزداد كل سنة، من خلال اللجوء إلى: **القدرات الصناعية العمومية**، وكذا شبكات المؤسسات الخاصة المناولة التي يتم تحديدها في كل مرة والتي يمكن أن **تستفيد من برنامج خاصة للدعم العمومي من اجل تأهيلها** ويتعلق الامر اخيرا بتعهدات يجب ان يلتزم بها الشريك والمتمثلة في المساهمة في تصدير الإنتاج الذي يتم تحقيقه بعلامته؛ بعد تلبية حاجات السوق الوطنية[1] .

03- الترتيبات المتخذة لمرافقة إنعاش الصناعة الوطنية :

ويتعلق الأمر أولا، بعدة أحكام لقانون الاستثمارات، تفضي إلى شبه إعفاء المشاريع من الجباية خلال فترتي الانجاز والاستغلال المتفق عليهما. **مع العلم أن47 مشروعا استثمر ين وطنيين خو ص، وا فق عليها المس** الوطني للاستثمار، استفادت من هذه المزايا ،خلال سنة2009 والأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية فقط ،**بقيمة** 262إجمالية تقدر بمبلغ مليار دينار.

كما يتعلق الأمر بالإجراءات الرامية إلى تخفيف أعباء أرباب المؤسسات مقابل عمليات التوظيف(تخفيضات **بنسبة**20% في شمال البلاد لكل عملية توظيف،وبنسبة28% مقابل توظيف طالب شغل لأول مرة ،وتخفيض **بنسبة**36% **مقابل كل توظيف** في ولايات الجنوب والهضاب العليا). وفضلا عن هذه التخفيضات، تستفيد المؤسسات من فترة لتوظيف مستخدمين مؤهلين(**جامعيين أو تقنيين**) حيث تتكفل الدولة جزئيا بأجورهم في إطار برنامج الإدماج فضلا عن ذلك فان الامر يتعلق بهامش تفضيلي يصل إلى نسبة25% **من الطلبيات العمومية** سالفة الذكرويتعلق الأمر أيضا، بإلزام المستثمرين باللجوء إلى السلع والخدمات المحلية مقابل المزايا الجبائية التي **يستفدون منها بموجب قانون الاستثمارات.**

ويتعلق الأمر أخيرا، بحماية الإنتاج الوطني حيث قد يتطلب الأمر، عند الاقتضاء منع استيراد منتجات مصنعة محليا **(مثلما هو شان بالنسبة للأدوية).**

وفي كل الأحوال ،فان سياسة إنعاش الصناعة الوطنية التي انتهجتها الحكومة طبقا لتعليمات السيد رئيس الدولة تتطلع إلى رفع حصة الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام إلى10% في آفاق سنة2014 **مقابل نسبة**6% **تقل عن حاليا.**

الفرع الرابع: ترقية الصادرات خارج المحروقات.

لاشك أن السلطات العمومية تتوخى هدفا أساسيا ومعقولا يتمثل في استبدال الواردات بسلع وخدمات محلية. غير أن هذه الرؤية الواقعة المؤقتة ترافقها من الآن، شروط وتدابير تحفيزية ترمي إلى تنمية الصادرات خارج **المحروقات.**

[1]- **المواد** 503 - 507، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص 66.

وفيما يخص الشروط، نسجل الالتزام القانوني الذي تم إقراره من الآن بالنسبة للأجانب المتعهدين بانجاز استثمارات مباشرة أو في إطار الشراكة، والمتمثل في تحقيق فائض في ميزان العملة الصعبة طوال مدة المشروع كلها، وذلك من خلال التصدير بعد تلبية حاجات السوق المحلية وبخصوص الإجراءات التحفيزية، تجدر الإشارة إلى التدابير الجديدة المتخذة لفائدة متعاملين وطنيين، في شكل إعفاءات من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على الأرباح بالنسبة للمنتجات المصدرة.

وفي كل الأحوال، فان الحكومة مستعدة للذهاب ابعد من ذلك في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال استعمال دعامة المزايا الممنوحة للاستثمارات بشكل أكثر ايجابية، وتعميق التشاور حول هذا الموضوع مع المتعاملين الوطنيين[1].

الفرع الخامس: المساهمة في التراجع المستمر للبطالة .

إن مكافحة البطالة هدف استراتيجي حدده رئيس الجمهورية للحكومة، وقد أصبح يساهم في تحقيقه:

1- الحجم الهام لمناصب الشغل التي يتم استحداثها سنويا من قبل الهيئات والإدارات العمومية لمرافقة المنشات الأساسية الجديدة المستلمة.

2- والعدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستخدمها مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا، وهي حركية ستتواصل بنفس الوتيرة(بالنظر إلى أهمية البرنامج الجديد للاستثمارات العمومية) وستنامى أكثر فأكثر مع انتعاش الاستثمار.

3-ومرد ودية الترتيب الخاصة بالقروض المصغرة لاستحداث نشاطات، التي بلغت مستوى معتبرا ،وأخيرا مساهمة أنظمة تمويل النشاطات المؤقتة في التخفيف من عبء البطالة أكثر فأكثر.

وجدير بالتذكير إن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي تتكفلالحكومة بتجسيده، يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس، في" استحداث3 ملايين منصب شغل جديد نصفها بواسطة الاستثمار في مختلف القطاعات المنتجة، ومن قبل الإدارة".

وقد سجل خلال الأشهر الست الأولى من سنة 2010استحداث 672.344منصب شغل منها 340.324،عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، و332.000 معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفةوهكذا، تؤكد هذه النتائج الأولى مدى حركية التشغيل التي طبعت السنوات السابقة، وعلى إن الهدف الذي سطره السيد رئيس الجمهورية سيتم تحقيقه.

وفي كل الأحوال، تشير التقديرات التي نشرها صندوق النقد الدولي في هذا الشهر بخصوص الجزائر" أن نسبة البطالة التي كانت تقدر ب10.2% سنة2009 ستنخفض إلى10% سنة 2010وستراجع أكثر لتصل إلى9.8% في سنة2011"[2].

الفرع السادس:الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

[1]- **المواد** 508 - 517، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص 67.
[2]- **المواد** 518 - 522، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص 68.

إن الفترة الممتدة من جافي2009 إلى جوان2010 ،موضوع الحصيلة المقدمة في الجزء الأول من هذه الوثيقة، تتزامن واستكمال البرنامج الخماسي للفترة2005-2009، والانطلاق في البرنامج الخماسي2010-2014، وحينئذ فان استعراضها لا يمكن إلا أن يستند إلى نتائج الخماسية، وحتى إلى نتائج العشرية منذ1999، بما يسمح بتقدير حجم الأشواط التي تحققت على درب التقدم خلال هذه الفترة وجدير بالذكر إن هذه الأشواط المحققة، لم تكن نتيجة للظرف المالي الجيد فحسب، بل كانت، أيضا، وقبل كل شيء، ثمرة السياسة الإرادية الشاملة والمتبصرة التي انتهجها السيد رئيس الجمهورية.

لقد عكفت هذه السياسة، في بداية الأمر، وعلى مدى خمس سنوات، على استعادة الأمن والوفاق والثقة ،كوا لى لن يتحقق أي مشروع ولا يمكن أن يعود الأمل بدونا، وقد أفضت فيها بعد إلى انتعاش اقتصادي معتبر بالرغم من عائق المديونية الخارجية التي كانت حينها هامة، ومن مقاطعة خارجية غير معلنة كان الأمر يتعلق برفعها.

وقد تواصلت نفس هذه السياسة بثبات في السنوات الخمس الفارطة التي تخللها:

- دخول المجتمع في عهد المصالحة الوطنية وتقدم ملحوظ في تحسن مؤشرات التنمية البشرية.
- والتخلص من المديونية إزاء الخارج، وتقدم هام في إصلاح دواليب الدولة، بما في ذلك بالنسبة للبيئة والاقتصاد الذي أصبح اليوم مستقرا، وكذا نمو اقتصادي جوهري، وان كان مع ذلك لايزال يخضع بقوة إلى الريع الوطني المتأتي من المحروقات ومن إنفاق استثماري عمومي هاموتلكم إذن، هي السنوات الخمس التي شرع فيها وراء هدف« جزائر قوية و آمنة»، والتي يجب أن تتواصل معها كل الإصلاحات الحالية وكل التطورات الاجتماعية، بل يجب خاصة أن تتجه فيها كل هذه الانجازات نحو بناء نمو اقتصادي ورخاء اجتماعي مستدام ويرتكز على اقتصاد متنوع وتنافسي اليوم، فإن هذا الهدف المركزي يستفيد من عزيمة سياسية قوية لم يفتأ يجددها رئيس الدولة، وقد أصبح يجد انعكاسه في التشريع وفي تنظيم الاقتصاد الوطني. كما يتوفر على استقلالية القرار الاقتصادي، بما أن بلادنا تتوفر على الإمكانيات المالية وتملك نظمية خيرا ا. وأخيرا، فان هذا الهدف يتوفر على دفتر استثنائي للطلبات العمومية، ليس فحسب من أجل التشجيع على تطوير المؤسسة الجزائرية، بل أيضا وخاصة، من أجل جلب مزيد من الشراكة الأجنبية والاستفادة من المهارة، في آن واحد غير أن نجاح الوثبة الاقتصادية النوعية الضرورية، خلال هذه الخماسية، يحتاج بقوة إلى جو هادئ من شأنه تحرير الطاقات في العمل، وإعطاء الثقة للمستثمر الوطني والأجنبي، وبعبارة أخرى، استقرار اجتماعي وتقدم في الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية وفيما يخصها، فان الحكومة ستسهر على ضمان وتحسين النظام والأمن العموميين، انطلاقا من أن الاضطرابات والفوضى قد جعلت بلادنا، منذ بضع سنوات، تدفع كلفة اقتصادية واجتماعية هامة، حتى يدرك كل واحد مدى العزم الذي يحدو السلطات العمومية في هذا المجال.[1]

[1] - المواد 518 - 522، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص: 68.

بيد أن التوافق الاجتماعي يعد كذلك ضروريا في عالم الشغل حتى يتسنى للمؤسسة الجزائرية الاستفادة من هذا الظرف الاستثنائيبالفعل، فان موارد الميزانية التي ستستثمر من حيث الطلبات العمومية، لا يمكن أن تتجدد باستمرار؛ وبالتالي، يتعين أن **تتأهب التنمية الاقتصادية من الآن، للبقاء والازدهار بفعل السوق دون سواهوكذلك** الشأن، فان الإرادة السياسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، عموما، والصناعة المحلية، خصوصا، ستترافق بمهلة تعتزم **السلطات العمومية منها للمؤسسة الوطنية أمام المنافسة الأجنبية. لكن الأمر هنا لا يتعلق بمجرد مهلة ينبغي** الاستفادة منها إلى الحد الأقصى، لآن الجزائر لا تنوي العيش بالاكتفاء الذاتي مقارنة مع السوق العالمية، بل عازمة على احترام التزاماتها إزاء المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، وإزاء المنطقة الاوروبية للتبادل الحر، مثلما تامل في **إن** تتجسد جهودها الجارية من اجل الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة[1].

ومن ذلك إذن، تنبثق، بالنسبة لعالم الشغل، ضرورة المساهمة في نجاح جهود الدولة الرامية إلى إعادة تأهيل وانتعاش المؤسسات العمومية التي تتوفر على سوق، من خلال تثمينها بمزيد من الإنتاجية والجودة، **ومن خلال تسهيل** إقامة شراكة ستسعى السلطات العمومية إلى تعبئتها لتحديث الأداة الاقتصادية الوطنية في ظل احترام التشريع الوطني.

ولاشك أن العمال الذين دفعوا ثمنا باهظا جراء الأزمة الاقتصادية والتعديل الهيكلي،يدركون انه من مصلحتهم الخاصة أن يضعوا ممارسة حقهم النقابي في منأى عن التلاعب السياسي، وان يتجنبوا أيضا كل ما من شانه أن يجعل مطالبهم الاجتماعية تفضي إلى إفلاس مؤسساتهم ومن هذا الظرف الاقتصادي الوطني الذي يعد ايجابيا بصفة استثنائية، تتجلى أيضا ضرورة أن تعكف مجمل المؤسسات الوطنية على الاستفادة منه بصفة تضامنية.

بالفعل، فان الأفضلية التي توليها الدولة للمؤسسات الجزائرية في الحصول على الطلبات العمومية، يجب أن تجد **امتدادا لديها من خلا**ل الافضلية التي يجب ان توليها هذه المؤسسات في طلباتها الخاصة،إلى المواد والخدمات المتوفرة محليا. وانه بهذه الكيفية لامكن السلطات العمومية والمتعاملون الوطنيون، تضامنيا، ان يجعلوا شركاءنا **يتفهمون إن الحصول على الطلب العمومي الجزائري يفرض استثمارا وشراكة مع المؤسسات الجزائرية.**

تلكم هي مسائل جوهرية للحوار الاقتصادي والاجتماعي الذي تعتزم الحكومة مواصلته مع شركائها في الاتحاد **العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل الوطنية.** وتلكم أخيرا، هي الأهداف التي ترغب الحكومة في أن يفضي إليها إثراء العقد الوطني الاقت**صادي والاجتماعي وتجديد العمل به**[2].

المطلب الثاني: قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة2010 إلى2014.

الفرع الأول: المحور المتعلق بالتنمية البشرية:

يولي برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 **الذي بادر به رئيس الجمهورية** السيد عبد العزيز بوتفليقة مكانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار

[1]- **المواد** 523 - 533، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص ص 68 - 69.
[2]- **المواد** 534 - 538، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص 63.

إعادة الأعمار الوطني، ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 الذي زود بغلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار ،الذي صادق مجلس الوزراء عليه.

* 10122مليار دينار،منها:

أ– 852مليار دينار بالنسبة للتربية الوطنية، ستسمح خصوصا بانجاز أزيد من3100 مدرسة ابتدائية، وأكثر من1100 اكمالية، و840 ثانوية وأزيد من2000 مؤسسة مزود بالنظام والمطاعم، والنظام نصف الداخلي.

ب-768 مليار دينار بالنسبة للتعليم العالي، لتوفير600.000 مقعدا بيداغوجي جامعي ،و400.000 مكان للإيواء و مطعم جامعي.

ج- حوالي178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين، موجه خصوصا ،لانجاز 220 معهدا، و 82مركزا للتكوين، و58 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي.

د- 619مليار دينار بالنسبة للصحة، مخصصة لانجاز173 مستشفى، و45 مركب متخصص للصحة، و377عيادة متعددة الاختصاصات، و1000 قاعة للعلاج، و17مدرسة للتكوين شبه الطبي، وأكثر من 70مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين، وتصنف العمليات الخاصة بقطاع الصحة المدرجة ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014،حسب الاولويات التي ستستهدف التقليص من الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق انجاز معاهد و مستشفيات، و هياكل جوارية متخصصة، كما يشمل البرنامج الخماسي تحسين الاستفادة من العلاجات الأولية و الثانوية مع العلم أنه من الضروري توفير 254عيادة متعددة التخصصات و 34800 سرير في أفق سنة 2015و قدرت القروض المالية لسنة 2010 الخاصة بالتسيير (80بالمائة)و التجهيز(20بالمائة) للقطاع العمومي للصحة بمجموع 222 مليار دج من بينها 38مليار دج من مساهمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث تم تسجيل تراجع معتبر في نسبة الوفيات سيما لدى الأطفال، وقدرت الحصص الوطنية خلال سنة 2009 بطبيب عام واحد لكل 1457 نسمة و مختص واحد لكل 2052 نسمة وصيدلي ل 4492 نسمة،وفي ما يخص علاج الأمراض المعدية تم تسجيل "انخفاض معتبر "في الأمراض المتنقلة .

ه- أزيد من3700 مليار دينار بالنسبة للسكن: من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وانجاز مليوني مسكن (منها 500.000ايجارية و500.000 ترقوية، و300.000 مسكن للقضاء على السكن الهش، و700.000 مسكن ريفي)، مع الإشارة إلى انه سيتم بالتالي تسليم 1,2 مليون مسكن خلال الفترة الخماسية، مع استكمال 800000 وحدة سكنية من الحصة المتبقية في الفترة الممتدة بين سنتي2015-2017. وللإشارة يأتي البرنامج السكني هذا تكملة للبرنامج الخماسي 2005-2009 الذي حدد هدفا مبدئيا لانجاز مليون وحدة سكنية مسجلا بذلك زيادة نسبتها 65 عملا بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة المتمثلة في إعداد برامج تكميلية لولايات جنوب الوطن والهضاب العليا و لامتصاص التدريجي للسكن الهش.

و- أزيد من350 مليار دينار بالنسبة للطاقة: لاسيما من أجل ربط حوالي مليوني بيت بشبكة الغاز الطبيعي **وأزيد من**400.000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء.[1]

ن- أكثر من2000 مليار دينار بالنسبة لقطاع الموارد المائية: من أجل انجاز35 سد، و25عملية تحويل للمياه، و34محطة للتصفية، وأكثر من3000 عملية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفيضاناتوتضاف إلى هذا المبلغ،60 مليار دينار معباة في السوق المالية بهدف استكمال أو انجاز08 محطات جديدة لتحليه مياه البحر.

ر- أزيد من40 مليار دينار بالنسبة للتضامن الوطني: ستسمح بانجاز أكثر من70 مؤسسة متخصصة لفائدة الأشخاص المعوقين وحوالي40 منشاة أساسية لفائدة الأشخاص الذين هم في شدة.

ز- أزيد من1130 مليار دينار بالنسبة للشباب والرياضة: مخصصة لانجاز80 ملعبا لكرة القدم، و750 مركب جواري، و160قاعة متعددة الخدمات، وأكثر من400 مسبح، وأزيد من3500 فضاء للعب، وأكثر من230 نزل ودار للشباب، وكذا أزيد من150 مركز للتسلية العلمية للشباب.

س- أكثر من19 مليار دينار بالنسبة للمجاهدين: لانجاز9 مراكز للراحة، وقاعات للعلاج وإعادة التأهيل، و17متحف ومركب تاريخي، وكذا إعادة تأهيل34 موقع تاريخي وتهيئة ازيد من40 مقبرة للشهداء .

ش- أزيد من120 مليار دينار بالنسبة للشؤون الدينية: من أجل إنجاز مسجد الجزائر الأعظم، وأكثر من80 مسجدا آخر ومراكز ثقافة إسلامية، و17مدرسة قرآنية، وترميم17 مسجدا تاريخيا[(2)].

ط-أكثر من140 مليار دينار بالنسبة لقطاع الثقافة، موجهة لانجاز40 دار للثقافة ومركبات ثقافية، و 340مكتبة و44مسرح، و12معهد للموسيقى ومدارس للفنون الجميلة، وكذا156 مركز للتسلية العلمية.

م- وأكثر من106 ملايير دينار مخصصة للاتصال، من أجل تحسين تجهيزات الإذاعات و التلفزيون، وكذا شبكاا للبث.

*على صعيد الموارد البشرية الخاص بالقطاع الامني ،الذي سيستفيد من انجاز 450مقرا للأمن الولائي و أمن الدائرة و الامن الحضري خلال الفترة الممتدة من 2010-2014 ،فان نسبة التوظيف السنوية للجهاز تتراوح من 13000 الى15000 عون .

و يتمثل الهدف الذي ترمي اليه المديرية العامة للامن الوطني على المدى القصير هو بلوغ متوسط تغطية ب شرطي واحد لكل 300 ساكن".

من جهته يعرف قطاع الحماية المدنية الذي ينتظر أن يستفيد خلال الفترة الممتدة 2010-2014 من انجاز 330 وحدة للحماية المدنية عبر الوطن تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة.

[1] - **المواد** 534 - 538، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص: 63.
[2] - ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص65 .

الفرع الثاني: المحور المتعلق بالمنشات الأساسية:

6448مليار دينار، منها:

أ- أزيد من3132 مليار دينار بالنسبة للأشغال العمومية: يتميز البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 2010-2014 في قطاع الأشغال العمومية بالاستمرارية و يؤكد بالتالي ارادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد و تعزيز المنشات الأساسية يتضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي تموله الدولة بميزانية شاملة بقيمة 6.447مليار دج لتطوير المنشات القاعدية يوجه ازيد من 3.100مليار دج منها للأشغال العمومية هدف استكمال الطريق السيار شرق-غرب وتكملته ب830 كلم من الطرق السريعة وانجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700كلم من الطرق الوطنية، وانجاز أكثر من كلم2500 من الطرق الجديدة، وتحديث و عادة تأهيل أكثر من8000 كلم من الطرق، وانجاز وتحديث حوالي20 ميناء للصيد البحري، وكسح وتعزيز25 ميناء، بالإضافة إلى تعزيز ثلاث مطارات و قد سجلت حصيلة برنامج المنشآت الاساسية للأشغال العمومية في القترة 2005-2009 الذي دعم بغلاف ماليقدر ب2550مليار دج والذي يغطي أكثرمن 1800عملية و إنجاز.

ب- أكثر من2816 مليار دينار بالنسبة للنقل، من أجل انجاز17 خط للسكك الحديدية(6000كلم)، وإتمام عملية كهربة خط السكة الحديدية لاجتنابي الشمالي، وازدواجية800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب-الغربي، وتسليم مترو الجزائر ووهران، وانجاز التراموای في14 البليدة، واستحداث27 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وانجاز 35محطة برية، وكذا تحديث08 مطارات وتوسعة04 موانئ.

ج- حوالي500 مليار دينار بالنسبة لتهيئة الإقليم والبيئة، موجهة خصوصا لانجاز أربع مدن جديدة، وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة، بما في ذلك تسيير النفايات.

الفرع الثالث:-المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية

*** 1666 مليار دينار، منها :[1]**

أ- أكثر من895 مليار دينار بالنسبة للجماعات المحلية، والأمن الوطني والحماية المدنية حيث خصصت الدولة غلافا ماليا فاق 895مليار دينار لتنمية قطاع لجماعات المحلية، والأمن الوطني والحماية المدنية ،وبالاستفادة من هذا المبلغ ينتضر ان يتم انجاز04 مقرات للولايات، و103 مقرات للدوائر، و06مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي450 مقر لأمن الولائي والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من330 وحدة للحماية المدنية ،و في هذا الاطار فان قطاع الجماعات

[1] - **المواد** 534 - 538، ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص 65.

المحلية سيعرف اصلاحات كبرى خلال السنوات الخمس القادمة باعتباره يشكل "**قاعدة اللامركزية ومشاركة** المواطنين في التسيير عبر منتخبيهم خصوصا فيما يتعلق بالتقسيم الاداري الجديد و مراجعة قانوني البلدية و الولاية **و التشريع المتعلق بالمالية والجباية المحليتين**".

ب- حوالي379 مليار دينار بالنسبة للعدالة، موجهة خصوصا، لانجاز110 مجالس قضائية ومحاكم، ومدارس **للتكوين، وأكثر من**120 **مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة وبذكرانه منذ بداية إصلاح قطاع** العدالة في 1999 تم استلام حوالي 50 منشاة قضائية في حين تم تحديث80%**من المنشات الموجودة مع ربطها** بالشبكة المعلوماتية في اواخر2009،**و بالإضافة** إلى **إنشاء** 10 محاكم إدارية على مستوى عدة ولايات **دخلت** محكمة الجزائر العاصمة حيز التشغيل ودائما في إطار هذا الإصلاح الذي خص تكوين الموارد البشرية تم تكوين حوالي 2000 **قاضي بين** 1999و2010 بحيث ارتفع عدد القضاة إلى حوالي 4000 **قاضي.**

وحسب الخبراء سمح إصلاح العدالة الذي تمت مباشرته منذ 1999 **بتحسين أداء العمل القضائي و تطبيق قرارات** العدالة وارتفاع حجم العمل القضائي وكفائة اكبر في معالجة القضايا المتعلقة بإشكال الجرمة الجديدة، و في هذا **الخصوص صرح رئيس الجمهورية يقول ان"إصلاح العدالة من الملفات ذات الأولوية بالنسبة إلينا إذا حرصنا علي متابعته بعناية خاصة"**

ج- أكثر من 295مليار دينار بالنسبة لقطاع المالية ،مخصصة لانجاز أزيد من250 **هيكل للضرائب،** و70**هيكل للخزينة،** و50هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي.

د- حوالي39 مليار دينار بالنسبة لقطاع التجارة ،من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة **تأهيل** أكثر من250 سوق للبيع بالجملة وبالتجزئة.

هـ- أكثر من56 مليار دينار بالنسبة لإدارة العمل ، بدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط[1].

الفرع الرابع : المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية

* **1566 مليار دينار، منها:**

أ- أزيد من1000 مليار دينار بالنسبة للفلاحة،موجهة خصوصا لانجاز مغروسات الغابية على مساحة 360.000**هكتار، ومغروسات رعوية على مساحة**70.000 **هكتار، ومغروسات للزيتون على مساحة مليون** هكتار، وكذا دعم البرنامج الهام لتنمية الفلاحة، عن طريق تخفيض أسعار المحاصيل ودعم تحديث تقنيات هذا **النشاط ووسائله** وبخصوص الري من المقرر ان تبلغ المساحات المسقية 270000 هكتار في 2010 **مقابل** 157000في 1999 ومن المقرر ان ينتقل الري الصغير و المتوسط الى 1.2**مليون هكتار وفيما يتعلق بالماء** المشاريع التي تعد قيد الانجاز فانها تخص تحويل المياه من عين صالح الى تمنراست للتزويد بمياه الشرب و الذي دخل

[1]- ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص65.

حيز التنفيذ في جويلية 2010 كما يتعلق الامر بالمرحلة الثانية لنضام بني هارون و المتمثل في ربط السد المخزن لواد عثمانية مع ساسك اوركيس بولاية ام البواقي وكودية مدور (باتنة).

ب- أزيد من 16مليار دينار بالنسبة للصيد البحري، موجهة، خصوصا، لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشات أساسية جديدة.

ج- حوالي100 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها16 مليار دينار مخصصة لمرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و80**مليار دينار موجهة لدعم تأهيل**20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في شكل مساعدات في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة، حيث يمكن أن تصل هذه القروض إلى مبلغ 300مليار.

د- حوالي 400مليار دينار لانتعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.

هـ- حوالي50 مليار دينار من أجل تحديث وإنشاء80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقبيس الصناعي.

الفرع الخامس: المحور المتعلق بمكافحة البطالة

*** 360 مليار دينار، منها:**

أ-150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل.

ب-80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

ج-130 مليار دينار موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت .

الفرع السادس: المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال .

***250 مليار دينار، منها:**

أ- 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي.

ب-50مليار دينار بالنسبة للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين.

ج-100 مليار دينار لإقامة" الحكم الالكتروني". [1]

ويسجل قطاع البحث العلمي الذي خصص له100مليار دج في إطار المخطط الخماسي الجديد ضمن الأولويات الوطنية حيت تستدعي تجنيد كامل القدرات في إطار منسق.

[1]- ملحق بيان السياسة العامة ، مرجع سابق ، ص65.

وكان رئيس الجمهورية قد أكد في أوت 2009 **أن قطاع البعث العلمي الأكاديمي قد جهز بوسائل مالية هامة** تغطي الاحتياجات في مجال بحث جاد حيث سيتم الاستفادة منها لتعويض الباحثين و المؤطرين و تجهيز مخابر **البحث وورشات أخرى و تثمين براءات** الاختراع، و لبلوغ بحث علمي مفيد للاقتصاد و المجتمع تم إطلاق 34 برنامجا وطنيا للبحث العلمي في مختلف قطاعات النشاط إلى غاية نهاية 2010 .

وألح رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بو تفليقة مرارا على ضرورة إعطاء دفع قوي للعلاقة بين الجامعة و بيئتها الاقتصادية و الاجتماعية و إقامة علاقة متينة بين التكوين و الشغل ،و عبر رئيس الجمهورية خلال الخطاب الذي ألقاه في نوفمبر من ولاية سطيف بمناسبة الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية **2009-2010 عن "قناعته الراسخة"**بان الاستثمار في الموارد البشرية ،وتحسين كفاءتها و مهارتها هو الاساس المتين الذي سيمكن البلد من تعزيز قدراته التنافسية في عالم يتغير بوتيرة سريعة و يتجه بإصرار نحو اقتصاد جديد مبني أساسا على المعرفة.

خاتمة الفصل:

وفي الأخير يمكن القول أن نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والتي تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في حدود الموارد المتوفرة وقد ساهم هذا البرنامج الضخم للاستثمارات الذي تم تمويله من ميزانية الدولة إلى تراجع بشكل كبير في نسبة البطالة وأنه حقق نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 5% وتميز بحجمه الاستثنائي (يفوق 280 مليار دولار تقريبا) ولهذا الغرض تم الشروع في مسعى شامل ستعزز خلال السنوات الخمس المقبلة (2010-2014) ومواصلة التنمية المستدامة و شاملة في شتى الميادين حتى افق سنة 2019.

الخاتمة

خاتمة عامة :

خاتمة عامة :

تناولتهذهالدراسةإشكاليَةتقييممدىنجاحتطبيقالإصلاحاتالاقتصاديةفيالجزائر،وتمَّذلكعبرأربعةِفصولٍ ،توصلنامنخلالهاإلى عدة نتائج،وهوماسمحبتقديمِبعضالتوصيات.

أولا–ملخصالدراسة:

لمتقتصربرامجالإصلاحاتالمدعومةعلىالجزائرفقط،بلأصبحتسمة لصيقةباقتصادياتِالدولالنامية والانتقالية،وذلكنتيجةَالإختلالاتالداخليةالناجمةعنإتباعأنظمة اقتصاديةٍغيرملائمة،وتطبيقسياساتلاتؤديإلىالاستخداماًلأمثلللمواردالمتاحة،وأيضا بسببالتشوهاتالهيكليةفيالاقتصاد،فتفجرتفيهاأزمةالمديونيةوتدنىمعدلالنمو،وانخفض مستوىمعيشةالسكان،ونامعدلالتضخم،وظهرعجز **فيالموازنةالعامةوميزان المدفوعات،** وأمامحدوديةالتمويلالخارجي،وانخفاضأسعارالموادالأولية،وتحتالضغطالاجتماعي، لجاتالجزائرمرغمةإلىالمنظماتالماليةالدوليةلإعادةجدولةديونها،والحصولعلىتمويلاجنبي مشروط،وقبلتبإصلاحاتاقتصادية **مدعومة؛قصدالاندماجفيالاقتصادالعالمي.**

ولقدأظهرتالإصلاحاتالتيتماعتمادهافيالاقتصادالجزائريقبلتسعينياتالقرن العشرينمحدوديتها،وبذلكطبقتحزمةبرامجمدعومة،قسمت – كباقيدولالعالم – إلى برامجالتثبيتأوالمؤازرة،ثمبرنامجالتعديلالهيكلي،وأضيفلهمابرنامجالسياسات **الاجتماعية،وذلكضمنإطارالجيلالأولللإصلاحات،وهذهالسياساتجاءتاعتماد حزمةالسياساتالاقتصاديةالتيتبنتهاكلمنالصندوقوالبنكالدوليين،ضمنإطارمايسمى"المشروطيةو/ أوالمشروطيةالمتقاطعةو /والانتقائية"**،وهدففيمجملهاإلىاستعادةِالتوازن الاقتصاديعنطريقضبطجانبيالعرضوالطلب،**حيثأن** نجاحأوفشلأيبرنامج،قدلايكونلأسبابترتبطبالبرنامجذاته،بليعتمدأيضاعلىعواملخارجيةتتعلقبالاقتصادالعالمي،وعوامل داخليةكالاستقرارالسياسي،ومستوىالفسادودرجةتبنيالحكومة،ولايرادمنعمليات الإصلاحالاقتصاديفيالجزائر،إنجاحالمحاولةالتنمويةالثانية،بلتطلَّبرؤيةهيكليةمنسقة ومستمرةعلىالمديينالمتوسطوالطويل،تركّزعلىالتحولالهيكليلاعلىالتكيفالهيكلي.

ولقدحقَّقتطبيقالإصلاحاتالاقتصاديةفيالجزائرأداءجيداًعلىمستوىمؤشرات **الاقتصادالكليوالقطاعيخارجالجوانبالاجتماعية،إلاأنالنجاحاتفيضبطالتوازن** الداخليوالخارجيليستغايَةفيحدذاتها،بليجبانتقترنبالجوانبالاجتماعيةوالبيئية.

نستخلص من خلال ماسبق أنّ قضايا النمو والإنعاش الاقتصادي كانت وما تزال رائجة في المحافل الدوليةويهتم بها مُصممو السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية على وجه الخصوص. ويُشكل الاستثمار أحد الآليات الهامة والمهمة في العملية الإنمائية ،فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و عامله الرئيسي لإحداث تنمية، لارتباطه بالتكوين الرأسمالي، وزيادة قُدرات الاقتصاد في الإنتاج والتطوير والتجديد وما لهذا من انعكاسات واضحة على مستوى معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ، إذ حُشدت الجهود الدولية لظفر بذا العنصر الهام في اقتصادياتها وسعت بمختلف سياساتها الاقتصادية إلى تاهيل وتحسين المحيط الاستثماري بما يتوافق ومتطلبات الاقتصاد العالمي، و لقد أكدت بذلك الجزائر نيتها في الاندماجبالاقتصاد العالمي في شكل ثلاث مخططات تنموية (2001-2014) فاقت مبالغها 500مليار دولار قائمة على التوسع في الاستثمار الحكومي وفق الفكر ألكنزي بحيث استطاعت من خلالها الجزائر تحقيق أهدافها المتعلقة بارتفاع معدل النمو و تخفيض نسب البطالة،غير انها تبقى دون تطلعات المناخ الاستثماري العالمي إذ شهدت تراجعفي معظم التقارير الدولية لمناخ الاستثماري ، فهذا لا يعكس لنا فشل البرامج التنموية المتبناة في مطلع الألفية الجديد ،و إنما يعكس لنا الحقيقة المرة لواقع الاستثمار في الجزائر ،من غياب سوق مالي كفء ،مشكلة العقار،انتشار الفساد و البيروقراطية...وغيرها من العوائق الاستثمارية التي يجب أن تُصبح الشغل الشاغل للسلطات العليا في البلاد في البحث عن آليات كفئة لتفعيل الاستثمار في العملية التنموية.

ثانيا–نتائجالدراسة:

1- تتميزالإصلاحاتالذاتيةالتيعرفتهاالجزائرقبلسنة 1990 ،بوضوحالرؤيةخلال السبعينيات،ثمأصبحتتتصفبالتذبذبوعدمالوضوح خلالالثمانينياتخاصةًإصلاحسنة 1986 وإصلاحسنة 1988 ورغموضوح الرؤيةمنذسنة 1990(انتهاج اقتصادالسوق)إلا أنالإصلاحاتالذاتيةالمطبقةتميزتبالبطءوالتردد(أحيانا..)

2- لمتكنأولوياتإستراتيجيةالتصنيعحلمشكلةالبطالةعلىالمدىالقصير،بلتطويره كقطاعقائديؤثّرعلىباقيالقطاعات (فكرةنموذجالصناعاتالمصنعة)،بحيثيستوعب كل طلباتالعملمطلعالثمانينيات،وبفشلهذهالاستراتيجيةالتي دفعت- لاحقا - فئةالسكان النشطينثمنوقوعهافيالبطالة،بحيثبلغمعدلها % 19.76 سنة 1990 و 24.36 % سنة 1994و 28.02 % سنة 1998 و 27.3 % سنة2001 .

3- لمتنجحسياساتالإصلاحالاقتصاديفيتحسينأوضاعالتنميةالبشريةفيالجزائربشكل ملموسٍ وواضحٍ ،منخلالضعفالمؤشراتالتالية:

أ -ضعفمعدلاتالنموالاقتصاديالمحقّقةجراءَتنفيذهذهالبرامجفيالجزائر،بحيثلمتتجاوز7% خلال الفترة (1990 – 2010) وبلغأكبرمعدللهسنة 2003 بوصولهإلى % 6.8 ، حيث يعتمدعلىالقطاعالفلاحي(بفعلملائمةالظروفالمناخيةفيبعضالسنوات)، والمحروقات بفعلزيادةحجمصادراتوارتفاعأسعارها، وأيضًاقطاعالخدمات.

ب -النموالمحقّقَلميكنكافيًا،لامتصاصمعدلالبطالةالتيلاتزالمرتفعة،بحيثبلغت 11.8%سنة 2009،بالإضافةلانتشارظاهرةاليأسفيالبحثعن العملفيالجزائر(مايعبرعنهابالبطالةاليائسة).

ج - تدنيمستوىالمعيشة،وانتشارالأمراضوالفقر،حيثيسجلتراجعالنفقاتالعمومية المُوجهةللقطاعالاجتماعي

د - عدمفعاليةالنظامالتربويفيالجزائر،بفعلارتفاععددالمتسربين،(خاصَّةفيالأماكنالريفية التيبلغتضعفماهوموجودفيالأماكنالحضرية)،حيثانتقل هذاالعددمن 274800 سنة 1980إلى 500 ألفسنة2008 .

4- الانفتاحالاقتصاديمفيدولكنهمشوبالمخاطر،ولم يتمترقيةالاقتصادالجزائريلهذاالواقع الجديد،وبقيتنسبةالصادراتخارجالمحروقاتضعيفة،حيثتراوحتبين1.6% و 5.16% للفترة (1990 – 2008)كمابلغمعدلالتغطيةخارجالمحروقاتمستوياتضعيفةً تراوحتبين3.05%.و7.90% لنفسالفترةالسابقة وحسبمعطيات 2009 لوافترضنا عدموجودالمحروقاتفإنَّعوائدالصادراتالسلعيةلاتغطيسوى 5.46 % منمبالغالواردات السلعية .ومنهنالاتزالتتحكّمفيمحدداتأداءالاقتصادالجزائريالعواملاالخارجية(أسعار المحروقات،سعرصرفالدولار،والظروفالمناخية)، ولميستفدكثيرامنالوفرةالماليةالمتاحة (عدالتسديدالمسبقللمديونية)، ووقعضمنمايسمى" العقدةالهولندية."

5-

الضعفالواضحللجزائرعلىالمستويينالعربيوالدوليفيجلبالاستثمارالأجنبيالمباشر،حيثبلغتنسبتهإلىإجماليالناتجالمحليالخامفيحدود1.3% للفترة(1990-2001) مقارنةبتونسالذيبلغفيها 2.5 % والمغربالذيحقَّق 2.9 %،وذلكرغمالتحسن الطفيفلمبلغهفيالجزائرخلال 2005 و 2006 ،الذيانتقلمن 0.025 ملياردولارسنة 1995إلى 1.76 ملياردولارسنة2008 ،كماتتركَّزهذهالاستثماراتفيقطاعالمحروقات أساسًا،وقطاعالاتصالات(رخصةأوراسكومالمصرية،والشركةالوطنيةللاتصالاتالكويتية)؛مايعكسضعفمناخالاستثمارالذي يبقبعيداعنمثيلاتهفيبعضالدولالناميةوالانتقالية كماليزياوتونسمثلا.

6- تشخيصالأسبابالحقيقيةلتأخرالاستثمارالأجنبيالمباشرفيالجزائرحسبالعناصرالتالية:

أ - عدمتواجدمؤسساتفعالةلتعبئةالادخاروتشجيعالاستثمار ومحدودية الهياكل القاعدية ذات النوعية

ب - سوءتنظيموإدارةالعقارالصناعيوندرته.

7- يتحددالأداءالجيدلاقتصادمابالإطارالسياسيوالمؤسساتيوالقانوني،الذيتتمفيه الأعمالضمنمايسمىبالبنيةالأساسيةللسياسةالوطنيةلأيبلد،وتأخرذلكفيالجزائرأثّر علىأداءاقتصادها،وأبقاهاضمنمراتبغيرلائقةفيالمؤشراتالدولية،كمؤشرالتنميةالبشرية ومؤشرالفسادومؤشرالحوكمةومؤشربيئةالأعمال؛مماساهمفيرفضقبولانضمامهاإلى المنظمةالعالميةللتجارة.

8- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية بمثابة البلسم الشافي لاقتصاديات الدول الهزيلة التي تعاني من اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية، وذلك بإعطاء جرعات إصلاحية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والمجال

الاستثماري على وجه الخصوص نظرا للدور الفعال الذي يلعبه الاستثمار في إنعاش الدورة الاقتصادية و توفير الدفعة اللازمة لعملية التنمية .

9-استطاعت الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)إلى حد ما إحداث تنمية اقتصادية بتحقيق معدلات نمو إيجابية طيلة فترة تنفيذ هذه البرامج ، وإحداث وثبة نوعية في ميدان الشغل بتخفيض نسب البطالة ،لكن المناخ الاستثماري لا زال دون تطلعات المناخ الاستثماري العالمي لوجود مجموعة من العراقيل تحد من فعاليته.

10- يُعتبر انطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة و إنشاء سوق القيم المنقولة ، واستكمال مشروع الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي من أهم و أبرز ما حققته الجزائر من تطورات إقتصادية خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي .

11-إنّ الجزائر تتواجد ضمن محيط وطني و دولي يتميز بالتغيرّ و آليات الجديدة تحتم عليها التكيف والمواكبة و ليس الإنزال و على إثر هذا تبنت في مطلع الألفية الثالثة برامج تنموية طموحة (2001-2014) قائمة على الفكر ألكنزي ،ذو سياسة مالية توسعية محضة تستهدف من خلالها معدلات النمو الاقتصادي و البطالة على حد سواء.

ثالثا –التوصيات:

بناءًعلىالنتائجالسابقة،نقدمجملةمنالمقترحاتنراهاضروريةًوذاتصلةبالموضوع المدروس،نوردهاكمايلي:

1-القيامبإصلاحاتذاتيةعميقة،تمكّنالجزائرمنالتكيفمعالتحولاتالعالمية،معضمان هامشلتدخلالدولةفيالضبطالاقتصادي،بإعادةتحديددورها،ومراجعةتنظيممراكزالقرار الداخلية.

2-العملعلىتحقيقالتوازنالملائمبينتدخلالدولةوقوىالسوقفيالنشاطالاقتصادي،بحيث تتدخلالدولةلإكمالعجزالقطاعالخاص،وتصحيحاختلالالسوق.

3-ضرورةالحفاظعلىالاستقرارالاقتصاديالمحقق؛لأنهمهمفيدعمالتنمية.

4-الإعدادالجيدللبرامجالتنموية،منحيثالسياساتوالإجراءات ،والأولويات،وتعزيزالسياساتالاقتصاديةضمنإطارالحذر،والاهتمامالمبكّربتصحيحالاختلالقبلانطلاق الأزمات.

5-

يجبعلىالسلطاتحسمالترددفيمواصلةتنفيذعملياتالتحولالاقتصادي،بخوصصةالقطاعالماليوالمصرفي،والاستمراربفعاليةفيتطبيق هذاالتحول؛لتحسينأداءالاقتصاد وكسبمصداقيةالشركاءالأجانب.

6- ضرورة تعزيز البناء الاجتماعي، بإعطاء الأولوية في الإصلاحات للسياسات البيئية، وتقليل الفقر، وترقية حقوق الإنسان؛ وذلك لتخفيف مقاومة التغيير، وتعبئة المجتمع لتفعيل الإصلاحات ميدان.

7- يجب التركيز على رفع معدل النمو؛ لرفع مستوى التشغيل؛ لأن الآليات الموضوعة في الجزائر لمكافحة البطالة غير فعالة، وتستند على إجراءات اقتصادية. ورغم تسجيل تحسن في معدلات البطالة منذ سنة 1999، بحيث بلغت 29.94 % خلال هذه السنة و 23.7% سنة 2003 و 11.8 % سنة 2007.

-

8- العمل على استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، وبيئة المناخ الملائم للمستثمر المحلّي والأجنبي، مع ضرورة إبلاء اهتمام أكثر للمستثمر العربي والمسلم في ظل الظروف الراهنة، لأنتشابه المقومات الحضارية يساهم في تقليل مخاطر هروبه، مقارنةً بالمستثمر الأمريكي أو الأوروبي الذي يتأثّر كثيراً بالعلاقات السياسية التي تربطه، ويعتمد المناخ المطلوب بيئة للاستثمار الأجنبي المباشر على أربعة أسس هي:

- بناء صورة جيدة للبلد، من خلال الحرص على الاستقرار السياسي وتوفير الأمن، وتسويق كل ما هو إيجابي عن البلد

- الخدمات المقدمة للمستثمرين المحتملين، واستهداف بعض المستثمرين، من خلال تنشيط عمل سفارات وقنصليات الجزائر في الخارج، وإقامة مؤتمرات دولية بشكل دوري بمعرض فرص الاستثمار في الجزائر يحضرها رجال الأعمال.

- منح تسهيلات وحوافز للمستثمرين، تتعلق بالضرائب والتمويل والإجراءات الإدارية، حيث نقترح وضع شباك وحيد يتكفّل بتلقي دراسة وقبول ممارسة النشاط، حتى نجنب المستثمر الأجنبي العراقيل الإدارية، مع العمل على إيجاد مدن صناعية جديدة لحل مشكلة العقار الصناعي.

- تسريع عملية الخوصصة، وترقية القطاع الخاص المحلي وتوسيع نطاقه، وخلق روابط خلفية بين الشركات.

9- العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية للجزائر، وكذلك تنويع هيكل الإنتاج السلعي، وتنويع مصادر نموه، بتأهيل قطاعات الفلاحة والخدمات (خاصّة السياحة) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد بدائل للصادرات الجزائر خارج المحروقات.

-

10- ضرورة استكمال الإصلاحات الهيكلية، واختيار بعض الصناعات القائدة ذات القدرة التنافسية في السوق العالمية، مثل صناعة الأدوية و بعض الصناعات البترولية، وبعض المنتجات الفلاحية كالتمور والصناعات الغذائية وغيرها، واعتماد سياسة الأقطاب الصناعية وقيام الدولة بالاستثمار في بعضها، ونربط ذلك كله ممكنا الآن نتيجة توفر الموارد المالية والبشرية، والاستفادة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتشجيع الإنتاج لأجل الطلب المحلّي.

11- تطوير سبل الشراكة على محاور جغرافية أخرى، خاصة العربية، الأمريكو لاتينية، والإسراع بدفع مشروع الوحدة النقدية للمغرب العربي، وقد يكون هذا مقدمة لاستكمال الوحدة المغاربية التي تبقى تأسيرَة حسابات جيو سياسية، مع ضرورة الاستفادة من مبادرة " النيباد " فيتحسن مؤشرات الحوكمة في الجزائر.

12- ضرورة دفع استثمارات القطاعات الخاصة في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الأهداف الشخصية لهذه الاستثمارات،إذ أن الاستثمارات الحكومية وحدها لا تكفي في إحداث تنمية بالبلاد.

13- العمل على تشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات كضرورة حتمية إلى التحضير لمرحلة ما بعد النفط.

14- ضرورة دفع إستثمارات القطاعات الخاصة في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الأهداف الشخصية لهذه الإستثمارات،إذ أن الاستثمارات الحكومية وحدها لا تكفي في إحداث تنمية بالبلاد.

خامسًا –آفاقالدراسة:

استهدفتالدراسةالحاليُةتقييمفعاليةِالإصلاحاتالاقتصادية،واعتمدناأساسًاعلىمؤشراتِالاقتصادالكليوتعتبرالنتائجالمتوصلإليها ذاتأهميةبخصوصِالإصلاحاتالاقتصاديةمنالجيلالأولوالثاني،ولاندعيأنناستوفينا كلجوانبالموضوع،واثارتهذهالنتائجاسئلة كثيرةتمسواقعومستقبلالاقتصادالجزائري،واتاحتفرصةلمواصلةِالبحثمنجوانباخرى، كمااننا كنقاطتمّتناولهابشكلمختصربما يخدممموضوعالدراسة،لكنهاتعتبرنقطةانطلاقلدراساتجديدةنراهاجديرةبالدراسة والتحليل،وتعتبرآفاقالأبحاثلاحقةنذكرمنها:

1- أثرتطبيقالحوكمةعلىفعاليةِالإصلاحاتالاقتصاديةفيالجزائر.

2- انعكاساتتدهورِأسعارالمحروقاتعلىأداءالاقتصادالوطني.

3- الاستثمار خارج المحروقات كضرورة حتمية لتحضير إلى مرحلة ما بعد النفط.

4 - الإستثمار في ظل تجانس السياسات القطاعية و المالية كضرورة حتمية لإحياء بورصة القيم المنقولة .

و في الاخير نتمنى ان نكون قد وفقنا الى تحقيق الهدف،وان تكون دراستنا،مساهمة في مجال المعرفة العلمية.

الملاحق

قائمة المراجع:

I. الكتب العربية :

1. أحمد توفيق جميل " **اساسياتالادارة المالية** " ، دار النهضة العربية لنشر ، بيروت ، 1997
2. إبراهيم العيسوي ، "**التنمية في عالم متغير**"، دار الشروق للنشر، الطبعة 3، القاهرة، مصر.
3. إبراهيم البطانية وأخرون ، " **مدخل للنظرية الاقتصادية** " من منظور اسلامي ، دار امل للنشر و التوزيع ، طبعة 1 ، عمان ، الاردن ، 2005 .
4. السيد أحمد عبد الخالق ، "**التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين تنظير و الواقع مع رؤية مستقبلية**"، القاهرة مصر ، دار النهضة العربية ، 1993 .
5. الطيب داودي، "**إستراتيجية ذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، طبعة 1،الجزائر،2008 .
6. الربيعي محمد عبدو فاضل،" **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية** "، مكتب مدجولي للنشر ، طبعة 1 ، 2004 .
7. حسين عمر، "**التنمية والتخطيط للاقتصادي**"، ديوان المطبوعات ،جامعة الجزائر، 1994.
8. دريد كامل آل شيب ، "**مقدمة الادارة المالية المعاصرة** " . دار المسيرة للنشرو التوزيع ، طبعة 1 ، الاردن ،2007 .
9. زياد رمضان ، " **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** " ، دار وائل للنشر ، طبعة 3 ، عمان الاردن 2005 .
10. سعيد توفيق عبيد ، " **الاستثمارفي الاسواق المالية** " مكتبة عين شمس ، القاهرة مصر.
11. سميرة ابراهيم أيوب ، "**صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاحالإقتصادي و المالي**" ، مركز الاسكندرية للكتاب ،مصر،2006.
12. سيد سالم عرفة ، " **ادارة المخاطر الاستثمارية** " ، دار الراية للنشر ، طبعة1 ، 2009 .
13. شريف دولار ، "**قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي**"، المكتبة الأكاديمية للنشر، طبعة الأولى، قاهرة ،مصر 1994.
14. صفوت عبد السلام عوض الله ، " **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية** "، دار النهضة العربية ، 1997، القاهرة .
15. عاصف وليد اندراوس، "**التمويل والادارة المالية**" ، دار الفكر الجامعي ، طبعة 2006 .
16. عبد الستار مصطفى الصباح ، " **الادارة المالية**" ، دار وائل للنشر ، طبعة 2 ، عمان الاردن ، 2006

17. عبد الغفار حنفي ، " الادارة المالية المعاصرة " ، مدخل اتخاذ القرار ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، 1993.
18. عبد الغفار حنفي ، " الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات " ، الدار الجامعية للنشر ، طبعة 2006 ، الاسكندرية ، مصر .
19. عبد المطلب عبد الحميد ، " دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية " ، دار الجامعية لطبع والنشر ، مصر 2000 .
20. عدنان هاشم رحيم السامراني ، "الادارة المالية" ، جامعة المقترحة للنشر الجماهرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، طبعة 2 ، 1993.
21. عمرو محي الدين، "التخلف والتنمية"، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان، دون ذكر السنة .
22. عبد بن دعيدة ، التجربة الجزائرية في الإصلاح الإقتصادي ، مركز الدراسات الوحدة العربية (بحوث الندوة الفكرية) " ، طبعة 2 ، بيروت ، لبنان 2005.
23. قاسم نايف علوان ، " اداراة الاستثمار " ، دار الثقافة للنشر ، طبعة 1 ، عمان الاردن ، 2009 .
24. قدي عبد المجيد،"المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية" ،ديوان المطبوعات الجامعية ،طبعة الخامسة، الجزائر، 2006.
25. كامل البكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية للنشر، دون ذكر بلد النشر، 1986 .
26. محمد الزيدي ، " إدارة المالية المتقمة نور الدين خباية ، " الادارة المالية " ، دار النهضة العربية للنشر ، طبعة 1 ، بيروت لبنان 1997 .
27. محمد سمير الهباب ،"برامج التكيف الهيكلي للزراعة في اطار الاصلاحات الاقتصادية التجارب العربية و الدروس المستفادة" ، مركز درسات الوحدة العربية (بحوث الندوة الفكرية) الطبعة 2 بيروت لبنان 2005.
28. محمد صالح الحناوي ، ابراهيم اسماعيل سلطان ، " الادارة المالية والتمويل " ، الدار الجامعية . مصر 1996 .
29. محمد مطر ، " ادارة الاستمارات " مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، طبعة2 ، عمان الاردن ، 1999 .
30. محمد مطر ، " ادارة الاستثمارات الاطار النظري وتطبيقات علمية " ، دار وائل للنشر ، الطبعة 4 ، الاردن ، 2006 .
31. محمد عبد العزيز عجيمية ، ايمان ناصف ،"التنمية الاقتصادية" ، قسم الاقتصاد للنشر طبعة 2000 ، جامعة الإسكندرية ، مصر، 2000 .

32. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، عبد الوهاب النجا،"التنمية الاقتصادية"،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر (دون ذكر السنة النشر).
33. محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية"، دار الجامعية لطبع والنشر، مصر، 1999.
34. محمد فركوس ، "الموازنات التقديرية اداة فعالة لتسيير" ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2011.
35. محمد يونس ياسين ،" البورصة العمليات"، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة1 بيروت ، لبنان ، 2004 .
36. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات)"، دار وائل للنشر الطبعة1 ، عمان، الأردن، 2007 .
37. مدحت القريشي،"التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"، دار وائل للنشر، طبعة 1، الأردن، 2007 .
38. مدني بن شهرة ،" الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)" ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، عمان ، الأردن ، 2009.
39. مركز الدراسات الوحدة العربية، "القطاع العام والخاص في الوطن العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية للنشر. الطبعة 1، بيروت لبنان، 1990.
40. مصطفى محمد العبد الله ، "التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية" ، مركز الدراسات الوحدة العربية (بحوث الندوة الفكرية) الطبعة 2 بيروت لبنان 2005.
41. منعم زمور الموسمي ، " إتخاذ القرارات الادارية " ، دار البازوري العلمية ، عمان ، 1998 .
42. منير ابراهيم الهندي ، "الفكر الحديث في مجال الاستثمار" ، دار المعارف للتوزيع ، طبعة 1 ، 1999 ،مصر .
43. هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوصفيدراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الطبعة 1، الإسكندرية، مصر، 2006.
44. هوشيار معروف ، " الاستثمارات في الاسواق المالية " دار صفاء للنشر ، طبعة1 ، عمان الاردن ، 2009 .
45. نجيب عيسى ، "سياسة الاصلاح الاقتصادي و الحصحصة في لبنان" ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة 2 ، الجزائر ، 2005.
46. ناظم محمد نوري الشعري ، "اساسيات الاستثمار العيني والمالي" ، دار وائل للنشر ، طبعة 1، عمان الاردن . 1999 .

II. الكتب الأجنبية :

48. boughba abd allah, analyse et evaluation de projet, Ed borti , paris , 1998 , P 07 .

49. Claude de nechme « **stratégies commerciales et technique internationales de organisation** »paris, 1992, P88 .

50. nadir krim, "stratégees d'attractivité des invertissements etrangers et marketing international un gestion et entreprisse "N°1, oct 1997, P37 .

III. مذكرات و رسائل جامعية :

أ. أطروحة الدكتوراه :

51. بريش عبد القادر ، " **تحرير مصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة قدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** " ، أطروحة الدكتوراه ، غير منشورة ، (جامعة الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية والتسيير) ، 2005-2006 .

52. خليل عبد القادر ، "**محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990–2006** " ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة،(جامعة الجزائر:كلية العلوم الاقتصادية) ، 2007-2008 .

53. منصوري زين، "**آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كآداة لتتمويل التنميةالاقتصادية**"،اطروحة دكتوراه، غير منشورة،(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير)، دون ذكر السنة .

ب. رسائل ماجيستير :

54. العميري ايمان، إ"**لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(2005–2006)**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية)2007،

55. بفليح نبيل، " **اثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة (2001–2004)**"، مذكرة ما جستير، غ منشورة ،(جامعة شلف: كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسير)، 2005.

56. بلحميري خيرة "**معوقات اسواق المالية الناشاة وتاثيرها على الاستثمار حالة الجزائر**"،**جامعة المدية كلية العلوم الاقتصادية**) ،غير **منشورة**،2009-2010 .

57. **وري نيل** ، "**واقع الأسواق الأوراق المالية العربية في ظل العولمة المالية و متطلباتها تفعيلها** "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،(**جامعة المدية: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم** التسيير)،غير **منشورة**، 2010 -2011 .

58. **بودخدخ كريم** ،"**أثرسياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي**" ، مذكرة ماجيستر ، (**جامعة الجزائر** :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير) ، غير **منشورة**، 2009-2010.

59. **حضاري يوسف** ، " **اثر دراسة الجدوى المالية على المشاريع الاستثمارية(حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب الجزائر** " مذكرةماجستير ، غير **منشور** ، (**جامعة المدية** :**كلية العلوم الاقتصاديةو** التسيير) ، 2010-2011

60. دحماني سامية ، "**تقييم المناخ الاستثماري ودورة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حالة الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية**" ، مذكرة ماجستير، (**جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية**) ،غير **منشورة**، 2001 .

61. رشيد وهولي، "**مدي فعالية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برامج الخصخصة** (**حالة الجزائر**)"، مذكرة ماجستير،غير **منشورة**،(**جامعة قسنطينة**:كلية العلوم الاقتصاديةو التسيير)،2010-2011.

62. سعودي محمد،"**اثر برامج النمو على التنمية المحليةفي الجزائر(حالة ولاية المدية)**"،مذكرة ماجستير، غير **منشورة**،(**جامعة الشلف**:كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير)،2007 .

63. **فارة عبد القادر**،"**الانفاق العام واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر(2000–2010)**"،**مذكرة** ماجستير، غير **منشورة**،(**جامعة المدية**:كلية العلومالاقتصاديةو التسيير)،2011-2012.

64. يحي مناصر**ي**، "**قياس الفساد وتحديد أثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة تخرج لنيل شهادة ماجستير،غير **منشورة**، (**جامعة المدية** : كلية العلوم الاقتصادية والتسيير) ، **الموسم** (2011-2012) .

65. يحياوي سمير ، "**العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي إلى الدول العربية** " ، مذكرة ماجستير ،غير **منشورة**، (**الجزائر** :كلية العلوم الاقتصادية و التسير) ، 2004-2005.

V. مجلاّ ت :

66. احمد زكرياء صيام، "**الية جذب الاستمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة الاردن كنموذج**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثالث، جامعة **حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر**، ديسمبر 2005.

67. **بلال شيخي** ، "**السوق المالية و دورها في تمويل التنمية في المغرب العربي** "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12 ، فيفري 2009 ، الجزائر.

68. **بوفليح نبيل** : " **تقديم سياسات الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر فترة 2001–2014م** "، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، سنة 2013.

69. داودي محمد، "**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط المجلد13، العدد 2، 2011/05/25، الكويت.

70. **زمان كريم**، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي**" 2001-2009م، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 7، الصادرة بـ جوان 2010،جامعة محمد خيضر.

71. طالبي محمد ،"**اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد [6]، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر.

72. عبد الحق بو عتروس، "**الانعكاسات الاجتماعية ابرتامج الاصلاح الاقتصادي في البلادالعربية حالة الجزائر**"،مجلة دراسلت اقتصادية، الغدد 11، الجزائر، دون ترقيم للصفحات .

73. عبد الرحمان تومي ،"**الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق (2000–2009)**،" مجلة الدرسات الاقتصادية،العدد12،فيفري2009.

74. علي حميدوش،"**التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع إشارة للتجربة الجزائرية**"، مجلة دراسات اقتصادية،العدد 12، جوان 2009،الجزائر.

75. محمد مسعي، "**سياسة الانعاش الاقتصاد في الجزائر واثرها على النمو**"، مجلة الباحث، العدد 10، الصادرة 2012، جامعة ورقلة، الجزائر.

76. **منصوري زين** ، "**واقع وافاق الاستثمار في الجزائر** " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، جامعة الشلف، الجزائر .

77. **مولاي لخضر عبد الرزاق**، "**تقييم سياسات الشغل في الجزائر (2000 _ 2011)** "، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر .

78. **ناجي بن حسين** ، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**" ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر .

79. قويدري محمد ، وِصاف سعيدي ، **" واقع مناخ الإستثمار في الجزائر بين الحوافز و المعوقات "** ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير ، العدد 8 ، 2008 ، جامعة سطيف ، الجزائر.

80. **كمال مدوم ، "دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية عوامل الانتاج الاقتصاديات التي تمر بإعادة الهيكلة"**، مجلة درسات إقتصادية ، العدد الثاني ، جامعة بسكرة، الجزائر.

VI. **جرائد** :

أ. **جرائد رسمية** :

81. جريدة الرسمية الجزائرية ، قانون 63-277 ،لتاريخ 63/07/26 ، المتعلق بقانون الاستثمارات العدد 53 .

82. الجريدة الرسمية الجزائرية قانون الصادرة بتاريخ10 /1966/09.

83. الجريدة الرسمية الجزائرية قانون 11/82 الصادرة بـ 1982/08/21 .

84. الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 94-321 ، و 94-322 و 323-94 المؤرخ ب 1994/10/19 ، العدد 67.

85. الجريدة الرسمية ، مرسوم تنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 المتعلق بـ تشكيلة المس الوطني للاستثمار وتنظيمه ، الصادرة 2001/09/23 العدد 55.

86. الجريدة الرسمية ، مرسوم تنفيذي رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 متعلق بتطوير الاستثمار الصادرة 2001/08/22 العدد 47.

87. ا لجريدة الرسمية ، النظام 97-03 المؤرخ في 1997/11/18 ، المتعلق بتسيير البورصة القيم المنقولة،.

ب. **جرائد وطنية** :

88. جريدة الخبر (2012،2014)، توقع صندوق النقد الدولي ، 2013/04/18م،العدد 7048(ح.صواليلي) "صندوق النقد الدولي:الجزائر تسجل نسب نمو متواضعة هذه السنة ".

89. جريدة الخبر، بتاريخ 2006/06/17 ، المتاحة على الموقع www.elkhaber.com 2013/02/03. 09:30.

90. جريدة الدستور ، المتاحة على الموقع www.dostor.ory /.../26017-3

91. جريدة المساء 2008/02/12 ،حنان حمير،" (**بورصة الجزائر تبحث عن إعادة الثقة في السوق المالي)** " ، المتاح على الموقع11:19. 17/04/2013 www.almasaa.com

92. جريدة الخبر جريدة الخبر ،سفيان بوعياد،"**وزير الطاقة يدعو البريطانين للاستثمار في الطاقات المتجددة**"، ، 2013/04/18م،العدد 7048،
93. الشروق اليومي،2010/01/14 عبد الوهاب بوكروح ،مقالة حول"**اسباب تعثر السوق المالي في الجزائر** "،تصريح نور الدين اسماعيل لجريدة ، المتاح على: www. Elchorouk online.com. 10:30، 2013/04/22،
94. جريدة الحياة اليومية 2013/03/10 يوسف .ب، مقالة حول " **تقرير البنك حول مناخ الاعمال 2013 تراجع جديد للجزائر** " ، المناخ على الموقع: http:// www. Elhayat alar.abiga.com 09/04/2013 ,11 :45

VII. تقارير و ملتقيات :

أ. **تقارير :**

95. تقريربنك الجزائر (2010،2011).
96. تقرير البنك الدولي للمناخ الاستثماري سنة(2004_2005_2006_2008_2009_2010_2011_2012_2013) المتاح على الموقع: www.doingbussiness.org

ب. **ملتقيات :**

97. أحمد محمودي ،"**انعكسات الاصلاحية الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري** "، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، الورشة الثانية ،23/22 أفريل 2003 جامعة ورقلة ،الجزائر.
98. أمال عياري ، "**رجم نصيب تقيم اثار الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، ما بعد الاصلاح الاقتصادي**" ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ورشة الثانية ، 23/22/أفريل 2003 ، جامعة ورقلة الجزائر .
99. تشام فاروق ، "**دور ةاهمية المناخ الاستثماري في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**"، ملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، الورشة الثانية 23/22 افريل 2003 جامعة ورقلة الجزائر.
100. حرربي عريقات "**الاستثمار في الوطن العربي (الواقع والعقبات والافاق)**" ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية والمالية نحو المناخ الاستثماري والاعمال المصرفية الالكترونية ، عمان ، الاردن .

101. داودي محمد ،"**محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية**"،المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في التمويل التنمية ،13/11 أفريل 2011 ، بيروت ، لبنان.

102. سهام شيهاني ، طارق جمول ، " **تقيم برامج دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية مع الاشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب** ANSEJ" ، ملتقى الوطني الدولي حول استراتيجية الحكومة في الفضاء على البطالة و تحقيق تنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، جامعة المسيلة ، الجزائر أيام 16 و 15 نوفمبر 2011.

103. شبيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد ، "**معدل الاستثمار الخاص بالجزائر لدراسة تطبيقية**" ، مداخلة الملتقى الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقيم و استشراف ،ايام 23-25 مارس2009 ، بروت، لبنان .

104. شعوبي محمود فوزي، كماسي محمد الأمين، "**الإقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الانتاج و حساب الاستغلال للفترة الممتدة بين 1989 و 1999**" ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، ورشة ثانية ، جامعة ورقلة الجزائر ، 22/23 أفريل 2003.

105. صالح الحميدان، "**معوقات الاستثمار وسبل معالجتها، مداخلة حول ورقة الشيخ صالح كامل (معوقات الاستثمار في الوطن العربي في ضوء التجربة الشركة العربية للاستثمار)**"متاح على موقع: 13:00 7/03/2013. www.http//iefpedis.com/.../d985d8b9d988

عبد ايد اونيس ، "**مناخ الاستثمار**"، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، الورشة 2 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 22-23 افريل 2003 .

106. عبد ايد تيماوي ، مصطفى بن نوة ، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري حالة الجزائر**" ، ملتقى دولي متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الاغواط ، 17-18 افريل 2006 الجزائر.

107. قدي عبد ايد، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**"، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة لغواط، 09/08افريل 2002، الجزائر.

108. قويدري محمد، "**اثر تطوير المناخ الاستثماري على استقطاب راس المال الاجنبي**"، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، الورشة الثانية 23/22 افريل 2003 جامعة ورقلة الجزائر.

109. لعراف فايزة، سعودي نجوى، "**البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، الملتقى العلمي حول استراتيجية الحكومة بالقضاء على البطالة. جامعة المسيلة 2011.

110. نذير عبد الرزاق ، يوسف نوة ، "**انعكاسات الاصلاحات الاقتصادية على التشغيل و البطالة في الجزائر**" ،مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم و الاقتصادية و التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، دون ذكر تاريخ ا لملتقى و بدون ترقيم للصفحات.

111. هدى عبو، عمر عبو، "**جهود الجزائر في الالفية الثالثة لتحقيق تنمية مستدامة** "، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية والتنمية في الجزائر واقع والتحديات.

VIII. محاضرات :

112. خليل عبد القادر، "**الاصلاح المالي كجزء من الصلاح الاقتصادي**"،مطبوعة مقدمة لطلبة 2 ماستر، مقياس الاصلاحات المالية، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة المدية.(2013-2014).

113. أمين علوطي ، محاضرات مراقبة التسيير(**الموازنة الإستثمارية**) ، لطلبة السنة الثالثة مالية ومحاسبة LMD، جامعة المدية، (2010-2011) .

114. كمال مولوج ، "**محاضرات في المحاسبة المعمقة(المعالجة المحاسبة للاهتلاك والمؤونات)**" ، السنة الثالثة مالية ومحاسبة LMD، المدية ، 2010-2011.

IX. مواقع إنترنت:

120. لموسوعة الحرة ويكيبيديا الجزائر، المتاحة على: الجزائر http://ar.wikipedia.org/wiki/ ، 2013/02/27 ، 13:30.

116. قانون الاستثمار المناخ على الموقع www.jord p.dz /TRV/AINV.pdf.SSG 15/03/2013 09.08 .algérie

117. www.wodilarab.com/ot 11093-topir -14-30 تاريخ التحميل 27-02-2013

118. برنامج التكميلي 2005-2009م لدعم المناح على الموقع www.premier-minestre.gov.dz/arabe/medea/pdf/.../proycroissance 05/05/2013-12:30

119. دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية المتاح على الموقع http :site_ebrary.com/lib/ayfmedeslamankol/docprint.action ?encryptes=71f12a64ef10. 05/03/2013. 10 :30 p2/40

120. البرنامج الخماسي (2010_2014)، المعروض في بوابة الوزير **الاول** ، المتاح على:WWW.premier minstre.gov.dz

121. البرنامج الخماسي(2010-2014) المتاح على:
http// bouteflika pressclub.net/ar/sejut.php.? usertb ، 09:30
2013/05/05

الملاحق